الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالي و البحث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli

Mascara

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ملزمة دروس موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد صناعي

في مقياس :

السياسات الاقتصادية

من إعداد الأستاذة:

د. شـباب سـيهام

السنة الجامعية: 2023/2022

توطئة

فصل تمهيدي: الإطار المفاهيمي للسياسات الاقتصادية

المحور الأول: السياسات الاقتصادية الظرفية

الفصل الأول: السياسة النقدية

الفصل الثاني: السياسة المالية

الفصل الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

الفصل الرابع: السياسة التجارية

المحور الثاني: **السياسات الاقتصادية الهيكلية**

الفصل الأول: سياسة الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام

الفصل الثاني: السياسة الصناعية

الفصل الثالث: سياسة إصلاح نظام الأسعار وتحريرها

الفصل الرابع: سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الخامس: سياسة إصلاح النظام المالي والمصرفي

توطئة:

يعد موضوع السياسات الاقتصادية من المواضيع التي استقطبت اهتمام العديد من الكتاب والباحثين، فهؤلاء حاولوا الوقوف على مدى قدرة وفعالية السياسات الاقتصادية في إيجاد الحلول السريعة والمناسبة للمشكلات المطروحة، فضلا عن إيجاد أفضل السبل لتكييفها مع المستجدات والأحداث التي تطرأ من حين لآخر على المستوى المحلي والدولي.

ونظرا لأهمية الموضوع، تأتي هذه المطبوعة الموسومة بـ"السياسات الاقتصادية" لتسهيل وتبسيط تناول الدروس لطلبة العلوم الاقتصادية عموما، وطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد صناعي خصوصا، كونها تحتوي على أهم المواضيع التي يحتاجون إليها في هذا المستوى. وقد قسمت هذه المطبوعة إلى محورين رئيسيين، يتكون كل منهما على عدة فصول، مسبوقين بفصل تمهيدي.

خصص المحور الأول من المطبوعة لدراسة السياسات الاقتصادية الظرفية، قسم إلى أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول السياسة النقدية، بينما عالج الفصل الثاني السياسة المالية، لنعرض في الفصل الثالث أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، لنخصص الفصل الخامس لدراسة السياسة التجارية.

أما محتوى المحور الثاني من المطبوعة، فقد عالج السياسات الاقتصادية الهيكلية ذات الأهداف طويلة الأجل، والتي تدفع للتغيير الذي يؤثر على العديد من القطاعات، وقد قسم المحور إلى خمسة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول سياسة الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام، أما الفصل الثاني فقد تناول السياسة الصناعية، وبخصوص الفصل الثالث، فقد خصص لدراسة سياسة إصلاح نظام الأسعار وتحريريها، بينما تناول الفصل الرابع سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، أما الفصل الأخير فقد عالج سياسة الإصلاح المالي والمصرفي.

فصل تمهيدي: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية

يجسد مضمون السياسة الاقتصادية مجال تدخل الدولة* في الاقتصاد من أجل العمل على تحقيق المصلحة العامة كهدف رئيسي شامل. لهذا ارتأينا ضمن هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسات الاقتصادية، حيث يتوجب تحديد تعريف لمصطلح السياسة الاقتصادية وكذا تبيان أهدافها وأنواعها ومقومات نجاحها ومختلف أدواتها.

أولا: ماهية السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية: "مجمل الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدم والرفاهية ضمن خصائص ومميزات نظام سياسي ما، حيث يتطلب ذلك قيام الحكومة بإجراءات اقتصادية تمهيدية لتهيئة الإطار اللازم للتنمية"[1].

كما يعرفها البعض على أنها: "الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية".

كما يقصد بها: "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي. ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية".

أما في معناها الضيق، يقصد بالسياسة الاقتصادية: "التدخل المباشر من جانب السلطات العمومية في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي... وغيرها.

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي

---

*يُعتبر دور الدولة من أهم المواضيع التي نالت حظا وافرا من النقاشات في الحياة الاقتصادية وذلك نتيجة للتحولات الكبرى التي عرفها، ففيما اتّجه الفكر الكلاسيكي إلى حصر دور الدولة في وظائف محددة مما جعلها دولة حيادية لا تتدخل في الحياة الاقتصادية يقتصر دورها في الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالوظائف التقليدية، اتّجه الفكر الحديث إلى منحى آخر لبلورة دور الدولة، ويعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى التي لعبت دورا كبيرا في إرساء مفهوم الدولة المتدخلة، حيث أفرز الكساد الاقتصادي مشكلات اقتصادية عديدة، مما دفع الأفراد إلى مطالبة حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة، وبهذا فقد تطور دور الدولة، فبعدما كان نشاطها مقتصرا على ضمان الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، امتد هذا النشاط فشمل ميادين الخدمات العامة من رعاية الصحة العامة، نشر التعليم وزيادة أسباب الرفاهية الاجتماعية. للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن أنظر: عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 5 وما يليها.

[1]. عبد الله خبابة، "**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، مطبعة الرابط، الجزائر، دون ذكر السنة، ص11.

تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر، استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف[1].

إن السياسة الاقتصادية باعتبارها نظام قرارات، فإنها تجمع بين جملة من العناصر التي ترتبط فيما بينها، مُشكلة الإطار الرئيسي الذي تقوم عليه والذي يحدد آلية عملها في الواقع الاقتصادي، ويمكن ابراز هذه العناصر بإيجاز فيما يلي[2]:

1. *الأدوات:* هي عبارة عن متغيرات خارجية تظهر في شكل إجراءات ووسائل تستخدم في استهداف المتغيرات وتخضع للتحكم المباشر من طرف صناع القرار، وقد تكون إما أدوات اقتصادية كلية تدخل ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية، كعرض النقود وحجم الإنفاق العمومي، أو أدوات اقتصادية جزئية تدخل ضمن إطار السياسة الاقتصادية الجزئية كمعدل الضريبية أو معدل الأجر الحقيقي. ويخضع استخدام هذه الأدوات إلى قيدين وهما:

- ***القيود السياسية:*** إن كون السياسة الاقتصادية خاضعة لسلطة صناع القرار من رجال السياسة الذين يتولون مهمة اختيار طبيعتها واتجاهها، يجعل منها موضع اختلاف بين مختلف التوجهات السياسية لصناع القرار، حيث أن الليبراليين مثلا يفضلون استخدام أدوات تصب في مصلحة القطاع الخاص، كتخفيض معدلات الضرائب، في حين الاشتراكيين يفضلون استخدام السياسة المالية من خلال الإنفاق العمومي، ومن ثم تعزيز دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛
- ***القيود الزمنية:*** هي القيود المتعلقة بوجود عديد الأدوات المستخدمة في إطار السياسة الاقتصادية تتميز بتأخيرات زمنية عديدة، سواء ما تعلق الأمر بتنفيذها أو بتأثيراتها في النشاط الاقتصادي، حيث أن هذه التأخيرات الزمنية تلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية وفعالية الأدوات المستخدمة.

2. *الأهداف:* هي عبارة عن المتغيرات التي تحدد مستوى رضا وإشباع صناع قرار السياسة الاقتصادية بما يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، إذ تقسم في الغالب إلى:

- ***متغيرات هدفية نهائية:*** تمثل الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية والتي لخصها الاقتصادي (نيكولاس كالدور) في أربعة أهداف – سنتطرق إليها لاحقا بالتفصيل– وهي: معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات؛

---

[1]. مصطفى جاب الله، **"السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم"**، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، 2018، ص 34-35.

[2]. بودخدخ كريم، **"اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي : بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض"**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 10-12.

- ***متغيرات هدفية وسيطية:*** وتعتبر كقناة وسيطيه لنقل الأثر الذي ينتج عن الأدوات إلى المتغيرات الهدفية النهائية كـ: سعر الفائدة، سعر الصرف، حيث أنها تبرز كمؤشرات يستند إليها صناع القرار في تقييم مدى إمكانية تحقق التأثير المرغوب فيه للأدوات على المتغيرات النهائية أم لا، ومن ثم توفر إمكانية تعديل المسار وتصحيح الخلل إن وجد قبل فقدان إمكانية ذلك في حال النظر فقط لحركة المتغيرات الهدفية النهائية.

ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين نوعين من السياسة الاقتصادية، وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

تهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل. وعموما يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

البيان	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	أجل قصير	أجل طويل
الهدف	استرجاع التوازنات	تكييف الهياكل
الآثار	كمية	نوعية

المصدر: أحمد نصير، "**محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي**"، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لفائدة طلبة السنة أولى ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2019-2020، ص05.

1. *السياسة الاقتصادية الظرفية*: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهنالك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها ما يلي:

- ***سياسة الضبط:*** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل. هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوطات الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة)؛

- ***سياسة الإنتعاش:*** تعد هذه السياسة المستوحاة من "الفكر الكينزي" أداة مهمة لإعادة بعث الاقتصاد بعد ركوده وانكماشه، وإطلاق الآلة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار، ورفع الأجور وزيادة الاستهلاك، فضلا عن تسهيلات في منح القروض، وتخفيض سعر الفائدة. وتطبق هذه السياسة غالبا في فترت الإنكماش الاقتصادي كما حدث في الأزمة الاقتصادية لعام 1929 والأزمة المالية الاقتصادية لعام 2008، حيث يكون ذلك بتحفيز الاقتصاد عن طريق ضخ الأموال لمختلف الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية التي تؤدي إلى خلق الثروة في المجتمع وتخفيض معدلات البطالة؛
- ***سياسة الانكماش:*** وهي سياسة تهدف إلى تقليص ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: اقتطاعات جبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي؛
- ***سياسة التوقف ثم الذهاب:*** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانتعاش ثم الانكماش، وهذا بالنظر إلى أن اقتصاد الدولة يكون أحيانا في حالة تضخم وأحيانا أخرى في حالة انكماش، حيث تستهدف هذه السياسة محاولة خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وتخفيض البطالة).

2. السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، ويكون ذلك على المدى الطويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، حيث يكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير السوق، الخوصصة، وإعادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه هي أهم محاور السياسات الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فأغلبها أبرمت إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

وعلى العموم، فإن السياسات الاقتصادية الهيكلية ينصب تركيزها على عدد من المجالات – سنذكرها بالتفصيل في المحور الثاني من المطبوعة– لكن نوجزها في هذا الصدد كما يلي[1]:

[1]. خالد عبد القادر، **"ما هي السياسات الهيكلية"**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2013، ص 46-47.

- ***ضوابط الأسعار:*** تعكس الأسعار في الأسواق الحرة التكلفة الأساسية للإنتاج، غير أن الحكومات في بعض البلدان تحدد أسعار سلع وخدمات معينة – كالكهرباء والغاز وخدمات الاتصالات– بأقل من تكاليف إنتاجها، خاصة إذا كانت هذه السلع والخدمات من إنتاج شركات مملوكة للدولة. ومن ثم، يترتب على هذه الضوابط السعرية خسائر تضطر الحكومة إلى تعويضها، الأمر الذي يؤدي إلى مشكلات في الموازنة وعلى الاستقرار الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الضوابط تشجع على زيادة الاستهلاك أكثر مما لو كانت أسعار السلع والخدمات تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج. وفي هذا السياق، يلاحظ أن تحديد الأسعار بأقل من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى سوء توزيع موارد المجتمع، أما إذا ألغيت هذه الضوابط، فإن الأسعار سترتفع لتغطي التكاليف، مما يشجع على ازدياد المنافسة والكفاءة؛
- ***إدارة الموارد العامة:*** رغم أن الحكومات قد تضطر إلى الإنفاق لفترة وجيزة أكثر مما تكسب أثناء فترات الركود – أو تلجأ إلى تحصيل ضرائب أكثر مما يلزم بهدف تخفيض الإنفاق في فترت الرواج– فإن الإنفاق على المدى الطويل ينبغي أن يكون متناغما مع الإيرادات الضريبية. غير أنه قد يتعذر أحيانا تعبئة ما يكفي من الإيرادات العامة بسبب تعقيدات القوانين الضريبية وعدم كفاءة نظم الإدارة الضريبية، عبى سبيل المثال، مما يؤدي غالبا إلى عجز كبير في الموازنة العامة وتراكم الديون. وقد يحد هذا الأمر بدوره من قدرة الحكومة على تمويل احتياجات التنمية مثل خدمات الرعاية الصحية، التعليم، ومشروعات البنية التحتية. وبإجراء الإصلاحات الضريبية يمكن رفع درجة امتثال دافعي الضرائب وزيادة الإيرادات العامة؛
- ***مؤسسات القطاع العام:*** تشكل المؤسسات المملوكة للدولة نسبة كبيرة من الاقتصاد في بعض البلدان، وتعمل بعض هذه المؤسسات الحكومية بكفاءة وفي صالح المستهلكين، لكن السلع والخدمات التي تقدمها غالبا ما تكون منخفضة الجودة نظرا لضعف المنافسة، إن وجدت. أما المؤسسات العامة التي تواجه المنافسة من شركات القطاع الخاص – فغالبا– ما تحقق خسائر نتيجة خضوعها للنفوذ السياسي أو لارتفاع تكاليف إنتاجها (بسبب العمالة الزائدة مثلا)، ومن ثم تضطر الحكومة إلى تعويض هذه الخسائر. وقد تنشأ مشكلات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا ما اضطرت هذه المؤسسات الحكومية للاقتراض من البنوك التجارية لتغطية خسائرها، حيث تكون هذه القروض مضمونة عادة من قبل الحكومة، مما يفرض التزامات احتمالية على الموازنة العامة، كون الحكومة ستكون ملزمة بسداد هذه القروض إذا لم تدفعها المؤسسات. وبإمكان البلدان

التي لديها مؤسسات حكومية كبيرة أن تبيعها للأفراد أو شركات القطاع الخاص، وبدلا من ذلك، قد تحتفظ بملكيتها العامة بوجه عام مع اتخاذ إجراءات مثل: غلق المؤسسات التي تفتقر إلى الكفاءة أو تحقيق خسائر أو تغيير هيئة إداراتها أو تخفيض القوة العاملة فيها بحيث تتواءم مع احتياجات العمل، مع توفير شبكة أمان ملائمة لحماية الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم؛

- ***شبكات الأمان الاجتماعي:*** تضع الحكومات غالبا برامج مصممة لضمان حد أدنى من المعيشة الكريمة للفقراء وغيرهم من شرائح المجتمع الضعيفة. لكن كثيرا من البلدان النامية لديها برامج مكلفة تفتقر إلى دقة التوجيه –كالدعم على أسعار الوقود والغذاء– ويفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء. وفي البلدان المتقدمة، هناك التزامات ضخمة غير ممولة على برامج معاشات التقاعد نتيجة تزايد عدد المتقاعدين مقارنة بالداخلين الجدد في القوة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم إعانات البطالة غالبا في ارتفاع معدل البطالة، لأن أصحاب العمل الذين يدفعون أقساط تأمينات البطالة يحجمون عن تعيين عمالة جديدة، وقد تجري الحكومات تعديلا في شبكات الأمان الاجتماعي بحيث يتم توجيهها إلى المحتاجين وتحقيق وفورات كبيرة. وللتركيز على المحتاجين، قد تلجأ الحكومات إلى توزيع قسائم شراء السلع الغذائية الأساسية على الأسر منخفضة الدخل أو توزيع الغذاء في مناطق تركز الفقراء. وقد تلجأ أيضا إلى إحلال التحويلات النقدية محل الدعم على الغذاء والوقود. ويمكن كذلك تعديل برامج التقاعد بحيث تتسق استحقاقات التقاعد مع الإيرادات المتوقعة وذلك من خلال رفع سن التقاعد أو التمويل الكامل لنظم التقاعد؛
- ***سوق العمل:*** تنتشر البطالة في العديد من البلدان لأسباب مختلفة وترتفع معدلاتها غالبا عندما يتراجع الأداء الاقتصادي. لكن البطالة أحيانا ترجع إلى أسباب أعمق من مجرد آثار الدورة الاقتصادية. فالزيادة المفرطة في مساهمة الضمان الاجتماعي على سبيل المثال، أو الارتفاع النسبي في الحد الأدنى للأجور قد يؤديان إلى رفع تكلفة التعيين إلى درجة ينكمش معها الطلب على العمالة وترتفع معدلاتها. وقد ينخفض الطلب على العمالة أيضا إذا كانت هذه الأخيرة تفتقر إلى المهارات اللازمة نتيجة عدم كفاية التدريب أو التعليم، ومن شأن إصلاح التعليم وتحسين برامج التدريب أثناء العمل المساهمة في عودة الطلب على العمالة؛
- ***القطاع المالي:*** يتمثل دور القطاع المالي في توجيه مسار الأموال من المدخرين إلى المقترضين. ويعمل القطاع المالي السليم على ضمان استخدام الأموال بأعلى درجة من الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو والتنمية. غير أن النظم المالي غير المتطورة أو

التي تفتقر إلى التنظيم الجيد في بعض البلدان النامية قد تعيق النمو الاقتصادي وتزيد من صعوبة تنفيذ سياسات تحقيق الاستقرار. فالبنوك المركزية مثلا – كما سنرى لاحقا– تعمل على تنفيذ سياستها النقدية عموما ببيع وشراء الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المفتوحة والتي سبق أن باعتها الحكومات إلى الجمهور. لكن في غياب ما يعرف بالأسواق الثانوية للسندات الحكومية، أو إذا كانت هذه الأسواق ينقصها التطور الجيد، فقد تجد البنوك المركزية نفسها مقيدة في إطار سعيها لتنفيذ السياسة النقدية الفعالة، ومن ثم تلجأ إلى استخدام أدوات لا تتسم بالكفاءة على مستوى السياسات، مثل تقييد الائتمان أو فرض ضوابط على أسعار الفائدة. وقد تدخل البنوك التي تفتقر إلى التنظيم الكافي في ممارسات محفوفة بالمخاطر تتسبب في وقوع الأزمات المصرفية، ومن شأن هذه الأخيرة أن تتسبب في تعطيل تدفق الأموال إلى المقترضين وتخفيض الدافع للادخار وارتفاع مستويات العجز الحكومي إذا كانت الدولة تضمن الودائع أو تعمل على إعادة رسملة البنوك. وفي هذا السياق، يمكن لصناع السياسات إصلاح الخلل في النظم المالية التي تفتقر لجودة التنظيم من خلال اتباع جملة من الإجراءات سنشير إليها لاحقا في المحور الثاني من المطبوعة.

ثالثا: أساليب إعداد السياسات الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة، لا بد من اتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات نعرضها كالآتي[1]:

1. ***تحديد الهدف:*** قبل تحديد هدف أي سياسة لا بد من التعرف على المشكلة المراد رسم سياسة لحلها. وحتى تُحدد المشكلة بدقة وجب التعرف على الظروف المحيطة بها، فمثلا لمواجهة التضخم وجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب، وهكذا تكون قد حددت المشكلة، وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة التضخم؛
2. ***تحديد البدائل:*** بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر، ففي مثالنا السابق، حالة التضخم، فراسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم، فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثلا، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية أيضا؛

[1]. مصطفى جاب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص35-37.

3. ***تحليل البدائل:*** بعد تحديد البدائل، تأتي مرحلة تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من الآثار، وهنا يكون أمام راسم السياسة حلول عدة، وما عليه إلا أن يختار الحل الأنسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار، أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل. وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية، عندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة الملائمة المختارة.

رابعا: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

إذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واع وهادف، فإن هذا يعني أن التدابير المتخذة لا تتم من قبل جهة واحدة، ولهذا نميز بين عدد السلطات الاقتصادية وهي[1]:

1. ***الحكومة المركزية:*** تعبر الحكومة عن أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، والوظائف الرئيسية لحكومة إذا نظر إليها كوحدات مؤسسية هي أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع وتمويل توفيرها من الضرائب أو الإيرادات الأخرى وإعادة توزيع الدخل والثروة؛
2. ***البنك المركزي:*** وهو سلطة نقدية تتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف قوته ودرجة انفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها؛
3. **المجموعات الجهوية والمحلية:** ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لا مركزية السلطة؛
4. ***الجمعيات المهنية المنظمة:*** تتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية...الخ، حيث تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارسة الضغوط على السلطات العمومية.

[1]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

خامسا: أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بـ"المربع السحري لكالدور"، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي: هدف النمو، هدف التوظيف، هدف استقرار الأسعار وأخيرا هدف استقرار الحسابات الخارجية.

إن إضافة مصطلح "السحري" إلى المربع يرجع إلى أنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف في نفس الوقت، نظرا لوجود تضارب (تناقض- صراع) فيما بينها - كما سنوضحه لاحقا-.

والشكل الموالي يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور:

الشكل رقم (01):يوضح المربع السحري لكالدور

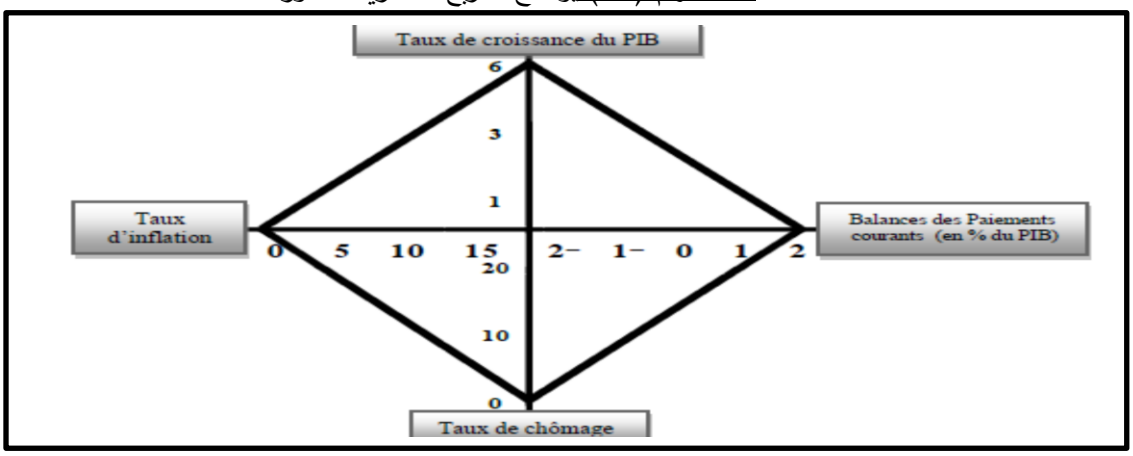

Source : Marie Delaplace, **« Monnaie et Financement de l'économie »**, édition DUNOD, Paris, p118.

يحتوي المربع السحري لكالدور على أربع زوايا، لكل منها نقطة تمثل هدفا معينا، إذ تزداد أو تنقص هذه الزوايا عند مؤشرات اقتصادية معينة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي في بلد ما يتطلب تخفيض نسبة البطالة وتحقيق تشغيل أكثر، كما يتطلب أيضا تحقيق توازن اقتصادي (توازنا نسبيا للعرض والطلب الكليين)، فضلا عن تخفيض العجز أو تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات، وهكذا. وفيما يلي عرض موجز لهذه الأهداف:

1. تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي* من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها أغلب دول العالم ويتطلع إلى حسابها الاقتصاديين، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يُعدُ أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للفرد في المجتمع، كما يعد مؤشر من مؤشرات المعنية بالرفاه الاقتصادي. ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل المهمة في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، ومن أمثلة هذه العوامل: توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم، وبالتالي أصبحت عملية تحقيق معدلات نمو مرغوبة مسألة مرتبطة بتوفر هذه العوامل. كما يرتبط هدف تحقيق النمو الاقتصادي بارتفاع عدة مؤشرات بشكل مستمر، الإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة... وغيرها.

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف أكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما أنه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهم ما يفرض على صانعي السياسة الاقتصادية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير للحفاظ على البيئة من التلوث.

2. البحث عن التشغيل الكامل: يعني التشغيل الكامل من الناحية النظرية أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه في ظل الأجور السائدة، فإنه يجد فرصة عمل، وهذا يعني أن مستوى التوظيف 100%، وبالتالي يكون معدل البطالة مساويا للصفر. غير أن هذا الأمر يصعب تحقيقه عمليا، كما أنه يترتب عليه في حالة تحققه الإخلال بالأهداف الأخرى للمجتمع، حيث أن استيعاب جميع أفراد القوة العاملة في المجتمع يتطلب إحداث زيادة كبيرة في الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم حدوث التضخم وما يترتب عليه من تأثيرات جانبية أخرى.

*. النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي، وهو بذلك عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة زمنية محددة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب وضمان حق الأجيال المستقبلية.

أما من الناحية العملية يعني التشغيل الكامل الاستخدام الكفء لقوة العمل بما لا يخل بالأهداف الأخرى في المجتمع وخاصة هدف الاستقرار في الأسعار. ويتطلب وجود حد أدنى من البطالة* يطلق عليه "معدل البطالة الطبيعي"، أي معدل البطالة المسموح به، ويختلف هذا المعدل من دولة لأخرى ويتراوح بين (3 % و5%) من قوة العمل في المجتمع، ويسعى أي مجتمع إلى تقليل حجم البطالة به إلى هذه المعدلات المقبولة ومن ثم الارتفاع لمستوى التشغيل لأفراد قوة العمل العاملة من أجل زيادة مستوى الإنتاج والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة يمثل خسارة اقتصادية لأنه ينطوي على طاقات عاطلة، ومن ثم يشكل نوعا من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، ناهيك عن الآثار السياسية والاجتماعية والنفسية للبطالة.

يعتبر نجاح السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة مرهونا بمدى دقة قياسها ومراعاتها لتطورات سوق العمل، ومنها على وجه التحديد حجم العمالة النشطة في المستقبل الذي قد يضعف من نتائج السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة إذا لم يتم تقديره بشكل حقيقي، إذ يتوجب في هذا الصدد تصحيح معدل البطالة وذلك بأن يضاف لحجم العمالة العاطلة حاليا ما يسمى بـ"حجم العمالة غير الظاهرة"، قصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل وبالتالي تعزيز فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من مشكلة البطالة.

3. استقرار المستوى العام للأسعار: يُعدُ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد الأهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، حيث يترتب على ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الاختلال في كل من هيكل الإنتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل، فضلا عن تدهور المدخرات وزيادة الواردات وتقص الصادرات، ومن ثم زيادة أو ظهور العجز في ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار السلبية المختلفة سواء على الدخل أو الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة وغيرها من المتغيرات الكلية.

*. يقصد بالبطالة وجود أفراد قادرين عل العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة. أما تعريف البطالة في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فهو يعتبر كل شخص بطال إذا كان في سن يسمح له بالعمل (بين 16 سنة و64 سنة) ولا يملك عملا عند إجراء التحقيق الاحصائي. ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة فترة إجراء التحقيق، وفي حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على العمل. ويقاس معدل البطالة بالصيغة التالية: عدد المتعطلين/ إجمالي عدد الأفراد العاملين والمتعطلين *100. حيث تعد دراسة هذا المؤشر خلال فترة زمنية معينة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد في توفير فرص عمل جديدة أو انخفاض فرص عمل في حالة وجود تراجع في النشاط الاقتصادي.

ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها وعدم تغيرها، أي أن يكون معدل التضخم* مساويا للصفر، حيث أن ذلك يصعب تحقيقه عمليا، كما لا يكون مرغوب فيه في بعض الحالات وذلك للأسباب التالية[1]:

- ***أخطاء القياس:*** يتميز "مؤشر أسعار المستهلك"**بنوع من المبالغة في التقدير نتيجة عديد الإنحرافات التي تغلب على تقديره للتغيرات في المستوى العام للأسعار، إذ نجد منها الإنحرافات المتعلقة بظهور سلع وخدمات جديدة متاحة للمستهلك تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد لا يتم أخذها بعين الإعتبار في هذا المؤشر، كما نجد الإنحرافات المتعلقة بعملية الإحلال بين مختلف السلع والخدمات بالنسبة للمستهلك التي لا تأخذ بعين الإعتبار في حساب قيمة هذا المؤشر، إضافة إلى الإنحرافات المتعلقة بظهور سلع وخدمات ذات تحسينات وتعديلات تساهم في تطوير جودتها رغم بقاء أسعارها ثابتة، بحيث أن حصول المستهلك عليها يظهر في الحقيقة وكأنه تحصل عليها بسعر منخفض. وعلى هذا الأساس، فإن تقديرات مؤشر أسعار المستهلك تبرز في شكل مبالغ فيه، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين إلى أن استقرار المستوى العام لأسعار لا ينعكس في معدل التضخم مساو للصفر، لأن ذلك يشير في حقيقة الأمر إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار وليس استقرارا فيه، بحيث تتراوح الإنحرافات والمبالغة في تقديرات معدل التضخم بين 0% و1%، ومن ثم فإن استقرار المستوى العام للأسعار ينعكس في معدل تضخم موجب ومنخفض يكون في حدود 1%؛

---

*. يعبر التضخم عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخما، حيث يعمل التضخم على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح). أما بخصوص قياس التضخم، فإنه يقاس في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار سواء الرقم القياسي للاستهلاك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة. غير أنه عادة يفضل الرقم القياسي للاستهلاك لأنه يعكس التطورات التي تحدث لمستوى المعيشة من سنة لأخرى، وعليه فإن:

معدل التضخم= الرقم القياسي للأسعار في السنة الحالية – الرقم القياسي للأسعار في السنة الماضية/ الرقم القياسي للأسعار في السنة الماضية *100. وعندما يكون معدل التضخم موجبا، فإن هذا يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار في السنة الحالية عن السنة الماضية.

[1]. بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص25-26.

**. يعتبر مؤشر أسعار المستهلك والذي يطلق عليه أيضا "مؤشر تكاليف المعيشة" بمثابة المؤشر الرئيسي للتضخم، ويقصد به مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية التي يشتريها الجمهور، حيث يميز بين القيم بين سنوات المقارنة مع سنة الأساس (تحدد من قبل الدولة وتمتاز بكونها طبيعية ولا توجد بها تقلبات)، وسلة السلع تعكس طبيعة التركيبة الاقتصادية للمجتمع.

- ***جمود الأجور نحو الأسفل:*** يعتبر جمود الأجور الإسمية نحو الأسفل من بين العوامل التي تدفع إلى ضرورة تحقيق معدلات تضخم منخفضة وموجبة، إذ أن العمال وعن طريق نقاباتهم يرفضون خفض الأجور الإسمية التي تتجه دائما للارتفاع، وبالتالي ففي ظل جمود الأجور الإسمية نحو الأسفل من جهة، وثبات المستوى العام للأسعار عند معدل تضخم مساو لـ0% من جهة أخرى، فإن المؤسسات ستجد صعوبة في خفض مستوى الأجر الحقيقي إلى مستواه التوزاني تماشيا وانخفاض الطلب الكلي، وهذا ما يدفع بها قصد الحد من التكاليف إلى تسريح العمال، ومن ثم زيادة معدلات البطالة. وعليه، فإنه للحد من هذه الاختلالات على مستوى سوق العمل الناتجة عن معدل تضخم مساو لـ0%، يتوجب أن يكون معدل التضخم منخفضا وموجبا عند المستوى الذي لا يكبد المؤسسات التكاليف في شكل زيادة للأجر الحقيقي تحتم عليها اللجوء لتسريح العمال؛
- ***الآثار الإنكماشية:*** يتسبب معدل التضخم مقارب لمستوى 0% في العديد من الآثار الاقتصادية السلبية الحادة انطلاقا من دلالاته على دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش اقتصادي، حيث يرى الاقتصاديين على أن تكاليف الانكماش تكبر من تكاليف التضخم، وهو ما يدعو إلى ضرورة تحقيق معدل تضخم منخفض لكن يكون موجبا، بحيث يجنب ظهور أية بوادر قد تؤثر سلبا على توقعات الأعوان الاقتصاديين ومن ثم سلوكهم المستقبلي بما يتسبب في حالة اللاستقرار الاقتصادي.

4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إن لكل دولة معاملاتها الخارجية الخاصة بها، فالمقيمون (أفراد، شركات) يقومون بالتصدير والاستيراد وينتح عن هذه المعاملات استحقاقات والتزامات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، هذه الحقوق والالتزامات يتم تسويتها بالنقود، ويتعين أدائها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعُد بيانا كافيا تسجل فيه مالها من استحقاقات وما عليها من التزامات، هذا السجل يسمى (ميزان المدفوعات)[1].

[1]. وراد فؤاد، **"محاضرات في مقياس نظرية المؤشرات الاقتصادي"**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020-2021، ص49.

إن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة، إذ من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا المركز المالي لأي بلد بالنسبة للعالم الخارجي، فهو لا يمثل فقط مجرد سجل لجرد العمليات التي تتم ما بين الدول والعالم الخارجي والتزاماتها ومستحقاتها، ولكن له دور بارز في تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية. إذ أنه يوضح العلاقة بين الاقتصاد المحلي والعالمي ويتم على أساسها دراسة وتقييم علاقات الدول ببعضها، البعض عبر تعاملاتها التجارية والاستثمارية، كما يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المعاملات ونوع السلع المتبادلة. كما يوفر ميزان المدفوعات بيانات إحصائية لاقتصاديات أي دولة ويساهم في عمل دراسات وإحصائيات بيانية حول مؤشرات التجارة الخارجية ومدى اعتمادها في إيجاد الحلول المناسبة لأي مشكلة تتعرض لها التجارة الخارجية، كما يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية هذه الالتزامات. ومن جهة أخرى أيضا، فإن ميزان المدفوعات يظهر القوى التنافسية لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض على العملة المحلية عن طريق الصادرات والواردات.

مما سبق ذكره، ونظرا لأهمية توازن المبادلات التجارية والمالية للدولة، فإن اهتمام الدولة لا ينصب فقط على تحقيق التوازن الداخلي، بل أن التوازن الخارجي يعتبر موضع استهداف رئيسي أيضا لما يمثله من عامل مكمل لتشكل صورة توازن الاقتصاد ككل، وحسب كالدور فإن توازن الميزان التجاري من الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2%.

إن تحقيق أي هدف اقتصادي من الأهداف التي ذكرناها سابقا قد يكون له تأثير على هدف آخر. لذا من الأهمية بمكان واضعي السياسات الاقتصادية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، ومعرفة التعارض الذي قد ينشأ عند محاولة تحقيق عدة أهداف في نفس الوقت. ويمكن التطرق إلى هذا التعارض في النقاط التالية[1]:

[1]. مصطفى جاب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص39-40.

- ***التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم:*** فمن الناحية التاريخية ظل التضخم والبطالة يتحركان في اتجاهين متضادين حتى عام 1970 حين أخذا يتحركان في نفس الاتجاه في كثير من السنوات، فيزداد التضخم وتزداد البطالة في نفس الوقت وهو ما يسمى بالكساد التضخمي، ويستخدم نفس المصطلح لوصف الحالة التي يزيد فيها التضخم ويقل الناتج. ويرجع الكساد التضخمي إلى وجود التضخم الناشئ عن جانب العرض أو انخفاض العرض الكلي؛
- ***التعارض بين التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات:*** هناك تعارض وصعوبة في تحقيق التشغيل التام وفي نفس الوقت تحقيق توازن ميزان المدفوعات، حيث أن التشغيل التام يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار محليا، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة في الداخل، وانخفاض الطلب على السلع المصدرة إلى الخارج، أي تزايد الواردات وتقل الصادرات، وبالتالي يبتعد ميزان المدفوعات عن التوازن؛
- ***التعارض بين النمو الاقتصادي وخفض التضخم:*** حيث هناك آراء متباينة في علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم، حيث يرى البعض أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، ومن جهة اخرى يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية، فعندما تقدم الدولة على تمويل العجز الموازني بالإصدار النقدي، تقوم البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان بما يؤدي إلى رفع الأسعار ويقل الدخل الحقيقي للمواطنين ويقل استهلاكهم للسلع والخدمات. أما البعض الآخر، فيرى أن التضخم يعوق النمو الاقتصادي لأنه يقلل من حجم المدخرات نظرا لأن النقود تقل قيمتها بمرور الزمن فيزيد الأفراد من الإنفاق ويقللون من الادخار، وإذا رغبوا في استثمار أموالهم، فإنهم يقبلون المضاربة أو شراء المجوهرات والعقارات أو الاستثمار في الخارج بدلا من القيام بمشروعات إنتاجية في الداخل.

سادسا: مقومات نجاح السياسة الاقتصادية

إن رسم السياسة الاقتصادية الكلية يتطلب جهدا غير عادي، إذ على مهندسي هذه السياسة تحديد الأهداف العامة، ومواجهة الاختلالات والعوائق، وتحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسة على أكمل وجه، إلا أن مقومات نجاح أية سياسة اقتصادية مهما كان هدفها تندرج تحت بنود عامة وخاصة يجب الأخذ بها نوجزها فيما يلي[1]:

1. ***المقومات العامة:*** نذكر منها ما يلي:

- ***استقرار النظام السياسي:*** إن الشرط الأول لنجاح السياسة الاقتصادية هو استقرار النظام السياسي، وهذا الأمر يتطلب توافقا بين السلطات العامة على حد أدنى من العمل المشترك، فتغير الحكومات بسرعة وتأجج الخلافات بين السلطات الثلاث (القضائية والتنفيذية والتشريعية) يعملان على شل الإدارة ويخلقان مناخا من اللاستقرار ولا يمكن أن يخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- ***تثبيت سياسة القانون:*** هذا الشرط هو الضامن للمستثمرين والمنتجين والعمال للقيام بنشاطاتهم دون خوف، وللإقدام على تنفيذ مشاريع جديدة. فالقانون يردع ويحفز، فهاتان السمتان ضروريتان لإنجاح السياسة العامة للدولة؛
- ***إصلاح المنظومة الحكومية:*** فحتى ولو كانت السياسة الاقتصادية الموضوعة مثالية من حيث الأهداف والخطط والإجراءات، إلا أن تنفيذها مرتبط ارتباطا عضويا بالجهة المنفذة لها، أي بالإدارة الحكومية، فالصعوبة لا تكمن في تحديد الحلول ورسم السياسات بقدر ما تكمن في إمكانية التطبيق، فغاية الإصلاح الإداري هي تقليل البيروقراطية المتفشية وتسهيل معاملات المواطنين وخدمتهم وتحسين أجور عمال وموظفي الإدارات الحكومية.

2. ***المقومات الخاصة:*** وتشمل ما يلي:

- ***الشمولية الكلية:*** أي يجب أن تنتشر إلى عموم فروع الاقتصاد ومفاصل الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة حسب جدية وفاعلية السياسات وأدواتها من ناحية، ودرجة مقومات القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى؛

[1]. أحمد نصير، **مرجع سبق ذكره**، ص 3-4.

- ***الدقة:*** تتصف السياسات الاقتصادية بالدقة وعلى القائمين عليها توقي الحذر الشديد والشعور بعظم المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يقتضي من ذوي الاختصاص والخبرة الدقة والممارسة الميدانية والوعي الشمولي بالقوانين الاقتصادية وبكل الأوضاع؛
- ***الواقعية:*** إن من أهم شروط نجاح السياسات الاقتصادية هو أن تكون متلائمة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذا مع شروط المحيط الدولي؛
- ***حسن التوقيت:*** إن حسن التوقيت في مزج بعض السياسات الاقتصادية أو تحييد وعزل بعضها الآخر أو ادخال أدوات جديدة وتأجيل أخرى بنسب وتوقيتات مدروسة تعتبر قضية مهمة في إدارة الأزمات الاقتصادية ومحاولة تكييف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل؛
- ***القاعدة المادية:*** تستدعي السياسات الاقتصادية حشد موارد اقتصادية كبيرة تستلزم جهود استثنائية وتحتاج إلى إمكانات قسم منها منظور وآخر كامن ستفجره تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللاحق، مما يتطلب تحديد الموارد والمستلزمات بدقة.

سابعا: أدوات السياسة الاقتصادية

تعتبر السياستين النقدية والمالية إلى جانب السياسة التجارية من الدعائم الأساسية للسياسة الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد والهادفة لمعالجة أي خلل قد يطرأ على الاقتصاد. وتتمثل السياسة النقدية في إدارة العرض النقدي بينما تجسد السياسة المالية منهجا لإدارة الطلب الكلي وكلاهما يتكامل مع السياسة التجارية التي تجسد العلاقات الاقتصادية الخارجية، ودرور السياسات الاقتصادية الثلاث يتفق مع الأهداف الاقتصادية من خلال علاقة التبادل بين هذه السياسات وتأثير كل واحدة على الأخرى، من خلال التداخل الكبير لكونها أداة للاستقرار الاقتصادي وتحفيز التنمية وتحقيق معدلا ت نمو مناسبة. وسيتم التطرق بإسهاب عن هاته السياسات في الفصول الموالية.

المحور الأول: السياسات الاقتصادية الظرفية

تعتبر السياسات الاقتصادية الظرفية سياسات قصيرة المدى وأثرها محدود بالإطار الزماني المحيط بها، فهي مجموع تدخلات الدولة الرامية إلى التعديل القصير المدى في نمو الاقتصاد، وهدفها الأسمى هو بلوغ الأهداف الأربعة الملخصة في إطار المربع السحري لكالدور مستخدمة في ذلك جملة من الأدوات تتمثل فيما يلي:

أولا: السياسة النقدية؛

ثانيا : السياسة المالية؛

ثالثا: السياسة للتجارية.

الفصل الأول: السياسة النقدية

يمكن النظر إلى السياسة النقدية على أنها مصفوفة تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصادية التي لها صلة بالنقود ودورها في الاقتصاد، وفي الجانب الآخر على الخطوات التي تتبعها السلطات النقدية لتحقيق جملة من الأهداف بواسطة جملة من الأدوات وتقوم بالإشراف عليها هيأة مكلفة.

وفي هذا الإطار يمكننا تناول السياسة النقدية في هذا الفصل من حيث مفهومها واتجاهاتها والمرور بمختلف المدارس التي تناولتها وساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها لنقف في الأخير على أهم التحديات التي تعترض نجاعتها.

أولا: السياسة النقدية، المفهوم والاتجاهات

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي. وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

لقد اختلفت وتنوعت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة لأخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات والأهداف المرجو تحقيقها.

1. مفهوم السياسة النقدية: من المناسب في الحديث عن السياسة النقدية التعرف على ما شاع بين الأدبيات الاقتصادية من مفاهيم لهذه السياسة التي تستخدمها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كواحدة من السياسات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي. وفي هذا المجال يمكن استعراض أهم التعاريف لهذه السياسة، فقد عرفها الاقتصادي(Kent) بأنها: "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل". وبنفس الاتجاه يرى (براثر) بأن: "السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة"[1].

[1]. كمال أمين الوصال ومحمود يونس، **"اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص311.

أما (Einzing) فقد عرفها بأنها: "مجموعة من الإجراءات والأعمال النقدية وغير النقدية ذات الأهداف النقدية المؤثرة على الأنظمة النقدية"، أما الاقتصادي (Johanson) فقد عرفها بأنها: "الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية"[1].

كما عرفت أيضا على أنها: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية:، ويُقصد بها أيضا: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد الائتماني لإحداث تأثيرات في كمية النقود، أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة. والهدف من التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".

مما سبق عرضه من مفاهيم مستخلصة بشأن السياسة النقدية، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إن السياسة النقدية لا تهتم حصرا بالرقابة على عرض النقد وكيفية استخدام حجم الائتمان وتحديده، وإنما تمتد لتشمل عمليات الاقتراض الحكومية؛
- إن للسياسة النقدية مجموعة من الإجراءات سواء أكانت ذات أهداف نقدية أم غير نقدية؛
- إن السياسة النقدية لها علاقة بأشكال النقود كافة والأجهزة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى.

ومع الآراء المختلفة هذه حول مفهوم السياسة النقدية فإنه بالإمكان تعريفها بأنها: "إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة، كما أنها تركز على تحديد المعروض النقدي بما يتناسب وتمويل النمو في الناتج الوطني ويحافظ في نفس الوقت على استقرار الأسعار، والهدف من وراء ذلك التأكد من أن التوسع النقدي لا يقل ولا يزيد عن المستوى الضروري للتمويل".

2.اتجاهات السياسة النقدية: بناء على الهدف المرجو من الاستخدام، تنقسم السياسة النقدية إلى اتجاهين أساسين وهما: سياسة نقدية توسعية و سياسة نقدية إنكماشية.

1.2 السياسة النقدية التوسعية: تهدف السياسة النقدية التوسعية والمطبقة في حالة الإنكماش إلى زيادة الاتجاه نحو زيادة أدوات نقدية، وخلق النقود وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **"السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 13.

السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى خفض القوى الإنكماشية على الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة[1].

وباختصار:

سياسة نقدية توسعية←زيادة عرض النقود←انخفاض أسعار الفائدة ←زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ← ارتفاع مستوى الطلب الكلي ← زيادة في مستوى الدخل والناتج والتشغيل.

2.2 ***السياسة النقدية الانكماشية:*** في حالة ظهور ضغوط تضخمية، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة لحث القطاع المصرفي على تقليل مستويات منح الائتمان لامتصاص الضغوط التضخمية.

وباختصار:

سياسة نقدية إنكماشية ← تخفيض عرض النقود ← ارتفاع أسعار الفائدة ←انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ← انخفاض مستوى الطلب الكلي←انخفاض في مستوى الدخل والناتج.

يمكن القول أن السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل متزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي والتوظيف والعمالة.

ثانيا: الخلفية النظرية للسياسة النقدية

إن الهدف من دراسة النظريات النقدية هو معرفة ما إذا كان لاستخدام النقود دور في السياسة النقدية، وبالتالي إمكانية استخدامها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أم أنها حيادية فلا يؤثر تغيرها على المستوى العام للأسعار. وبتعبير آخر، تعد النظريات النقدية الجانب العلمي والسياسة النقدية الجانب التطبيقي في النقود، ذلك أن النظرية النقدية تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي، بينما تبحث السياسة النقدية فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير بهدف حل المشكلة القائمة بكل ظروفها وملابساتها، ويجب

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، **"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2013، ص 310.

على رجل الدولة التوفيق في حدود الإمكانات المتاحة بين ما توصي به النظرية النقدية وما تنفذه السياسة النقدية، ومن هنا جاءت أهمية دراسة النظريات النقدية[1].

1. السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي (نظرية كمية النقود): ترجع جذور النظرية النقدية الكلاسيكية إلى منتصف القرن الثامن عشر. حينما بلور عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الأسس العامة للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي، ومن أبرزهم ديفيد هيوم، آدم سميث، تورجوت، ديفيد ريكاردو وآخرون.

1.1 الأسس العامة للتحليل الكلاسيكي: إن تطور التحليل الكلاسيكي للنقود قد نقل اهتمام الكلاسيك فيما يتعلق بدور النقود من السؤال عن قيمة النقود إلى سؤال آخر وهو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود؟ أي انتقل الاهتمام إلى بحث الرغبة في الطلب على النقود بدلا عن البحث في قيمة النقود. وهو الأمر الذي شكل نقطة تحول في التحليل الكلاسيكي الذي كان سابقا يركز على جانب العرض من النقود. فقد تركز الاهتمام على تحليل الطلب على النقود أيضا. وبهذا التحول، تكون النظرية النقدية الكلاسيكية هي في الواقع نظرية في الطلب على النقود، أو على الأقل شكلت أساسا لما جاء بعد ذلك من دراسات حديثة في الطلب على النقود. وعلى أية حال، فإن النظرية النقدية الكلاسيكية قد اتكأت في المقام الأول على جملة من الفرضيات والمبادئ تعرضها فيما يلي:

- ***الحرية الفردية،*** حيث يعتمد النشاط الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية على الفرد، باعتباره محورا للنشاط الاقتصادي، فهو المنتج والموزع والمستهلك، يسعى وراء مصلحته، فتكون حريته سببا في سعة النشاط وإتقانه، وفي التطور الاقتصادي، لذلك تبنى آدم سميث مقولة المدرسة الطبيعية "دعه يعمل دعه يمر"، فلا تقييد للحركة ولا ضغوط على النشاط، ليكون الفرد هو محور النشاط الاقتصادي يبدأ من عنده وينتهي إليه؛
- **حياد الدولة،** ففي مقابل حرية الأفراد، يجب أن تكون الدولة حيادية في المجال الاقتصادي، هذا الحياد هو الضامن الأساسي لعدم منافسة الدولة للفرد في أعماله، فليس للدولة حق في ممارسة النشاط لأنها في اعتقاد الكلاسيك مسرفة بطبعها، أي لا تضبط إنفاقها فترتفع تكاليف الاستثمار لديها، بخلاف الفرد الذي يدقق في كل وحدة نقدية ينفقها في النشاط الاقتصادي، يراقب مسارها حتى تحقق عائدها، لذا ينبغي للدولة البقاء في حياد تام في المجال الاقتصادي تاركة المبادرة للفرد؛

[1]. بن قدور علي وبيرير محمد، **"السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي"**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018 ص10.

▪ ***التشغيل التام،*** يتم النشاط الاقتصادي باستخدام عوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية، وبما أن الفرد يسعى وراء مصلحته، فإنه يسعى لاستخدام الطاقات المتاحة كلية للحصول على أقصى دخل ممكن، مادام النشاط الاقتصادي يتم في ظروف عادية بعيدا عن أية أزمة قد تحد من نشاطهم، وعليه تفترض المدرسة الكلاسيكية أن كل الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة يتم تشغيلها كلية، فلا وجود لطاقات عاطلة، وهذا ما يسمى بالتشغيل التام، ففي مجال العمل، كل فرد يرغب في العمل ويبحث عنه ويقبل بالأجر السائد سوف يجد عملا، وأية بطالة هي محدودة جدا وتتمحور أساسا حول البطالة الاختيارية والمؤقتة؛

▪ ***التوازن الآلي،*** بما أن الدولة حيادية في مجال النشاط الاقتصادي، والمدرسة الكلاسيكية لم تنف حدوث اختلالات عابرة، فإن السوق بواسطة جهاز الثمن قادر على تعديل أي اختلال والعودة بالنشاط الاقتصادي إلى توازناته؛

▪ ***العرض يخلق الطلب،*** يُعرف بقانون المنافذ لصاحبه "جون باتيست ساي"، أي يتحدد العرض (الإنتاج) أولا ثم يتكون الطلب عليه، ذلك أن العملية الإنتاجية تتم باستخدام عوامل الإنتاج: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، حيث كل عنصر له عائده الخاص به نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، وهذا على النحو التالي: الريع، الأجر، الفائدة والربح، فمجموع هذه العوائد تشكل ثمن السلع المنتجة، فإذا استخدمت هذه العوائد يتم بيع كل المنتجات، فيكون العرض هو أساس تكوين الطلب المساوي له، حيث الادخار يخصص لشراء السلع الاستثمارية، وباقي الدخل يخصص لشراء السلع الاستهلاكية؛

▪ ***حيادية النقود،*** ترى المدرسة الكلاسيكية أن العبرة بالمجمعات الحقيقية، أي ما يتم إنتاجه فعلا من سلع وخدمات وما يحصل عليه الأفراد من وحدات سلعية، والنقود ليس لها من دور سوى تسهيل المبادلات تجنبا لسلبيات المقايضة، فعلى الفرد أن لا ينظر إلى عدد الوحدات النقدية التي يقبضها نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، وإنما إلى ما يحصل عليه من سلع عندما ينزل السوق بتلك النقود التي تحصل عليها. وبهذا، فإن الكلاسيك يعتقدون أن النقود تشكل خدعة لطالبيها ومالكيها، باعتبارها حيادية ولا أثر اقتصادي لها، وأن ما يفيد الناس حقا هو ما يملكونه من سلع تشبع حاجاتهم وتلبي رغباتهم؛

▪ ***علاقة الادخار بسعر الفائدة***، يربط الكلاسيك الادخار بسعر الفائدة وفق علاقة طردية، حيث يقررون أن الفائدة هي ثمن التنازل عن الاستهلاك الحالي من أجل الادخار، فالفرد الذي يدخر جزءا من دخله، يكون قد تنازل عن بعض استهلاكه الحالي الذي يقبل التأجيل أملا في الحصول على سعر فائدة مستقبلا يسمح له بالحصول على دخل إضافي يسمح له بتحقيق مستوى استهلاكي مستقبلا أفضل، شريطة ثبات الأسعار. وعليه، وفقا للكلاسيك فإنه هناك علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة، فكلما زاد هذا الأخير يزيد معه الادخار، كما أن الأفراد يقررون ما يدخرونه أولا وما يتبقى من الدخل يوجه للاستهلاك.

نص أعلام المدرسة الكلاسيكية على أن النقود ليست لها منفعة خاصة بها وأن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراءها بواسطة النقود، لأن هذه الأخيرة لا تطلب لغرض الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة، بل تطلب لشراء السلع والخدمات، مما يعني إهمال دور الزمن في التحليل الاقتصادي، وبالتالي استبعاد فكرة التوقعات والميل لإكتناز النقود لفترات طويلة من الزمن ومن ثم إغفال وظيفة النقود كأداة لحفظ القوة الشرائية، ونتيجة لذلك، فإن الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة وأن مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائما نحو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، فضلا عن أن الأسعار والأجور تكون ذات مرونة تامة، وبافتراض انخفاض الطلب الكلي بسبب انخفاض كمية النقود، فإن منحنى الطلب الكلي بدوره سوف ينتقل نحو جهة اليسار كما يوضحه الشكل رقم (02)عند مستوى السعر الأصلي (P0) فيهبط الإنفاق من (A) إلى المستوى (B)، وقد يحدث خلال الفترة القصيرة هبوطا في المخرجات، ولكن بعد انتقال منحنى الطلب الكلي سرعان ما يتم انخفاض الأسعار والأجور وذلك إلى المستوى (P1) تحت ضغط الزيادة في العرض، ومع انخفاض الأسعار فإن المخرجات تعود إلى مستوى المخرجات الممكنة وتستقر العمالة الممكنة عند النقطة (C)، ووفقا لوجهة النظر الكلاسيكية، فإن مرونة الأسعار والأجور تبقى محافظة وباستمرار على حجم الناتج وتعمل على تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة بشكل تلقائي، وأن رؤيتهم في ذلك وللنقود بشكل خاص كانت رؤية سطحية، أي مجرد ظاهرة ثانوية لا أهمية لها في العملية الاقتصادية، على اعتبار أن حجم الناتج يتحدد بعوامل حقيقية وليس هناك من شأن للعوامل النقدية، وبالتالي فالنقود محايدة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية عدا تأثيراه على المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم (02): يوضح المنهج الكلاسيكي ومستوى العمالة الكاملة

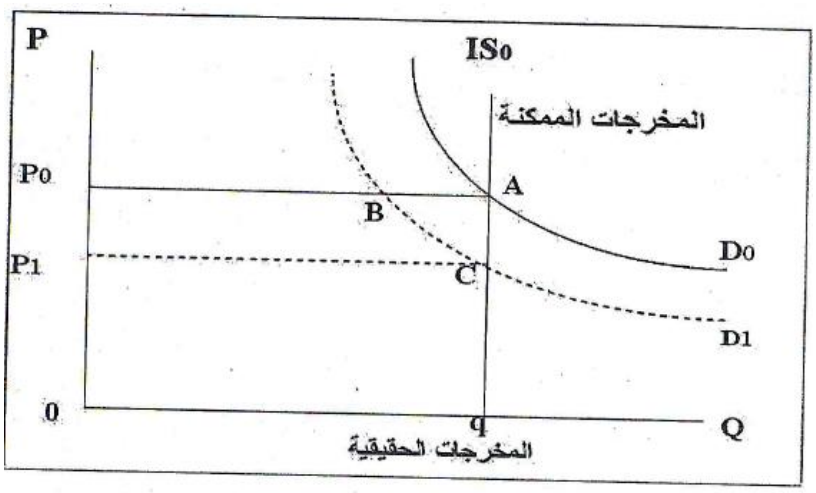

المصدر : نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

بناء على ما تقدم، يمكن القول أن السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات. أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها في الاقتصاد، حيث أنه يترتب على زيادتها ارتفاع في الأسعار بنفس النسبة، والعكس عند نقصان كميتها، دون أن يتأثر حجم الإنتاج أو التشغيل.

2. السياسة النقدية في الفكر الكينزي: بعد ظهور أزمة الكساد العالمية (1929-1933) والتي عجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد تفسير لها ووصف علاج لها، تحول الاهتمام إلى دراسة سلوك النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف ظهر تيار نقدي جديد بزعامة "جون مينارد كينز"[*] والذي جاء مناقضا لأفكار المدرسة الكلاسيكية.

[*]. ينتسب الفكر الكينزي إلى الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز (1883-1946)، الذي أسس نظريته من خلال كتابه بعنوان" النظرية العامة للفائدة والتوظيف والنقود" الذي صدر عام 1936، والذي عارض فيه بعض جوانب النظرية الاقتصادية التقليدية، على الرغم من أنه كان أحد روادها حتى منتصف عشرينيات القرن العشرين، ومن ثم تحوله إلى الفكر الاقتصادي التقليدي الحديث من خلال أفكاره التصحيحية للمدرسة التقليدية. وكانت النظرية الكينزية بمثابة ثورة على الفكر التقليدي، نتيجة لفشل قوى السوق وحدها في معالجة الأزمة الاقتصادية إبان فترة بداية ثلاثينيات القرن العشرين. وبذلك فقد كان للكساد العظيم في تلك الفترة الأثر الكبير في ظهور الفكر الكينزي، حيث استمر الركود فترة طويلة نسبيا حتى وصلت نسبة البطالة حوالي 25 %، ونتيجة لذلك، فقد أُقفلت العديد من المنشآت بعد أن أعلنت إفلاسها، وقد شكلت تلك الأزمة اختبارا حقيقيا للفكر الاقتصادي التقليدي وحرية السوق.

1.2 أسس وافتراضات التحليل الكينزي: يمكن تلخيص أهم افتراضات وأسس التحليل الكينزي في النقاط التالية[1]:

- اعتمد كينز على التحليل الكلي، واهتم بدراسة جانب الطلب، حيث استخدم فكرة الطلب الكلي القعال، والذي يتكون من عنصرين أساسين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية؛
- رفض صحة قانون "ساي" ويرى عكسه، كما رفض فكرة "اليد الخفية" التي تعيد الاقتصاد إلى التوازن، حيث برهن على أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يصل إلى التوازن عند أي مستوى من التشغيل، وطالب بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لعلاج الأزمات التي تعترض الاقتصاد الوطني؛
- ركز اهتمامه لدراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، ودرس العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، وأوضح أن الأفراد لا يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها، وأرجع ذلك لدوافع مختلفة – كما سنوضحه لاحقا–؛
- التحكم في كمية النقود هو من صلاحيات السلطة النقدية، بحيث تستطيع زيادة كمية النقود مواجهة الزيادة في التفضيل النقدي للمحافظة على عدم ارتفاع سعر الفائدة، ومادام هذا الأخير من عوامل تشجيع الاستثمار، فإن السياسة النقدية من أهم وسائل التأثير في النظام الاقتصادي للوصول إلى حجم أعلى للتوظيف؛
- يرى كينز أن السياسة النقدية ليست حيادية، فالتحليل الكينزي يقوم على فكرة أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، وهذا معناه إمكانية حدوث بطالة، فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستوى التشغيل ومستوى الناتج؛
- عدم تمتع الأفراد بالرشاد، إذ يمكن حسب كينز أن يتعرضوا لما يسمى "بالخداع النقدي"، لذلك يفترض أن عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي وليس الأجر الحقيقي؛
- المنافسة ليست كاملة، لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل كفاية بسبب احتكارها من طرف البعض؛

[1]. بن قدور علي وبيرير محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18-19.

- يتحدد معدل الإنفاق على السلع الاستثمارية حسبه بعاملين هما: الكفاية الحدية رأس المال* وسعر الفائدة؛
- ضرورة تساوي الادخار والاستثمار، أي أنه يجب أن تكون قيمة الادخار كافية لتمويل الاستثمار الرأسمالي الحقيقي؛
- يعتبر أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل ومتزايدة فيه، ويعتقد أنه بزيادة الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل.

وانطلاقا من هذه الفرضيات أصبحت النظرية النقدية جزءا من نظرية الاقتصاد القومي عامة، وأصبح للمتغيرات النقدية، كالدخل، الادخار، الاستهلاك والاستثمار الدور الرئيسي في التحليل الاقتصادي والنقدي.

2.2 النقود في التحليل الكينزي: ركز كينز في نظريته على أهمية النقود والدور الذي تلعبه في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وقد انتهى إلى أن النقود لها تأثير غير مباشر على الدخل أو الناتج القومي ثم الأسعار، عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، ويكون ذلك كما يلي:

تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى انخفاض سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل بفعل مضاعف الاستثمار.

ولدراسة النقود في إطار الفكر الكينزي ينبغي التطرق إلى عرض النقود* والطلب عليها وفقا للتحليل الكينزي.

1.2.2 عرض النقود في التحليل الكينزي: حسب كينز يعتبر عرض النقود متغير خارجي، أي أنه لا يتحدد في إطار السوق النقدي، فالكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة، وهو ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة مثل ما يوضحه الشكل أدناه:

*. تتم عملية الاستثمار أملا في الحصول على عائد، وعليه يجب أن تكون الإيرادات في آخر مدة الاستثمار أكبر من ثمن الاستثمار. بتعبير آخر، القيمة المستقبلية للاستثمار أكبر من القيمة الحالية، ويؤخذ معدل الكفاية الحدية لرأس المال في شكل نسبة مئوية ينبغي أن تكون أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، حتى يكون الاستثمار مقنعا لصاحبه، لأن المستثمر يأخذ بمبدأ تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة). وحسب كينز، فقد أطلق اسم الكفاية الحدية لرأس المال على معدل الخصم الذي يجعل القيمة للغلاة السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوي لتكلفة إحلال هذا الأصل.

*. يقصد بعرض النقود كمية النقد المتمثلة في وسائل الدفع بمختلف أنواعها والمتوفرة في فترة زمنية معينة، ويتم تحديد كمية النقود من قبل السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها: أثر الكمية النقدية على المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) وحالة النشاط الاقتصادي ومعدل النمو.

الشكل رقم (03): يوضح عرض النقود في التحليل الكينزي

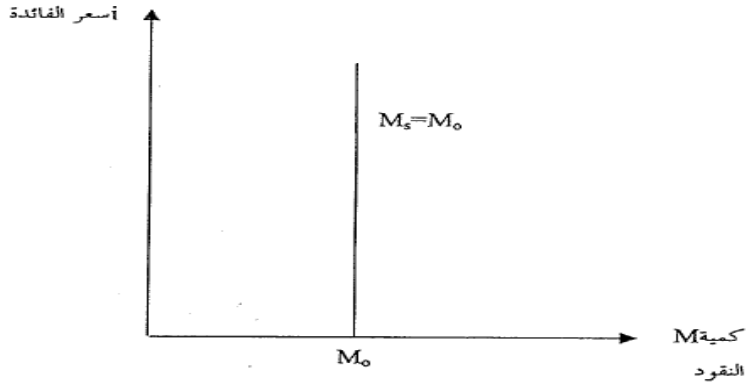

المصدر: بن قدور علي وبربير محمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

2.2.2 الطلب على النقود في التحليل الكينزي: يعتبر الطلب على النقود – تفضيل السيولة – من أهم العناصر التي تميز التحليل الكينزي عن الكلاسيك، حيث أرجع الطلب على النقود إلى ثلاثة دوافع هي:

- ***الطلب على النقود بدافع التبادل:*** ينشأ هذا الطلب من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، وعرفه كينز على النحو التالي: دافع التبادل، أي الحاجة للنقود للتبادلات الحالية الشخصية والتجارية. وبالتالي قسم كينز دافع التبادل إلى:
  - ***دافع الدخل:*** لسد الفترة الواقعة بين استلام الدخل وإنفاقه من قبل الأسر؛
  - ***دافع الأعمال:*** لسد الفترة بين مدفوعات الشركات والمبالغ المستلمة من بيع منتجاتهم.

يعتبر كينز أن الطلب على النقود لغرض التبادل يتوقف على مستوى الدخل. لذلك يمكن القول أن الطلب على النقود في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات هو دالة تابعة لدخل الوطني

- ***الطلب على النقود بدافع الاحتياط:*** عرف كينز الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط كما يلي: للاحتياط لحالات الطوارئ التي تتطلب نفقات مفاجئة وفرص غير متوقعة لمشتريات مفيدة، وأيضا الاحتفاظ بالأصول التي قيمتها ثابتة بمفهوم النقود.

وهذا يعني أن دافع الاحتياط ينشأ بسبب عدم اليقين من الدخل المستقبلي واحتياجات الاستهلاك المباشر. وهذا يتطلب الاحتفاظ بالنقود، والأصول بقيمة مؤكدة تقدم لحالات الطوارئ التي تفرض فجأة دفع النقود وقد تأتي من فقدان مفاجئ للدخل بسبب فقدان العمل، أو زيادة مفاجئة في الإنفاق مثل الإصابة بمرض يتطلب العلاج. ويشكل عدم اليقين الفارق بين الطلب على النقود بدافع التبادل ودافع الاحتياط الذي يقوم على عدم اليقين.

يعتمد حجم الطلب على النقد لهذا الدافع على قيم حجم المعاملات التي يتوقعها المتعاملون الاقتصاديون في المستقبل والتي تعتمد بدورها على الدخل، وعليه يمكن القول أنه هو الآخر يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل، لذا فالطلب على النقود في الاقتصاد الوطني بدافع الاحتياط هو دالة تابعة للدخل الوطني.

- ***الطلب على النقود بدافع المضاربة:*** يُعتبر دافع المضاربة في الطلب على النقود الإسهام الرئيسي والجديد في نظرية كينز للطلب على النقود، حيث أدرك كينز طبيعة الدوافع المختلفة للأفراد في الطلب على النقود واستنتج بالتالي أن للأفراد رغبة في الاحتفاظ بالنقود كأصل مالي.

من جانب آخر، لم يهتم الكلاسيك بهذا الدافع لأنهم لم يتصوروا الأفراد (ومن منطلق الرشد الاقتصادي) أن يحتفظوا بالنقود في صورة نقود عاطلة في حين تتوفر فرص أخرى تستخدم فيها النقود لشراء أصول تحقق عائد أفضل. وبمعنى آخر، لم يتصور الكلاسيك أن يحتفظ الأفراد بالنقود لأغراض أخرى غير المبادلات.

بينما الطلب على النقود لأغراض المضاربة وفقا لكينز، يقوم على أساس وظيفة النقود كمخزن للثروة أو للقيمة. أي أنها تطلب لذاتها كأصل وليس باعتبارها وسيلة للتبادل، حيث يرتبط الطلب على النقود لأغراض المضاربة بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

وبالتالي، فإن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وضياع فرصة الحصول على عائد. ولذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود السائلة وشراء السندات للحصول على هذا العائد والعكس يحدث في حالة انخفاض سعر الفائدة. أي أن سعر الفائدة يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية.

وبصورة عامة، فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يعتمد بصورة عكسية على سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة، كلما انخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة واتجه الأفراد نحو اقتناء السندات. لكن السؤال المهم الآن: هو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود في شكل سائل؟

إن السبب هو تعظيم الأرباح أو الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق المالية وهذا هو مضمون المضاربة على فروق الأسعار في السوق والحصول على مكاسب رأسمالية.

ولتوضيح هذه النقطة، نفترض أن الأفراد اليوم يتوقعون ارتفاع قيمة السندات في المستقبل، أي أنهم يتوقعون انخفاض سعر الفائدة على السندات في المستقبل تبعا للعلاقة العكسية المعروفة بين قيمة السندات وسعر الفائدة.

فإذا، ماذا يعني هذا التوقع بالنسبة للوقت الحاضر (اليوم)؟

إنه يعني أن أسعار السندات اليوم منخفضة مقارنة بما يتوقعونه لها في المستقبل، ويعني أيضا أن سعر الفائدة اليوم مرتفع مقارنة بما يتوقعونه في المستقبل.

ولكن ما هي نتيجة هذه التوقعات على الاحتفاظ بالنقود أو السندات في الحاضر (اليوم) وفي المستقبل؟

في الوقت الحاضر، يعمل الأفراد على اقتناء السندات نتيجة انخفاض أسعارها ويقللون من احتفاظهم بالنقود في شكل سائل، لأنهم سيجنون أرباح رأسمالية عند بيع السندات في المستقبل نتيجة ارتفاع أسعارها. وفي نفس الوقت، فإن اقتناء السندات اليوم يمكنهم من الحصول على عائد مرتفع نتيجة ارتفاع سعر الفائدة اليوم.

والعكس يحدث إذا توقع الأفراد انخفاض أسعار السندات مستقبلا، أي أن أسعار السندات اليوم مرتفعة، وبالتالي سعر الفائدة منخفض اليوم. هذا الأمر يدفع الأفراد إلى بيع السندات للاستفادة من أسعارها المرتفعة اليوم وتجنب الخسارة من انخفاض سعر الفائدة. وفي نفس الوقت يزيد الطلب على النقود لأغراض المبادلة اليوم. أي أن الأفراد يفضلون اليوم الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل على الاحتفاظ بالسندات.

ومن ناحية أخرى، يرى كينز وجود حد أدنى لسعر الفائدة يصبح فيه الطلب على النقود ذات مرونة لانهائية بالنسبة لسعر الفائدة. وفي هذه الحالة، فإن أي زيادة في كمية النقود المعروضة لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عن حده الأدنى. لأن الأفراد يحتفظون بهذه الزيادة في صورة نقود عاطلة، وهي الحالة التي وصفها كينز بـ"مصيدة أو فخ السيولة"، وهي الحالة التي حدثت في حالة الكساد وفقا لرأي كينز. والشكل الموالي يوضح لنا مصيدة السيولة.

الشكل رقم (04): يوضح مصيدة السيولة

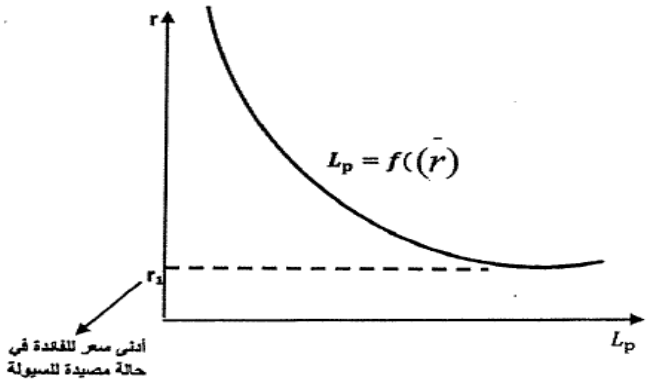

المصدر: خالد محمد السواعي،"**الاقتصاد النقدي: النظريات والسياسات**"، الطبعة الأول، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص87.

مما سبق يمكن القول أن دالة التفضيل النقدي أو دالة الطلب على النقود هي دالة طردية في الدخل وعكسية في سعر الفائدة.

فالنظرية الكينزية على عكس النظرية الكلاسيكية، ترى أن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي، حيث أنه توجد علاقة إيجابية بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي. فوفقا للنظرية الكينزية، فإن سعر الفائدة هو القناة التي يمكن من خلالها نقل أثر السياسة النقدية بشكل مباشر إلى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التحكم بعرض النقود، ذلك أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهو ما يؤثر إيجابا على النشاط الاقتصادي.

3. السياسة النقدية في الفكر النقدوي: على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة (1929-1933) وسيطرتها حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ثبت أمامها عجز الفكر التقليدي لمعالجة هذه الأزمة. وبالنظر لاختلاف طبيعة الأزمة التي عانت منها الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وبظهور أزمة جديدة (التضخم الركودي) والتي لم يعهد لها مثيلا في تاريخ الرأسمالية، فضلا عن قصور التيار الكينزي في مواجهتها أو تجاوزها، الأمر الذي أدى إلى تبني الأفكار النقدية التقليدية وبصيغ جديدة أعادت الروح إلى هذه النظرية وبروز ما يعرف بـ"مدرسة شيكاغو" التي كان على رأسها الاقتصادي "ميلتون فريدمان" الذي نادى بالعودة إلى النظرية الكمية للنقود والاهتمام بالسياسة النقدية كأداة فعالة في مواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل.

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، ونهضة كبيرة للاعتقاد بأن اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة، إذ حذر اقتصاديو هذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحا وأنه يقوم على نظريات معيبة، ولما كانت التدابير الماضية قبل عام 1961 بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دورا صعوديا بجانب السياسة المالية، واستنتج "فريدمان" من هذه التدابير كعامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الأمد القصير، فإنها ترتبط بمتطلبات الأمد الطويل، أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي عليها آثار السياسة النقدية، أي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية بدلا من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد وذلك من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، ولما كان النقدويون يعتقدون بأن الأثر الأولي للنمو النقدي سيقع أولا على الإنتاج أكثر منه على الأسعار، فإنهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم أن يتغيرا دائما بنفس الاتجاه في الأجل القصير، وإنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية ، أي أن سبب التضخم هو عوامل نقدية ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق.

وعلى هذا الأساس، فإن نمو كمية النقود بمعدل مبالغ به من الممكن أن يسبب نموا مستمرا في معدل التضخم، وبالتالي إحداث نوع من التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل في الناتج المحلي الحقيقي، واستنادا إلى ذلك فإن منهج النقدويين يعطي للنقود أهمية كبيرة في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير، فيما ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم إيقاف التغيرات في السياسة المرنة.

4. السياسة النقدية في إطار فكرة التوقعات العقلانية (الرشيدة): يطلق عليها أحيانا اسم فرضية التوقعات الرشيدة، ظهرت في مطلع الستينيات من القرن الماضي كتحد للنماذج التقليدية والكينزية، فكان أول من صاغها الاقتصادي (Muth). وملخص هذه الفرضية هي أن الوحدات الاقتصادية وخلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية، فإنه سيمكنها ويجعلها أن تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية، وأهم هذه التوقعات هي ما يمكن أن يتوقعه الأفراد بالنسبة للأسعار في المستقبل ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها بناء على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى (لوكاس) في التغيرات النقدية من خلال عرض النقد تؤدي إلى إحداث تقلبات دورية في الاقتصاد وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية وبالتالي يقلل من فاعلية هذه السياسة وخصوصا عندما يمر وقت كافي ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة.

إن قدرة وتوقعات القطاع الخاص بشأن إجراءات السياسات وخصوصا في المراحل الأولى للسياسة النقدية التي ترغب في اتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق أهدافها، ولكي يتمكن الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لا بد أن تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة. وطبقا لهذه النظرية، فإن السياسة النقدية المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصا إذا ما كانت الأسعار والأجور مرنة، وأن افتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير أم على المدى الطويل، وبالتالي فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدودا، خصوصا وأن صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس.

5. السياسة النقدية في اقتصاديات جانب العرض: ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين بعد أن تبين لمعظم اقتصاديها منهم (آرثر لافر، كريج روبرتسون ونورمان تيور) أن أسلوب السياسات الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق إجراءات السلطات النقدية المتشددة، وعلى الرغم من اتفاق معظم علماء الاقتصاد على أهمية السياسة النقدية في التأثير على البطالة والمخرجات على المدى القصير، فإن رواد هذه المدرسة أدركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسة النقدية المتشددة أو خفض النفقات حتى تم وصفها بالعلاج المر. إذ يرى هؤلاء أن في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي، لأن الطلب يمكن أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فإنه يجر الاقتصاد إلى الركود وهنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات لرفع النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن رواد هذه المدرسة يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة[1].

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

ثالثا: أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها. ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة بها التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

1. الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية: هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها ومن خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1.1 مجمعات الاحتياطات النقدية: وتتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور (أوراق نقدية + النقود المساعدة)، الودائع وكذا الاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي، والنقود الموجودة في خزائن البنوك، فيما تشمل احتياطات الودائع الخاصة الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات الغير مقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة؛

2.1 ضبط ظروف سوق النقد: وتتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في نمو معدل الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى. وتمثل الاحتياطات الحرة الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تشكل حلقة وصل بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية وتشمل ما يلي[1]:

1.2 معدل الفائدة: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية وقابلة للإقراض. وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث. وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة، فمن الواضح أنه غير منفصل

[1]. حمداني معمر وبناي مصطفى، **"السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017"**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية"، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص54.

عن تحديد نمو الكتلة النقدية، ويتوجب على السلطات النقدية أن تراقب وتحدد مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق.

2.2 سعر الصرف: إن سعر الصرف هو مؤشر إيجابي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، كما أن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام من خلال التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر الصرف اتجاه العملات أخرى، وقد يكون عاملا في تخفيض التضخم وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية. كما أن انخفاض أسعار الصرف تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرارها تشكل ضمان لاستقرار وضعية البلد نحو العالم الخارجي؛

3.2 المجمعات النقدية*: وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وبسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد وبدرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتكمن أهمية هذا الهدف في كونه يعطي معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات وبالتالي تسمح للسلطات باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

3.*الأهداف النهائية للسياسة النقدية*: تأتي الأهداف النهائية للسياسة النقدية كمحصلة أو كنتيجة لتحقيق كل من الأهداف الأولية ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة قصد الوصول إلى الأهداف النهائية والتي تشتمل على نفس أهداف السياسة الاقتصادية ممثلة في متغيرات المربع السحري التي سبق ذكرها. والشكل الموالي يوضح استراتيجية السياسة النقدية لبلوغ الأهداف النهائية.

---

*. إن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل نمو للاقتصاد يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية عند النقديين. ولذلك تنص نظريتهم على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية يتراوح بين 3% و5%، ولتحقيق ذلك ينبغي ترك سعر الصرف عائما. ويعتبر ضبط كمية النقود الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي للأسباب التالية:

– منع عرض النقود من أن يصبح مصدرا لعدم الاستقرار؛

– زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآتية من مصادر أخرى؛

– تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو قريبا من ذلك.

وتتمثل المجمعات النقدية فيما يلي:

M0 = النقود القانونية (تشمل المفهوم الضيق للكتلة النقدية)؛

M1 = M0 + النقود الكتابية؛

M2 = M1 + الودائع لأجل+ الودائع الادخارية (تشمل المفهوم الواسع للكتلة النقدية)؛

M3= M2 + الودائع الادخارية لدى البنوك غير التجارية والودائع الحكومية (تشمل المفهوم الأوسع للكتلة النقدية).

الشكل رقم (05):يوضح استراتيجية السياسة النقدية لبلوغ الأهداف النهائية

المصدر:آمال علي ابراهيم، "**دور السياسة النقديةفي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام المربع السحري**"، ص132، مقال متاح على الرابط الإلكتروني: https://jsst.journals.ekb.eg/article_61398.html، اطلع عليه بتاريخ 13-02-2023 على الساعة: 18:27سا.

على العموم، تهدف السياسة النقدية في هذا إطار أهدافها النهائية إلى:

1.3 تشجيع النمو الاقتصادي: تسعى جميع حكومات العالم إلى تحقيق هذا الهدف. فكما سبق وأشرنا فإن النمو الاقتصادي يقصد به الزيادة المستمرة والملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة لأخرى، وينتج عنه زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، حيث تُحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار، حيث أن السياسة النقدية التوسعية تستطيع المحافظة على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي؛

2.3 تحقيق العمالة الكاملة: تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تحقيق مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستثمار، وأهم طريقة متبعة في ذلك هي زيادة المعروض النقدي، فتنخفض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة؛

***3.3. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار**:* يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد إن وجد،

*. في هذا الصدد لنا أن نشير إلى أن أنصار السياسة النقدية يشيرون إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم هو علاج التضخم – على اعتبار التضخم ظاهرة نقدية من وجهة نظرهم– التي قد يعاني منها الاقتصاد القومي، أو حالة الانكماش وهي عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة هذه الأخيرة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر شيوعا.

وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمر لعرض النقود، ومراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، وهو ما يؤدي إلى توزيع سيئ للثروة بين الطرفين.

والواقع أن لجوء السياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد "فريدمان" في اللجنة الاقتصادية للكونغرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا يوجد أي دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود[1].

وقد اتجهت مختلف الدول المتقدمة في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار، وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذ الهدف.

4.3 تحقيق توازن ميزان المدفوعات: يمكن للسياسة النقدية تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة عجزه، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات الأخرى، الأمر الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة، مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

إن تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية المذكورة سابقا في آن واحد يعتبر من الصعوبة، بل أن تحقيق أحد الأهداف يواجه تعارضا مع هدف آخر– سبق وأن أشرنا إليه سابقا– لذلك من النادر أن تحقق دولة ما كل الأهداف مجتمعة باستعمال أدوات السياسة النقدية دون أن يحدث هناك تعارض بين الأهداف، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

[1]. بن قدور علي وبيرير محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص39-40.

- عندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة، نجد أنه هناك صعوبة في تحقيقهما معا في نفس الوقت، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية تؤدي إلى زيادة عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهو ما يكون في كثير من الأحيان سببا في رفع مستوى الأسعار؛
- كذلك يمكن أن يحدث تعارضا بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بحيث أن اتخاذ سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل، وهذا يجعل ميزان المدفوعات يختل ويزداد عجزه، كما أن زيادة الصادرات تفرض أن تكون السلع المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية وأن تكون أسعارها منخفضة، ومع سياسة نقدية توسعية للوصول إلى العمالة الكاملة سيرتفع الدخل ويزداد الميل للاستيراد وترتفع الأسعار المحلية مع اقتراب الاقتصاد من العمالة الكاملة، وتكون استجابة حركات رؤوس الأموال جاهزة للانخفاض في أسعار الفائدة، ومن النادر أن يؤدي تحقيق العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات.

لذلك يجب الانتباه عند تخطيط السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية أن لا يؤدي تحقيق أحد الأهداف إلى إنتاج مشكلة اقتصادية أخرى، ففي أغلب الأوقات لا تفلح السلطات النقدية في الجمع بين العديد من الأهداف وتضطر إلى المفاضلة بينها تبعا للإمكانات المتاحة. وبالتالي فإن استعمال الأداة اللازمة لمزاوجتها مع تحقيق هدف ما يكون عاملا مساعدا لتجنب الأضرار غير المرغوب فيها في تحقيق هذا الهدف.

رابعا: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية

إن ألية انتقال أثر السياسة النقدية هي التعبير الأكثر شيوعا للطرق التي من خلالها تؤثر التغيرات في السياسة النقدية للبنك المركزي بما فيها التغير في كمية النقود على الناتج والأسعار.

يتجه عدد من الاقتصاديين إلى التمييز بين **مقاربتين** لانتقال الأثر النقدي هما:

1. ***المقاربة النقدية:*** تؤثر السياسة النقدية في جانب الطلب على الموارد المالية، أي الطلب على الائتمان من خلال التغيرات في سعر الفائدة، وترتكز هذه المقاربة على نموذج (IS/LM) الذي يوضح أن الانخفاض في عرض النقود سوف يترتب عليه حدوث زيادة في سعر الفائدة الحقيقي، ومن ثمة فإن السياسة النقدية وفقا لهذه المقاربة تعمل بصفة أساسية من خلال أثرها على سعر الفائدة الحقيقي؛

2.*المقاربة الائتمانية:* إن انتقال أثر السياسة النقدية وفقا لهذه المقاربة يكون من خلال التأثير في المعروض من الموارد المالية (عرض الائتمان)، حيث تؤكد هذه المقاربة على دور الوساطة المالية أو البنوك في تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي البنوك دورا هاما بوصفها أكبر مؤسسات الوساطة المالية بالاقتصاد في تحديد الناتج المحلي من خلال عرض الموارد المالية لتمويل مشاريع الاستثمار الحقيقي ورأس المال العامل بالاقتصاد. .

فإذا كان الهدف الأساسي والنهائي للسياسة النقدية يتمثل في تضخم مالي منخفض ومستقر، فإن البنك المركزي يسعى لإدارة السياسة النقدية من خلال التحكم بسعر الفائدة قصير الأجل وتأثيراته على الظروف النقدية الأخرى. فعندما يقوم البنك المركزي برفع أو تخفيض سعر الفائدة قصير الأجل، سيكون له سلسلة من النتائج التالية:

- التأثير على الأسواق المالية من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف؛
- التأثير على الإنفاق والإنتاج والعمالة من خلال تكلفة التمويل أو الائتمان؛
- التأثير أخيرا وبشكل أكثر خصوصية على معدل التضخم.

إن كلا من سعر الفائدة وسعر الصرف يلعبان دورا محوريا على صعيد انتقال الآثار باتجاه الناتج والأسعار، وهذا يمثل الإطار العام الذي يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها من خلاله. والأمر المهم في ضبط آليات نقل الأثر النقدي أنها تمكننا إلى حد كبير من إبقاء التضخم داخل النطاق أو المجال المستهدف.

توجد في الأدبيات الاقتصادية عدة قنوات لانتقال آثار السياسة النقدية صوب تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ويمكن أن نقسم هذه القنوات إلى أربع كالآتي:

أ) قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو[1].

[1]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

ب) قناة سعر الصرف: تشتمل قناة سعر الصرف على أثر أسعار الفائدة الحقيقية، فالسياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يجعل الودائع بالعملة المحلية أقل جاذبية مقارنة بالودائع بالعملات الأجنبية، مما يترتب عنه انخفاض مقدار الودائع بالعملة المحلية مقارنة بمقدار الودائع بالعملات الأجنبية، هذا ما يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية وينتج عن ذلك الانخفاض في قيمة العملة المحلية حدوث زيادة في أسعار السلع المستوردة المقومة بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة صافي الصادرات، وبالتالي حدوث زيادة في الناتج الكلي.

ت) قناة أسعار السندات: تُعبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وذلك لأنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك[1].

ت.1) قناة توبين للاستثمار: هي قناة تشرح كيفية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تأثيرها على التغير في أسعار أسهم الشركات. إن الفكرة الأساسية لنظرية توبين للاستثمار هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات إلى تكلفة إحلال رأس المال الحقيقي وهي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل (q)، حيث يشير ارتفاع (q) إلى ما يلي:

- ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال الحقيقي؛
- انخفاض أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بالقيمة السوقية لأسهم الشركات، ومن ثم ارتفاع q يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وشراء سلع استثمارية جديدة.

ووفقا لهذه النظرية فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وهذا ما يرفع من القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات وانخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم، ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يرتفع، الأمر الذي يرفع من أسعارها وينتج عن هذا الارتفاع زيادة في أسعار أسهم الشركات (Pe) وحدوث زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال الحقيقي (q)، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وزيادة الإنفاق الاستثماري الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي.

ت.2) قناة أثر الثروة على الاستهلاك: يعتبر الاقتصادي "Franco Modigliani" أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعياتهم وتأثيراتهم. ومضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري

[1]. بن قدور علي وبيرير محمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص164.

ورأس المال المادي والثروات المالية، حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي لحجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم، فإن قيمة الثروة المالية ترتفع، وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم وفي نفس الوقت يرتفع الاستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية، ترتفع أسعار الأسهم (Pe)، ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد(W)، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابا على نمو الناتج الوطني.

ث) قناة الائتمان: تعد قناة متطورة من قنوات انتقال آثار السياسة النقدية والتي أكدت عليها المدرسة الكينزية الجديدة التي تركز على مشاكل المعلومات غير المتماثلة مثل المخاطر الأخلاقية والاختيار السلبي في أسواق رأس المال، حيث تؤكد قناة الائتمان بشكل رئيسي على دور الائتمانات المصرفية في نقل آثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي، ولا ينظر إلى قناة الائتمان باعتبارها خروجا عن قناة سعر الفائدة ولكنها تعززها، فتؤثر السياسة النقدية من خلال آثار عدم التماثل المعلوماتي بين المقرض والمقترض، وينتقل آثار السياسة النقدية من خلال قناة الائتمان عبر قناتين وهما[1]:

ث.1) قناة الإقراض البنكي: تعد مشكلة المعلومات غير المتماثلة المبرر لوجود هذه القناة، حيث تركز قناة الإقراض البنكي على أن البنوك تلعب دورا هاما في النظام المالي، مما يسمح لها بمعالجة تمايز المعلومات في السوق المالي، الذي يساهم في تخفيض احتياطات الودائع البنكية التي يمكن تقديمها، وذلك باعتبار أن البنوك هي وسيط فعال في إقراض المؤسسات الخاصة التي تعتمد على الإقراض البنكي وتتأثر بصورة كبيرة بانخفاضه، إذ يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ومن ثم الإنفاق الكلي والتضخم؛

ث.2) قناة ميزانية المؤسسات: ترتبط هذه القناة أيضا بمشكلة عدم تكافؤ المعلومات في سوق الإقراض، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، ومن ثم تزداد مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمارات القطاع الخاص.

[1]. آمال علي ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص134-135.

خامسا: أدوات السياسة النقدية

كما ذكرا سالفا، تُدار السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية التي تُراقب وتُشرف على الجهاز المصرفي وتُسيطر على العرض النقدي والائتمان. وتعتمد البنوك المركزية في هذه السياسة على قدرتها في زيادة أو إنقاص حجم النقود (الودائع والائتمان) لدى الجهاز المصرفي والمجتمع، وتشمل أدوات السياسة النقدية الوسائل الكمية والنوعية نستعرضها فيما يلي:

1. الأدوات الكمية (التقليدية): وتسمى أيضا بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية، وهي وسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام، وتتكون من ثلاث وسائل هي:

1.1 سعر إعادة الخصم: تُعدُ هذه الأداة الأولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان، ويُعنى بسعر إعادة الخصم أو سعر البنك بأنه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية، أو لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على احتياطات أكبر تساعدها على زيادة حجم القروض الممنوحة من قبلها. ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة لأغراض توسعية أو انكماشية نوضحها فيما يلي:

1.1.1 سعر إعادة الخصم في السياسة النقدية التوسعية: يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم لانتشال الاقتصاد من الركود والكساد الاقتصادي. فخفض سعر إعادة الخصم يُقلل من تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي، وهذا يؤدي بدوره لخفض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك لعملائها، وكذلك تُخفض الفائدة على ودائع الجمهور لدى البنوك. وينتج عن ذلك إقبال الجمهور وقطاع الأعمال على زيادة الطلب على القروض من البنوك من أجل التوسع في المشاريع الاستثمارية أو الاستهلاك. كما أن انخفاض سعر الفائدة على الودائع يجعل الادخار أقل جاذبية، فينخفض إقبال الأفراد وأصحاب الأعمال على ادخار أموالهم لدى البنوك، والتحول إلى البحث عن استثمارات جديدة ذات عائد أكبر. وتكون المحصلة ارتفاع السيولة النقدية لدى الأفراد وقطاع الأعمال، مما يرفع من طلبهم على السلع والخدمات. كما ينتج عن ذلك إقبال قطاع الأعمال على المشاريع الاستثمارية، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة، وزيادة الطلب الكلي، وبالتالي تحريك الاقتصاد من حالة الركود والحد من مشكلة البطالة؛

2.1.1 سعر إعادة الخصم في السياسة النقدية الإنكماشية: عند معالجة التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى عملية معاكسة من خلال رفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول البنوك التجارية على الائتمان. وإزاء ذلك، ترفع البنوك التجارية من الفائدة على القروض التي تقدمها لعملائها. فهذا الإجراء ينقل تكلفة الائتمان إلى الجماهير وقطاع الأعمال، وتُصبح القروض أكثر كُلفة، مما يؤدي لانخفاض الطلب الكلي على القروض. ونتيجة لذلك، ينخفض حجم الإنفاق الكلي، ويتم احتواء الضغوط التضخمية.

كما أن رفع سعر إعادة الخصم يؤثر كذلك على ودائع الجمهور لدى البنوك. فارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل يُحفز الجمهور على إيداع المزيد من الأموال لدى البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع. وينسحب هذا التأثير على قطاع الأعمال، حيث يجد أصحاب الأعمال من ارتفاع أسعار الفائدة فرصة لبيع بعض الأوراق المالية والأصول وإيداعها لدى البنوك. ونتيجة لذلك، تنخفض السيولة في الأسواق، مما يحد من الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم يؤدي لخفض المستوى العام للأسعار.

2.1 عمليات السوق المفتوحة: تعتبر من أكثر الأدوات تطبيقا وخاصة في الدول التي تملك سوقا ماليا متطورا، وتعتمد هذه الأداة على قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية (أذونات الخزينة) في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية، فضلا عن تأثيرها على أسعار الفائدة، حيث يدخل البنك المركزي كبائع للسندات عندما تستدعي الحاجة الحد من العرض النقدي لمعالجة مشكلة التضخم في الأسعار، إذ تكون السياسة النقدية بهذه الحالة سياسة انكماشية، وفي المقابل، يدخل البنك المركزي كمشتري للسندات من أجل زيادة العرض النقدي وتحفيز السيولة في السوق، حيث تكون السياسة النقدية بهذه الحالة توسعية.

1.2.1 عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية التوسعية: يلجأ البنك المركزي لشراء السندات مقابل زيادة العرض النقدي في السوق، مما يزيد من قوة المصارف على منح الائتمان. ويصحب ذلك انخفاض في سعر الفائدة، مما يخلق حافز لدى المؤسسات على الاقتراض للقيام باستثمارات جديدة، مع خفض الأفراد لمدخراتهم بسب انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتلك الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى مضاعفة في صافي الناتج القومي.

2.2.1 عمليات السوق المفتوحة في السياسة النقدية الإنكماشية: يدخل البنك المركزي بائعا للسندات في السياسُة النقدية الإنكماشية، وبفعل هذه السياسة، تُسحب السيولة النقدية من السوق، وينخفض العرض النقدي، ويُصاحب ذلك ارتفاع في سعر الفائدة، فيُقبل الأفراد والمؤسسات على الادخار وتخفيض الاستثمارات وبالتالي ينخفض صافي الناتج القومي.

وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يتطلب عادة تزايد مستمر في كمية النقود المتداولة مع تزايد الإنتاج والدخل وبالتالي يجب أن تراعي السياسة النقدية هذه العلاقة ويفضل هنا زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.

كما أن هناك تأثيرات إضافية لعمليات السوق المفتوحة على أسعار الفائدة، فعندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، ويدخل مشتريا للسندات، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق، نظرا للعلاقة الوثيقة بين أسعار الفائدة على السندات وسعر الفائدة في السوق. وفي المقابل، عندما ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية إنكماشية ويدخل بائعا للسندات، فإن هذا الإجراء يرفع من سعر الفائدة الحقيقي على السندات، ويؤدي إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق.

تجدر الإشارة إلى أن أداة عمليات السوق المفتوحة تكون أكثر فعالية في السياسات النقدية الإنكماشية عنها في التوسعية.

3.1 نسبة الإحتياطي القانوني: تمثل هذه الأداة نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد، حيث تعتبر هذه الأداة الأسرع تأثيرا مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى. وضمنها يتدخل البنك المركزي بتغيير نسبة الإحتياطي القانوني على النحو التالي:

1.3.1 نسبة الإحتياطي القانوني في السياسة النقدية التوسعية: عند انتهاج السياسة النقدية التوسعية، يلجأ البنك المركزي لتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني، مثلا من 20 بالمئة إلى 10 بالمئة، مما يُمكن البنوك التجارية من التوسع في منح القروض. فإذا تم إيداع مبلغ 100 مليون دينار لدى أحد البنوك التجارية، وكانت نسبة الإحتياطي القانوني هي 20 بالمئة، فعلى البنك التجاري الاحتفاظ بقيمة 20 مليون دينار كاحتياطي نقدي قانوني لدى البنك المركزي، مقابل السماح له بالتصرف بهذا المبلغ كقروض. فتخفيض البنك المركزي لنسبة الإحتياطي القانوني من 20 بالمئة إلى 10 بالمئة، يعني بشكل آخر توفر مبلغ احتياطي إضافي للبنك التجاري بقيمة 10 مليون دينار، ومقابل هذا الاحتياطي الإضافي، يُصبح بمقدور البنك التجاري التوسع في الاقراض بمقدار 100 مليون دينار

إضافي. وتنفق هذه المبالغ إما على المشاريع الاستثمارية أو على السلع الاستهلاكية والخدمات، وفي كلا الحالتين، فإن هذا الإنفاق يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الطلب الكلي، والحد من الركود والكساد الاقتصادي.

2.3.1نسبة الإحتياطي القانوني في السياسة النقدية الإنكماشية: تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني هي أكثر فعالية عند انتهاج سياسة نقدية إنكماشية، فعند اتباع هذه السياسة، يرفع البنك المركزي من متطلب نسبة الإحتياطي القانوني. فبناءا على المثال السابق، نفترض أن البنك المركزي قرر رفع نسبة الإحتياطي القانوني من 20 بالمئة إلى 30 بالمئة، مما يعني تقييد من سلطة غ التجارية في منح الائتمان. فإذا البنك التجاري قد أقرض مبلغ 100 مليون دينار مقابل 20 مليون دينار كاحتياطي قانوني قبل رفع النسبة، أصبح مطلوبا منه رفع قيمة الإحتياطي القانوني إلى 30 مليون دينار بعد رفع نسبة الإحتياطي القانوني، وبالتالي تحد هذه السياسة من قدرة البنوك التجارية الائتمانية، وتخفض حجم السيولة النقدية في الأسواق، ومن ثم تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكبح المستوى العام للأسعار.

وبالرغم من سرعة تأثير تغيير نسبة الإحتياطي القانوني في السياسة النقدية، إلى أن البنوك المركزية لا تلجأ إليها إلا في الحالات الضرورية، لما قد تسببه هذه الآلية من تقلبات في الأوضاع النقدية.

بعد هذا العرض للأدوات التقليدية للسياسة النقدية يمكن التساؤل في هذا الصدد: كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف في ضوء الوسائل الكمية غير المباشرة؟ والإجابة على ذلك يمكن التوصل إليها من خلال التفحص في الأمور الآتية:

- إن سعر إعادة الخصم يُحدد رسميا من قبل البنك المركزي، وهو سعر مستقر لمدة من الزمن، مما يسمح للبنوك التجارية بتوقع تغيراتها ومعرفة كلفة حصولها على السيولة من قبل البنك المركزي، في حين أن ما تفرزه السوق المفتوحة من أسعار متغيرة وبشكل مستمر تبعا للتغيرات في السوق النقدية والمالية من جراء آلية عرض السيولة والطلب عليها، وبالتالي صعوبة تعرف البنوك التجارية على تكلفة الإحتياطات الجديدة؛
- إن عمليات السوق المفتوحة تتسم بالشمول في آثارها بالمقارنة مع سياسة إعادة الخصم التي لا تمس سوى البنوك التي تعاني نقص السيولة، فضلا عن تميزها بالمرونة والسرعة في التطبيق؛

- إن اتباع هذه الوسائل بشكل فردي قد لا تؤدي دورها المطلوب في التأثير على الكتلة النقدية أو الحد من الائتمان المصرفي، فقد يحدث مثل هذا التضارب مثلا عند قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم وفي الوقت نفسه القيام بشراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة؛
- إن تغير الإحتياطي القانوني قد توفر للبنك المركزي بديلا فعالا لعمليات السوق المفتوحة كوسيلة للتأثير في حجم الودائع المصرفية، ولكنها قد تولد آثارا مربكة على سوق السندات خصوص إذا ما حاولت البنوك التجارية التصرف بها لمواجهة التغيرات في متطلبات الإحتياطي.

وبالنظر لشمولية سياسة السوق المفتوحة في التأثير على حجم النقد في الاقتصاد مقارنة بسياسة إعادة الخصم التي لا تمس سوى البنوك التي تعاني من نقص السيولة، وبهدف الوصول إلى نتائج أفضل في تجاوز السلبيات التي تتمتع بها كل وسيلة، فإنه من المفيد الجمع بين هذه الوسائل والتنسيق بينها، خصوصا وإن السياسة النقدية متعددة الأهداف ومختلفة الإجراءات.

وفي هذا المجال، يمكن أن تصلح سياسة السوق المفتوحة إذا ما توافقت في أهدافها مع سياسة إعادة الخصم في السيطرة على التدفقات النقدية الخارجية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل.

وعليه، فإن رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي سينطوي على استقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية وتغذية البنوك التجارية بالاحتياطات النقدية، وهنا يبرز دور السوق المفتوحة في مساندة سعر البنك ودخولها كبائع للأوراق المالية وتحفيز البنوك التجارية للشراء وبأسعار منخفضة، الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاستخدام المزدوج للأداتين المذكورتين في مثل هذه الحالة من شأنه أن المساهمة في تحقيق الاستقرار النسبي سواء في مجال الأسعار أم لإحداث نوع من التوازن في ميزان المدفوعات.

أما بخصوص سياسة الإحتياطي القانوني، وإن كانت تتميز بممارسة تأثيرها المباشر والفعال في سيولة البنوك التجارية، فإن تعرض الاقتصاد لبعض التقلبات التضخمية أو الإنكماشية يترتب عليها ضرورة تغيير معدلات الإحتياطي الإجباري لخلق تقلبات موازية في سوق النقد وإن كانت قد تحقق ذلك خلال الأمد القصير، إلا أنها قد تخلق آثارا عكسية في الأمد الطويل وتنشأ تغيرات في ميزانيات البنوك التجارية أثناء إعدادها لميزانياتها وتوقعاتها لكمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة مما يحدو بتلك البنوك العمل على تقليل التأثيرات التي يتركها البنك المركزي في هذا المجال والتصدي لها من خلال قيامها بالاحتفاظ بنوع من الأصول الحقيقية وخصوصا تلك التي تتميز ببساطتها وإمكانية تحويلها إلى أصول نقدية كأذونات الخزينة مثلا، الأمر الذي يمكن من خلاله وصف هذه الوسيلة غير

المستقلة مما يستوجب مراعاة مسألة زيادة فاعليتها وخصوصا إذا تم اللجوء إلى التنسيق بينها وبين بقية الوسائل الأخرى.

2. *الأدوات النوعية:* بالنظر إلى الصعوبات والتحديات التي يتعرض لها أسلوب أداء الوسائل الكمية بشكل عام في مختلف البلدان، وخصوصا التي تعاني من تخلف الأسواق النقدية والمالية وقلة انتشار في التعامل الصيرفي سواء في البنوك التجارية أم لدى الأفراد، فقد برز الإتجاه نحو استخدام وسائل الرقابة المباشرة لدعم الوسائل الكمية غير المباشرة واحتواء عيوبها للتأثير على كمية الائتمان المصرفي وإتجاهه.

والجدير بالذكر، فإن الوسائل النوعية غالبا ما يتم استخدامها لأغراض متعددة تصمم أحينا لتصحيح الانحياز الواضح بإتجاه أنواع معينة من الاستثمار أو لضمان معاملة تفضيلية لاستثمارات يعتقد بأنها مرغوبة بشكل خاص لأغراض التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من استخدامها في بلدان متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية كإجراء قصير الأمد ومضاد للتضخم أو لغرض منع بعض التأثيرات الجانبية، إلا أن البعض منها يهدف إلى تحقيق أغراض بعيدة المدى في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية خاصة وذلك من خلال التأثير في وجهة الائتمان وفي تدفق الموارد الإنتاجية نحو الاستعمالات المرغوبة، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

1.2 تحديد حجم الائتمان: بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة، إذ يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد سداد الأقساط الواجب دفعها، وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ أن البنك لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، إذ يضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصوم بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها، الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود؛

2.2 تحديد نسبة الودائع: غالبا ما يتم اتباع هذا الأسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة بتمويل الاستيراد، وتحصل عند حصول العجز في ميزان المدفوعات، كما يعد هذا الأسلوب كسلاح فاعل يستخدمه البنك المركزي بالضغط على البنوك التجارية للاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقا للسياسات التي بلجأ إلى إقرارها وتبعا لظروف البلد؛

3.2 الرقابة الانتقائية: تستهدف الرقابة الانتقائية قطاعات اقتصادية معينة، نتيجة تعرض بعض القطاعات لظروف اقتصادية صعبة تستدعي تدخل سلطات البنك المركزي لمعالجة الخلل في مثل هذه القطاعات. ومن أمثلة الرقابة الانتقائية: تقييد أو تشجيع الائتمان الاستهلاكي وفقا لواقع الحال، مراقبة الائتمان العقاري والحد من تقديم الائتمان في الاستثمارات عالية المخاطر. وتشجع كثير من الدول تقديم الائتمان بتسهيلات إضافية لبعض القطاعات مثل: القطاع الفلاحي، الصناعات الوطنية والأعمال الصغيرة والمتوسطة؛

4.2 الإقناع الأدبي (المعنوي): ينتهج البنك المركزي أحيانا وسائل غير إلزامية في بعض المجالات التي توفر هامش حرية أكثر للمؤسسات المالية، خاصة عندما تكون سلطة البنك المركزي مقيدة ضمن القوانين والتشريعات المتبعة، إذ تتباين سلطات البنك المركزي من دولة لأخرى. كما قد يلجأ البنك المركزي لأسلوب الإقناع في ظل الظروف الاقتصادية الاعتيادية التي لا تستدعي انتهاج سياسة نقدية صارمة، فقد يتبع البنك المركزي الإقناع من خلال الاجتماعات أو الحوارات المختلفة مع البنوك التجارية، مثل حث البنوك على رفع نسبة الفائدة أو تقنين الائتمان في حالة وجود مؤشرات تتنبأ بإمكانية ارتفاع التضخم، أو تشجيع البنوك على خفض سعر الفائدة، وحثها على التوسع في الائتمان في الأوقات التي تستدعي تحفيز الإنتاج.

وعلى الرغم من أهمية هذه الوسائل في دعم الوسائل التقليدية الكمية وضرورتها في تسريع التنمية، فإن فاعليتها قد ترتبط بمحددات قد تعيق عملها بالنظر لصعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المرغوب تشجيعه وعدم ضمان توجه الائتمان الممنوح نحو القطاعات المرغوبة وخصوصا في البلدان النامية والتي غالبا ما تعاني من تحديات إدارية، ولكن ذلك لا يعني عدم جدوى أهميتها كمصدر مساعد للوسائل الكمية، إذ يعتمد نجاحها بشكل كبير على مدى التزام البنوك التجارية بالتوجيهات المركزية للسلطة النقدية.

سادسا: تحديات السياسة النقدية

على الرغم من المزايا التي تتمتع بها السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإنها تواجه مجموعة من الصعوبات التي تنتج جراء انتهاج هذه السياسة وتنفيذها، ومثل هذه الصعوبات لا يمكن الاستهانة بها كونها تشكل عائقا أماما فاعليتها، فضلا عن احتمالات عرقلة التطور الاقتصادي للبلدان. ومن بين هذه التحديات نذكر:

1. الفجوات الزمنية، إذا كانت السياسة النقدية تقدم إسهاما فاعلا من وجهة نظر البعض من الاقتصاديين، فإنها يمكن أن تسبب تشوهات كبيرة سواء في الطريقة التي تتفاعل فيها مع الاقتصاد أم في الأهمية النسبية لها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، أو قد تكون محققة للاستقرار بسبب الفجوات الزمنية المرتبطة بها. إذ أن عملية اتخاذ القرارات عادة ما تواجه حالة عدم التأكد وبالتالي تسبب فجوات زمنية أو تخلف زمني بين ما يحصل عليه فعلا وما يجب الحصول عليه. إذ يرى أصحاب النظرية النقدية أمثال (فريدمان، بروثر، ملتزر، إلخ) وجود فجوات بين القرار والتنفيذ في السياسة النقدية يصعب من خلالها التوقيت لضخ الحوافز والتحكم بحجم الكتلة النقدية بشكل دقيق، لذلك فإن استخدام سياسة نقدية نشطة كثيرا ما تؤدي إلى حدوث أخطاء ينجم عنها تقلبات في دورات الأعمال أشمل من تلك التي يمكن حدوثها في حالة عدم استجابة البنك المركزي ببساطة للصدمات الخارجية[1] ؛

2. الرقابة الحكومية على الأسعار والأجور: على الرغم من الجدلية في الاقتصاد الرأسمالي حول دور الحكومة في الرقابة على الأسعار والأجور، إلا أن الرقابة الجزئية للأسعار والأجور قد تخدم السياسة النقدية، شريطة أن تنفذ بطرق غير مباشرة. أما الرقابة الحكومية الصارمة على الأسعار والأجور، فقد تشوه الأسواق وتؤدي لتقنين التوزيع عن طريق بطاقات التموين، وظهور طوابير أمام مراكز التوزيع، وهذا قد يعزز من ظهور السوق السوداء واختفاء بعض السلع من الأسواق؛

3. حدوث بعض التغيرات في سلوك بعض المؤسسات المالية غير المصرفية: إذ يؤدي ذلك إلى إحداث مشاكل في السياسة النقدية والتي تتطلب إجراء تغيرات جوهرية في القرارات النقدية ومن ثم إرباك عمل السياسة النقدية في تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية. وفي هذا الصدد يشير (ساموبلسون) إلى أن ما حدث بعد ثمانينيات القرن الماضي وفي مختلف دول العالم في التغير الذي طرأ على سلوك الأسواق المالية وخصوصا ما بعد تجربة النقدويين الذين افترضوا الاستقرار النسبي لسرعة التداول النقدي وإمكانية التنبؤ بها، أصبحت غير مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما قاد ذلك بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى التوقف عن استخدامها كمرشد للسياسة الاقتصادية.

على الرغم من أهمية السياسة النقدية وفعاليتها الكبيرة في توجيه دفة الاقتصاد، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة في أحيان كثيرة، فمثلا أخفقت السياسات النقدية في انتشال الاقتصاد من الكساد العظيم (1929-1933)، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يعولون على السياسة المالية

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 79-80.

أكثر من السياسة النقدية. ومن الانتقادات التي وجهت للسياسة النقدية هو عدم مقدرة سعر الفائدة في معالجة المشاكل الاقتصادية، فتخفيض سعر الفائدة غير كاف لرفع الكفاية الحدية لرأس المال وتشجيع الاستثمار، فهناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن تخطيه.

ونتيجة لذلك، فلا يمكن التعويل على السياسة النقدية لوحدها كأداة للسياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها ومعالجة المشاكل الاقتصادية، بل يجب أن تكون جزءا مكملا لحزمة من الإجراءات الأخرى التي تقوم بها الحكومة مثل السياسة المالية. وهو الموضوع الذي سنفصل فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: السياسة المالية

الكثير من منظري الاقتصاد يرى بأن التطبيق الفعلي للسياسة الاقتصادية الكلية بدأ فعلا مع الفكر النقدي الذي نادى به التجاريون قبل غيرهم، ثم وافقتهم كل من المدرسة الطبيعية، الكلاسيك وكامبردج. ولهذا فبالمفهوم الزمني فإن السياسة النقدية هي الأسبق، غير أن السياسة المالية تطورت أفكارها مباشرة عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ومع ظهور الفكر الكينزي وأصبحت هي الرائدة إلى درجة أنها قدمت الكثير من الحلول التي وقع فيها الاقتصاد العالمي آنذاك.

تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ. ويمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتتجنب الآثار الغير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، بحيث تعمل على تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة على اقتصاديات الدولة.

سنخصص هذا الفصل لدراسة السياسة المالية، بداية بتحديد مفهومها واتجاهاتها، خلفيتها النظرية، أهدافها وأدواتها.

أولا: السياسة المالية، المفهوم والاتجاهات

لقد تطور مفهوم السياسة المالية بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ بقي هذا المصطلح مرادفا لمفهوم (المالية العامة) لفترة من الزمن ، ثم تبلور وأصبح واضحا ومميزا عن مفهوم المالية العامة بالرغم من اختلاف الكُتاب في إعطاء تعريف محدد لها.

وعليه سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لبعض المفاهيم التي وردت لمصطلح السياسة المالية وكذا الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

1. مفهوم السياسة المالية: هناك الكثير من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالسياسة المالية، فمنها من يرى بأن مصطلح السياسة المالية مشتق أساسا من كلمة Fisc التي تعني حافظة النقود أو الخزانة[1].

وهناك من يرى بأن السياسة المالية بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة"[2].

[1]. طارق الحاج، **"المالية العامة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص 201.
[2]. عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

ويقصد بها أيضا: "الطريق الذي تنتهجه الدولة لاستخدام الأدوات المالية والإيرادات العامة والموازنة العامة لعلاج ومواجهة المشاكل الاقتصادية المختلفة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية السائدة"[1].

ويرى آخرون أن السياسة المالية "ما هي إلا استخدام للموازنة العامة لتحقيق غايات كلية مثل الاستخدام الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل واستقرار المستوى العام للأسعار".

وبعد هذا العرض لبعض مفاهيم السياسة المالية، يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في المجال المالي من خلال تحديد مصادر إيراداتها وأوجه الإنفاق الملائمة لهذه الإيرادات سعيا لتحقيق الغايات المنشودة منها".

2. اتجاهات السياسة المالية: يوجد اتجاهين للسياسة المالية وفق ما تقتضيه الحاجة والضرورة الاقتصادية التي تدفعنا لاختيار الإجراء، وهوما:

1.2 السياسة المالية التوسعية: تلجأ إليها الدولة حينما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد (فجوة ركودية)، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع معدل نمو الناتج نظرا لضعف الطلب الكلي، ولهذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تسعى إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة وارتفاع مستوى التوظيف وهذا يؤدي إلى زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وارتفاع معدل نمو الدخل، وتتم آلية السياسة المالية وفقا لهذا الاتجاه بـ:

- زيادة الإنفاق الحكومي؛
- تخفيض الضرائب؛
- المزج بين الحالتين معا

ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل أدناه:

[1]. أحمد زهير شامية، **"النقود والمصارف"**، الطبعة الأولى، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص 347.

الشكل رقم (06): يوضح سياسة مالية توسعية

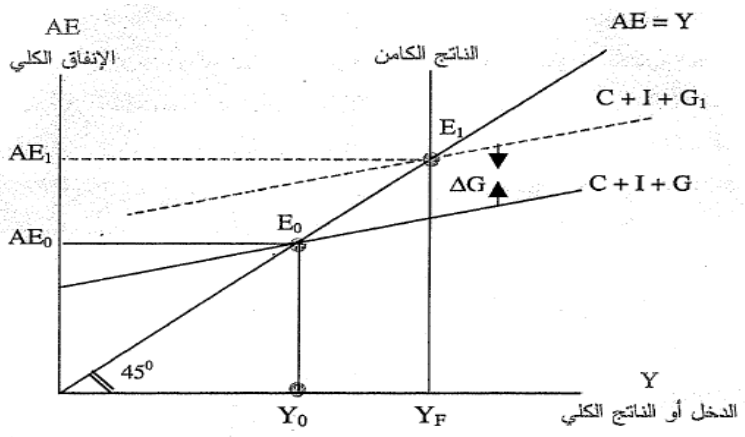

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي (مبدئ وتطبيقات)**"، الطبعة الأولى، درا الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 305.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة E0 بتساوي الإنفاق الكلي AE0 مع الناتج الكلي Y0 عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط 45°. وهذا يعني أن مستوى الناتج Y0 أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) YF، مما يعني وجود فجوة ركودية، وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة E1 اليت تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج YF، وهذا يمكن أن يتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من G إلى G1 كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من Y0 إلى YF، وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من AE0 إلى AE1، حيث التغير في مستوى الناتج هو أكبر من التغير في الإنفاق الحكومي.

كما يمكن أيضا رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية مما يؤدي إلى تزايد الدخول المتاحة وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق الكلي.

2.2 السياسة المالية الإنكماشية: تلجأ إليها الحكومة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار (فجوة تضخمية) وما يترتب عن هذه الحالة من آثار سلبية مثل اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع وسوء توجيه الاستثمارات واختلال معدلات نمو الناتج، ولهذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة وبالتحديد السلطات المالية باتباع سياسة مالية إنكماشية لإزالة فائض الطلب والحد من التضخم، ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي؛

- زيادة الضرائب؛
- المزج بين الأداتين معا.

والشكل الموالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية:

الشكل رقم (07): يوضح سياسة انكماشية

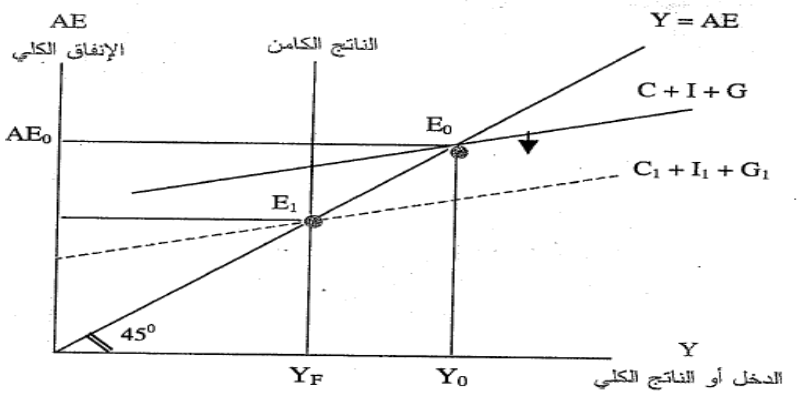

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 306.

نلاحظ ان الاقتصاد يتوازن عند النقطة E0 وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامن (الناتج الكامن) YF مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لا بد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة E1 وهذا باستخدام أدوات السياسة المالية، إما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C)أو الاستثمار (I) أو تخفيض الإنفاق الحكومي (G) أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.

ثانيا: تطور السياسة المالية عبر النظريات الاقتصادية

سيتم في هذا العنصر تناول ما تعرضت له أهم النظريات الاقتصادية في دور السياسة المالية ومدى تأثيرها في المتغيرات الاقتصاديين الكلية من خلال فاعليتها في تغيير مسارات تلك المتغيرات فضلا عن مبررات الآراء التي انطوت عليها تلك النظريات استنادا إلى وجهات نظر أصحابها ومؤيديها.

1. السياسة المالية في إطار الفكر الكلاسيكي: يُؤمن الفكر المالي التقليدي بالتطور المتوازن للاقتصاد الوطني في ظل الأداء التلقائي لجهاز السوق وفي نطاق الحرية الاقتصادية المطلقة، بما يؤدي إلى تحديد دور الدولة في الحفاظ على هيكل الحرية الاقتصادية وأداء المهام الأساسية في

المجتمع كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي وتسيير المرافق العمومية، وبذلك يكون دور الدولة قائم على الحياد، أي على هامش الاقتصاد الوطني بحجة الحفاظ على المصلحة الخاصة وعلى مقومات النظام المتمثلة في الهيكلة الفردية والحرية الاقتصادية وقوى السوق، دون التأثير فيها عن طريق الجباية أو الإنفاق العام، ومن هنا قامت فكرة السياسة المالية بالمفهوم التقليدي على مبدأ التوازن الرقمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ووفق هذا أعتبر ظهور العجز في الموازنة خطرا حقيقيا، لأنّ معالجته عن طريق الاقتراض يسبب أزمة مديونية دائمة، كما أنّ لجوء الدولة إلى إصدار أوراق نقدية من شأنه إحداث حالة تضخمية مستمرة.

ووفق هذه النظرية فإنّ للفائض المتحقق في الموازنة بعض المساوئ على المستوى السياسي والاقتصادي لأنّ السلطة السياسية تستخدمه عادة لأغراض انتخابية دعائية مما قد يعمل على إيجاد نفقات ذات صفة دائمة في المستقبل وإلى حدوث عجز دائم في الموازنة. أما على المستوى الاقتصادي فإنّ الفائض عبارة عن مبالغ اقتطعت من الاقتصاد تؤدي إلى تجميد جزء من القوة الشرائية، كما ينبغي أن تمول مشاريع إنتاجية في إطار الموازنة.

والواقع أنّ هذه النظرة التقليدية المحايدة تبالغ في إظهار مخاطر الاختلال في الموازنة وإيجابيات توازنها الرقمي رغم أنّ لكل الإجراءات في حالتي العجز والفائض نتائج وآثار إيجابية يمكن تحقيقها[1].

لقد كان شكل السياسة المالية وفلسفتها متفقين تماما مع المذهب الحر الذي كان يسود النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، مما جعل دور الدولة ينحصر في المهام الأساسية التقليدية، في حين تُركت أمور الاقتصاد لقوى السوق باعتبار أنّ المنافسة الحرة بين الأفراد هي الأداة المثلى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

لقد اهتمت السياسة المالية في ظل الفكر التقليدي بالتوازن الرقمي للموازنة العامة، حيث كانت هذه الأخيرة مجرد بيان حسابي تقديري يعبر عن احتياجات الدولة الإنفاقية ووسائل تدبير الموارد اللازمة لهذا الإنفاق، خلال فترة مقبلة دون إعطاء أي اعتبار للمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على المستويين المحلي والعالمي[2].

[1]. قحطان السيوفي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار طلاس، دمشق، 1989، ص 72.

[2]. حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ الاقتصاد العام**"، الطبعة الرابعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1979، ص 358.

وقد استمر الوضع على حاله في الغرب حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من كساد رهيب وانهيار شبه كامل في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ثم الدمار والتخريب الذي لحق معظم دول العالم من جراء الحرب العالمية الثانية، ولم تكن هذه التطورات الرهيبة والكوارث الماحقة لتمر دون أن تفرض على حكام الغرب ومفكريه أن يعيدوا النظر في الكثير من القضايا التي كانت تعتبر عندهم في حكم المسلمات، وفي مقدمتها فلسفة الدولة ومدى تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وهذا ما جعل النظرة التقليدية القائمة على مبدأ التوازن الرقمي للموازنة العامة تفقد أهميتها عمليا لصالح الأفكار الحديثة في علم المالية العامة التي تعتمد على فكرة التوازن العام في الاقتصاد الوطني وبذلك أصبحت الدولة تتدخل في تخطيط النظام الاقتصادي والاجتماعي لتوجيهه نحو التوازن وإنشاء مناصب شغل وتوزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة الاجتماعية[1].

2. السياسة المالية في إطار الفكر الكينزي*:لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لا بد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي الفعال والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث على المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ويمكن توضيح كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقل للمفهوم الكينزي فيما يلي[2]:

- ***منحنى الطالب الكلي:*** يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي والمتمثلة في الشكل التالي:

[1]. شباب سيهام، "**تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018–2019، ص 09.

*. لقد كان الفكر الكينزي نقطة التحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، حيث بدأ كينز بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق، وخلص إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. كما رأى كينز أن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيا كما نظر إليه الفكر التقليدي، وإنما يتحقق عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

[2]. مصطفى جاب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص96 وما يليها.

الشكل رقم (08): يوضح منحنى الطلب الكلي

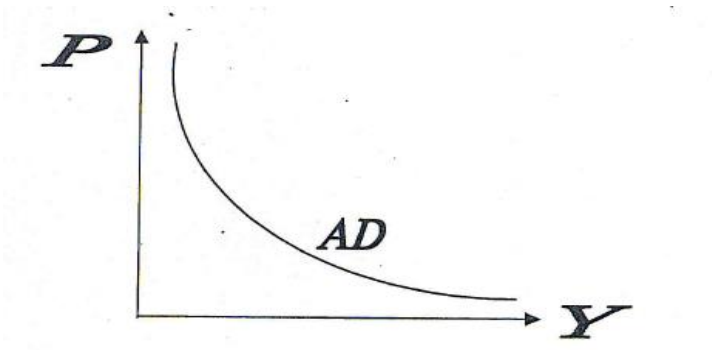

المصدر: مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص97.

يتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح، لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

- ***منحنى العرض الكلي:*** يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، مثل ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (09): يوضح منحنى العرض الكلي

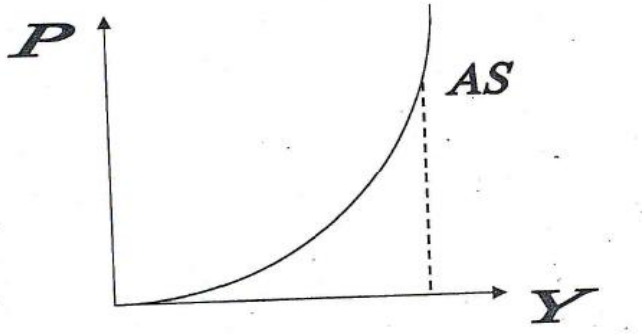

المصدر: مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 98.

يتضح من الشكل السابق أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

وحسب كينز فإن الدخل التوازني دائما يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية بشقيها الأساسين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب. وأوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي، أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

لقد تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية السالفة الذكر، واتخذت مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من معناها في الفكر الكلاسيكي، فهي تعني وفقا للفكر الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعددت أهداف النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة ولذلك أطلق عليها اسم المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة. وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.

لقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال أربعينيات القرن الماضي، وأفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانيتها محاولين إرساء قواعدها.

3. السياسة المالية في إطار الفكر النقودي: بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى إثر ما سبق برزت أفكار المدرسة النقودية، حيث زعم أنصارها على أن السياسة النقدية وحدها وفقط القادرة على وضح حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وعلى النشاط الاقتصادي بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماما لرأي الفكر الكينزي، حيث يرى أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود.

ويرجع سبب ابتعاد النقوديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة المالية التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما يلغي الأثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليتها.

4. السياسة المالية في إطار فكر التوقعات الرشيدة: تلخص سياسة التوقعات العقلانية بمسألة اعتماد سياسة مالية معلنة سواء أكانت توسعية أم انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع اجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كان من أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم ان ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة. فضلاً عن أن مسالة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والتشغيل، وعلى هذا الأساس فإن السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة عل الاقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين[1].

5.السياسة المالية في اقتصاديات جانب العرض: عمل أنصار هذه النظرية على إظهار أهمية اقتصاديات جانب العرض كبديل للنموذج الكينزي لإدارة الطلب الكلي الذي ساد طيلة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ووضع فريق المستشارين الاقتصاديات سياسات التأثير على جانب العرض في الاقتصاد شملت[2]:

- تصميم سياسة لسلسلة من التخفيضات الضريبية لغرض زيادة الحوافز لتشجيع الاستثمار والادخار؛
- تشجيع سياسة تحرير مؤسسات الأعمال من القيود بغرض تحرير الأرباح من التدخل الحكومي.

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.
[2]. عبد الكريم أحمد قندوز، **"اقتصاديات جانب العرض ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية"**، صندوق النقد العربي، العدد 22، سبتمبر 2021، ص 2-3.

نظريا، فإن مثل هذا البرامج يمكن أن تحد من التضخم، وأن يتولد عنها ارتفاع في معدلات النمو بحيث إن إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعويض النقص المترتب عن تخفيض المعدلات الضريبية. ركزت هذه السياسات على جانب العرض الكلي في إطار إعادة الاهتمام بقانون ساي. ومن هنا ذهب اقتصاديو جانب العرض إلى أن الاقتصاد إن كان يعاني من وجود بطالة وطاقات معطلة وغير مستخدمة. فإن الحل يكون من خلال زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل، ومن ثم خلق طلب مساو لهذه الزيادة في الإنتاج والدخل.

لتحقيق ذلك، يتعين التركيز على سياسة تنظيمية تتيح توفير الأمان والحرية التامة، وسياسة ضريبية تسعى إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأرباح. وحيث أن معظم النظريات الاقتصادية تقر أن العرض يزداد وينخفض استجابة للتغيرات في إجمالي الإنفاق (الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بإجمالي الطلب)، فإن دور السياسة المالية هو التأثير على إجمالي الإنفاق من خلال السياسة الضريبية والإنفاق الحكومي. كما تعمل السياسة النقدية من خلال التأثير على الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي من خلال التغيرات في سعر الفائدة.

تركز مدرسة اقتصاديات جانب العرض كما يدل اسمها على جانب العرض، حيث كانت حجة مؤيديها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بسيطة وتتمثل في أن المشكلة الحقيقية ليست في جانب الطلب الكلي، بل في معدلات الضرائب المرتفعة واللوائح الصارمة التي قللت من الحافز على العمل والادخار والاستثمار. فالمطلوب ليس حوافز الطلب، بل حوافز أفضل لتحفيز العرض، ومن ثم فإذا تم تخفيض الضرائب بما يساعد على زيادة مستويات الدخول المتاحة للإنفاق وبما يساهم في المزيد من الاستهلاك والادخار، وإذا تمكنت الشركات من الاحتفاظ بقدر أكبر من أرباحها وسعت الدولة إلى تخفيض حجم وكلفة الأعباء التنظيمية على الشركات، فسوف تستثمر أكثر، وبالتالي سيؤدي العرض الإضافي من العمالة والاستثمار إلى التوسع في المعروض من السلع والخدمات، مما سيقلل من التضخم والبطالة في نفس الوقت.

ثالثا: أدوات السياسة المالية

يمكننا بشكل عام التمييز بين نوعين من أدوات السياسة المالية، تبعا للطريقة التي تنفذ بها هذه الأدوات وهما: الأدوات التلقائية غير المقصودة، والأدوات المقصودة أو التصرفية.

1. الأدوات التلقائية (غير المقصودة): يقوم هذا النوع بتحقيق أهداف السياسة المالية بصورة تلقائية، أي دون تدخل من الدولة أو خطط مؤسسية، إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي ويطلق عليها "الضوابط التلقائية"، ومن أمثلة ذلك الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية، حيث يزداد هذا النوع من الضرائب مع تزايد الدخل القومي وينخفض بانخفاضه، دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة. أي أن حصيلة الحكومة من الضرائب تتحدد من خلال ما يعرف "بالميل الحدي للضريبة". والذي يشير إلى نسبة التغير في الضريبة الدخل إلى نسبة التغير في الدخل. وبالتالي زيادة الدخل القومي يعمل تلقائيا على زيادة الضريبة، في حين يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الحصيلة الضريبية تلقائيا. وبافتراض أن الإنفاق الحكومي يبقى ثابتا خلال السنة المالية، أي لا يستجيب للتغيرات في الدخل القومي، فإن التغير التلقائي في الإيرادات الضريبية مع التغير في الدخل يؤدي إلى تحقيق فائض أو عجز في الموازنة كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (10): يوضح العلاقة الطردية بين الدخل القومي وحجم الموازنة (T–G)

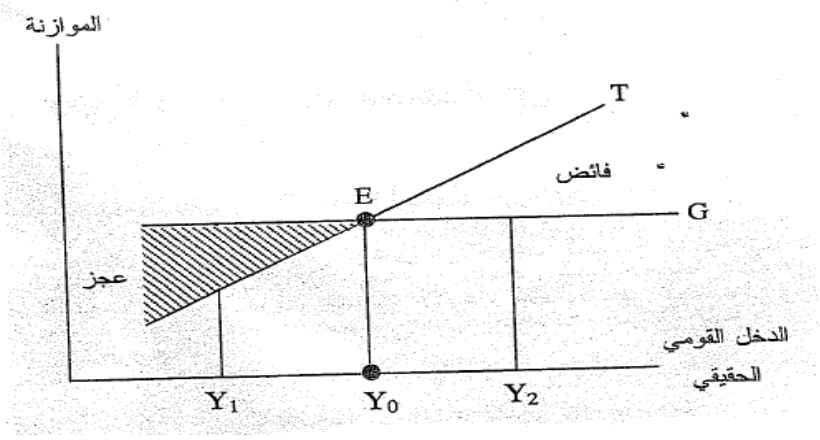

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 302.

نلاحظ أنه عند النقط E يكون الدخل القومي y0 بالمستوى الذي يحقق المساواة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية، بحيث تكون الموازنة العامة في حالة توازن. فإذا ارتفع الدخل القومي إلى y2 مثلا فإن الإيرادات الضريبية تكون أكبر من الإنفاق الحكومي، وبذلك يتحقق فائض في الموازنة العامة، وإذا انخفض الدخل القومي إلى Y1 فإن الإيرادات الضريبية سوف تنخفض دون مستوى الإنفاق الحكومي وبذلك يتحقق عجز في الموازنة العامة.

وبافتراض أن انخفاض مستوى الدخل القومي من y0 إلى Y1 يمثل حالة ركود اقتصادي، فإن انخفاض الإيرادات الضريبية وتحقيق عجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل تأثير الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل على الإنفاق الكلي، وبالتالي تحفيز الاستهلاك الخاص والإنفاق الكلي.

أما في حالة ارتفاع مستوى الدخل إلى y2 وظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد، فإن زيادة الإيرادات الضريبية مع تزايد معدلات الدخل تؤدي إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي وبالتالي التقليل من حدة التضخم.

ومن الأدوات التلقائية للسياسة المالية نجد أيضا المدفوعات التحويلية وتتضمن تحويلات في شكل مساعدات وإعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي، تهدف إلى تحسين مستوى دخول الفئات الفقيرة أو تعويض العاطلين عن العمل، ويزداد هذا النوع من التحويلات في أوقات الركود.

2. أدوات السياسة المالية المقصودة: وتسمى أيضا بالأدوات التقديرية للسياسة المالية، وهي سياسة تغير فيها الحكومة من المعدلات الضريبية أو البرامج الإنفاقية وذلك عن طريق إصدار تشريعات جديدة تجري في هذا الصدد، ومن أهم الأدوات الرئيسية لها (برامج الأشغال العامة، مشاريع التوظيف العامة والتغيير في المعدلات الضريبية). وإن ما تتطلبه هذه الأدوات هو التدخل بشكل مباشر من قبل الحكومة، حيث يمكنها اللجوء إلى العمل لتغيير الإنفاق الحكومي أو إعادة هيكلته، أو من خلال إجراء تغييرات في المعدلات الضريبية وإعادة هيكلتها، فعندما توجد مشكلة البطالة، فإنه بالإمكان التدخل بشكل مباشر لإيجاد وظائف عامة للعاطلين عن العمل. وعليه فإن مسألة التصدي لظاهرة الكساد أو التعرض لها كظاهرة سلبية في الاقتصاد تلجأ الحكومات في الغالب إلى اعتماد إجراءات أو سياسات توسعية من خلال تخفيضات ضريبية بهدف الحفاظ على الدخل المخصص للإنفاق من الهبوط أو زيادته، وبالتالي منع التراجع الاقتصادي ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وباتجاهات تصاعدية[1].

وعلى أية حال، فإن لجوء السلطة المالية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية سواء عن طريق السياسة الضريبية أم الإنفاقية، أم باستخدام الآليتين معا للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وإن كان ذلك التأثير يعد تأثيرا جزئيا وليس القضاء على كل الاضطرابات، على اعتبار أن التأثير المطلوب من خلال هذه الأدوات يبقى مرهونا بفعاليتها من جهة، وفي مدى ارتباطها بالتأثيرات التي تتركها السياسة النقدية من جهة أخرى، فضلا عن أهمية الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

الذي يرغب في تفعيل دور هذه السياسات في الاستقرار الاقتصادي، وخصوصا في البلدان التي يكون النظام الضريبي غير فعال.

وفيما يلي عرض لأدوات السياسة المالية المقصودة:

1.2 النفقات العمومية: تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العمومية على الإيرادات العمومية، وهو ما يعني أن تحدد الدولة أولا الحاجات العامة التي يجب عليها القيام بإشباعها، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات المختلفة المنوطة بها، هذه المبالغ الضخمة المنفقة هي ما يطلق عليها "النفقات العمومية"، حيث تمثل الشريان الرئيسي للدولة والمحرك المهم لأنشطتها المختلفة، فإذا أردنا التعرف على مدى فاعلية الدولة وتأثيرها في المجتمع، فما علينا سوى دراسة مستوى تطور الإنفاق العام فيها ومدى تناسقه مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

1.1.2 تعريف النفقات العمومية: يقصد بالنفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام. ويتبين من هذا التعريف أنّ النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي:

أ) مبلغ نقدي: تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي ما دامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد، وعليه فالنفقات العامة تتم دائما بشكل نقدي، أما أعمال الصخرة التي كانت تلجأ إليها الدولة قديما للحصول على أنواع معينة من الخدمات فهي لا تعتبر نفقات عامة.

ب) النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها، جمهورية أكانت أو ملكية أو رئاسية، ومن استبدادية إلى ديمقراطية والحكومات المركزية والمحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة الداخلة في الاقتصاد العام ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا فإنّ المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص.

ت) النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين: أولهما يتلخص في أنّ المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أنّ المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلاّ أنّ هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا، وأمام هذه الصعوبة فإنّ أمر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطات السياسية، فهي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة.

2.1.2 تقسيمات النفقات العمومية: إنّ البحث في تقسيم النفقات العامة يتضمن دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها ومن الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، وبالرغم من تعدد وتنوع التقسيمات للنفقات العامة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدول، إلاّ أنّ هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى تقسيمين وهما:

أ) التقسيمات الاقتصادية أو العلمية للنفقات العمومية: إنّ أهمية إعداد الموازنة العامة السنوية، يُلزم الدولة إيجاد تصنيف يحوي جميع وظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، نظرا لاعتباره معيار حديث ومتطور يتماشى والظروف الاقتصادية، ووفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها :

أ.1 معيار طبيعة النفقة العمومية: استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات وهما:

- ***النفقات الحقيقية:*** وتشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية (الأرض، العمل رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة من أمن ودفاع وعدالة، وكذلك إقامة المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام، كإنشاء الطرقات والمستشفيات

والمدارس والجامعات ...إلخ، كلها تعتبر نفقات حقيقية، وقد أطلق بعض الكتاب على هذه النفقات اسم "النفقات المنشأة للخدمات"، حيث أنّ الدولة من وراء إنفاقها تنتظر الحصول على خدمات ومنافع مباشرة.

- ***النفقات الحكومية التحويلية:*** هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية، مثالها الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة. فالنفقات التحويلية تقود إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع دون أن تلزم المستفيد بتقديم أي سلع أو خدمة للسلطات العامة وهذا يعني أنّ النفقات التحويلية لا تقود إلى تغيير متدفق الدخل الإجمالي بل تكتفي بنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية ميسورة إلى فئة اجتماعية معسورة، لهذا يطلق عليها بـ"الناقلة".

أ.2 معيار دورية النفقة العمومية: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين وهما:

- ***النفقات الجارية (العادية):*** تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء، وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.
- ***النفقات غير العادية:*** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة، أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محدد وكمثال على ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية كمخلفات الزلازل والفيضانات ونفقات إنشاء السدود ومد خطوط السكك الحديدية وتعبيد الطرق وغيرها.

أ.3 معيار الهدف من النفقة: استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي؛

- ***النفقات الاقتصادية:*** ويتضمن هذا النوع من الإنفاق، الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية وزيادة كفاءتها وزيادة الاستثمار العام؛
- ***النفقات الاجتماعية:*** يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف منها هو زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع عموما والطبقات الفقيرة خصوصا، وبالتالي فإنّ أغلب هذه النفقات تكون موجهة إلى ذوي الدخول المتدنية وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، الثقافة العامة والإسكان.

ب) التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقات العمومية: يقصد بالتقسيمات الوضعية للنفقات العمومية تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي للنفقة. ويشتمل هذا التقسيم على:

ب.1 التقسيم الإداري: يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود الإنفاقية، بحيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة، فمثلا وزارة التربية يخصص لها باب محدد ومثلها لوزارة الصحة والتعليم وباب لوزارة الدفاع وهكذا. وكل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى عدد من الفروع الإنفاقية وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة، ويتم تخصيص بند إنفاقي لكل وحدة من هذه الوحدات داخل الهيكل التنظيمي للوحدة نفسها.

ب.2 التقسيم النوعي: وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية أو أربعة بنود إنفاقية وهي:

- نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات؛
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها "النفقات الجارية"؛
- نفقات مقابل مشتريات خدمية؛
- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها "النفقات الرأسمالية".

ب.3. التقسيم الوظيفي: يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد، حتى ولو كانت موزعة على عدّة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنمّا ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يرجى تحقيقه من ورائها.

3.1.2 ظاهرة تزايد النفقات العامة: إنّ ظاهرة اتّجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول، وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

يعتبر العالم الألماني "فاجنر wagner " أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ويفسر فاجنر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتّساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإنّ نفقاتها تزداد تبعا لذلك، وفيما يلي نتناول أسباب تزايد النفقات العامة والمتمثلة في:

أ) أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

إنّ الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة المطردة في حجم النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أخرى حربية.

- ***الأسباب الاجتماعية:*** لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث نحو التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ...الخ، ويرجع ذلك إلى أنّ متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة، وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب

وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

- ***الأسباب الاقتصادية:*** إنّ من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف مناحي الحياة العامة. كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة. ومن جهة أخرى فإنّ محاربة الكساد وأثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

- ***الأسباب السياسية:*** إنّ انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع النظام الحزبي الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينتج عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة، كما أنّ اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، إلى جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة يستلزم الأمر تعيين ممثلين بها أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه التوجهات الحديثة.
- ***الأسباب الإدارية:*** مما لا شك فيه أنّ سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنّها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين وإن كانت تمثل زيادة غير

منتجة إنتاجا مباشرا، لأنّه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).

- ***الأسباب المالية:*** إنّ سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة التوجه نحو عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزينة العمومية مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة.

وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإنّ ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، فتجد الحكومة نفسها أمام صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام نتيجة اعتياد المجتمع على ذلك الإنفاق.

- ***الأسباب الحربية:*** وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السالفة الذكر، إنْ لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في فترات السلم.

ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسر الشهداء بالإضافة إلى نفقات إعادة البناء أو تعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

ب) أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة: تعني الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام تسجيل ارتفاع في المبالغ المرصودة له وزيادة الاعتمادات المالية المفتوحة بدون أن ينتج عن هذه الزيادة تحسن في الإشباع ورفع في مستوى المنفعة العامة، وترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود وطريقة إعداد الموازنة والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

- ***تدهور قيمة النقود:*** إنّ تدهور قيمة النقود أي انخفاض قدرتها الشرائية يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان يمكن الحصول عليها قبل هذا التدهور، ويترجم تدهور قيمة النقود في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي الواقع أنّ مختلف العملات النقدية قد تعرضت إلى تدهور في قيمتها خلال تطورها التاريخي، وإن كانت نسبة هذا التدهور تختلف من عملة إلى أخرى.

ويعني تدهور قيمة النقود أنّ الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المتحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر أنّ الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة. ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

- ***اختلاف الفن المالي:*** ويتعلق بإعداد الموازنة والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي وإلى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة –كما سبق وأشرنا– الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الموازنة الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنّه لا يظهر في الموازنة العامة للدولة إلاّ فائض الإيرادات على النفقات، أما فكرة الموازنة الإجمالية فهي تقوم على أساس أنّ كل النفقات العامة التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في موازنة الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة وعليه فإنّ الأخذ بمبدأ الموازنة الإجمالية في سنة معينة يظهر وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالنسبة السابقة وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للموازنة لا زيادة حقيقية في النفقات العامة.
- ***زيادة مساحة وعدد سكان الدولة:*** إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإنّ الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتّجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات لا يكون

راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة وإنّما بسبب اتّساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدون من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

4.1.2 الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية: تنقسم النفقات العامة تبعا لأغراضها إلى عدة أنواع مختلفة ويترتب عنها آثارا متعددة في شتى المجالات فهي تهدف إلى إشباع الحاجات الجماعية والتأثير في مختلف الكميات الاقتصادية، والتأثير في المستوى العام للأسعار، وفي توزيع الدخل القومي، وبالتالي التأثير في التوازن الاقتصادي العام، والآثار الاقتصادية للنفقات العامة قسمان مباشرة وغير مباشرة.

أ) الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية: تشمل هذه الآثار على حجم كل من الإنتاج القومي، الاستهلاك وأخيرا على نمط توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل القومي.

أ.1 آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانية تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

ومن جهة أخرى، يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

ولبيان مدى الأثر الذي تحدثه النفقات العامة في حجم الإنتاج، يتعين التفرقة في الأنواع الرئيسية لتلك النفقات (بغض النظر عن تقسيماتها) وأول هذه الأنواع:

- ***النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:*** وهذه النفقات سواء تولتها الدولة مباشرة عن طريق قيامها بالإنتاج (الدولة المنتجة) أو عملت على مد بعض المشروعات الخاصة أو العامة بها في شكل إعانات اقتصادية لتحقيق هدف اقتصادي معين، فهي تساعد بشكل عام على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة اللازمة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما تنتج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار (أموال الاستثمار)، ويعتبر هذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وقد تمنح الدولة بعض المشروعات الخاصة أو العامة إعانات اقتصادية لتحقيق أغراض مختلفة منها التدخل في سياسة الأثمان ومحاربة التضخم في بادئ الأمر ثم تطورت وظيفة هذه الإعانات تطورا كبيرا، فبالنسبة للإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة يمكن أن نميز بين نوعين أساسيين هما: إعانات تعطى بهدف سد العجز الناتج عن نشاط المشروع قصد تشجيع نوع معين من النشاط الاقتصادي مما يحفز المنظمين على الاستمرار في هذا النشاط، وإعانات تمنح لمساعدة المشروع على تجهيز نفسه بالمعدات والوسائل اللازمة لنشاطه الإنتاجي.

ومن أبرز الآثار المرجوة من وراء هذه الإعانات هو توجيه الاستثمارات إلى الوجهة التي تراها الدولة كفيلة بتحقيق أهدافها، سواء المتعلق منها بالتنمية الاقتصادية أو توازن ميزان المدفوعات، والعمل على زيادة معدل تكوين رأس المال وبالتالي المحافظة على معدل نمو الناتج القومي.

- ***النفقات الاجتماعية:*** هذه النفقات سواء اتخذت شكل تحويلات نقدية في صورة تحويلات نقدية معينة أو شكل تحويلات عينية في صورة سلع وخدمات فهي تؤثر على الإنتاج القومي، وتهدف التحويلات النقدية إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة أو لذوي الدخل المحدود كإعانات البطالة ومختلف مساعدات التضامن الاجتماعي، وإنفاق هذه الفئات المستفيدة من التحويلات النقدية على السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

أما التحويلات العينية فمن آثارها المباشرة تشجيع استهلاك بعض الفئات الضعيفة اقتصاديا لسلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية وترى فيها تحقيقا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. أما النفقات الاجتماعية التي تتخذ صورة الإعانات أو التحويلات المباشرة فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملموس، فهي تعمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية كنفقات الصحة والتعليم والثقافة والإسكان والمياه الصالحة للشرب ...الخ وهي تؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي للأفراد وتمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر.

- ***النفقات العسكرية أو الحربية:*** تمثل النفقات العسكرية عبئا كبيرا في موازنات معظم الدول الحديثة والبحث عن آثارها يثير العديد من الصعوبات الناتجة عن خروج هذه النفقات في كثير من الأحيان عن النطاق الاقتصادي إلى المجال السياسي والاستراتيجي البحت.

ويرى الفكر المالي التقليدي أن النفقات الحربية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، بينما يميل الفكر الحديث إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات الحربية، حيث تتمثل الآثار الإنكماشية على حجم الإنتاج القومي في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المادية) لإشباع الأغراض العسكرية أو الحربية، مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك من جهة، وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى. أما الآثار التوسعية للنفقات الحربية على حجم الإنتاج القومي، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرق، وكذا نفقات البحث العلمي في مجالات العلوم النووية، وتصدير الأسلحة كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، وتؤثر تلك النفقات على الدول النامية التي تعتمد على الدول الخارجية في الحصول على معداتها، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، بسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في أغراض التسليح من الخارج.

أ.2 آثار النفقات العمومية على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي بصورة مباشرة، وذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام ويمكن تتبع هذا النوع من الآثار من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في شكل مرتبات أو أجور تخصص نسبة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

- ***نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:*** يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة. ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية....الخ.
- ***نفقات الاستهلاك الخاصة بالدخول الموزعة على الأفراد:*** تبدأ آثار هذه النفقات عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور ومعاشات لموظفيها وعمالها الحاليين والسابقين، ويخصص الجزء الكبر من هذه الدخول الموزعة على الأفراد لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتعتبر نفقات الدولة في هذه الحالة مقابل ما يؤديه

عمالها من أعمال أو خدمات، ولذلك فهي تعتبر من قبيل النفقات العامة المنتجة، حيث تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.

أ.3. آثار النفقات العمومية على نمط توزيع الدخل القومي: يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه، حيث تؤثر الدولة في توزيع الدخل القومي على مرحلتين: فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين، وهو ما يعرف بـ"التوزيع الأولي"، ثم تتدخل ثانيا بإدخال ما تراه مناسبا من التعديلات من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على التوزيع الأولى وهو ما يعرف بـ"إعادة توزيع الدخل القومي".

- ***دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل:*** تؤثر الدولة في التوزيع الأولي للدخل من خلال دفع دخول جديدة للأفراد الذين يقدمون إليها سلعا أو خدمات معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، فالدولة تحدد مكافآت عوامل الإنتاج المتمثلة في الأجور أو المرتبات أو الفوائد أو الريع أو الأرباح، كما تحدد أيضا أثمان المنتجات ويعني ذلك التأثير على الأرباح وبالتالي في توزيع الدخل القومي على العوامل التي شاركت في إنتاجه؛
- ***دور الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي:*** تستطيع الدولة أن تتدخل لإعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد وذلك عن طريق إدخال تعديلات على حالة التوزيع الأولى باستخدام النفقات العامة ويتسنى للدولة القيام بالمهمة من خلال نفقاتها الحقيقية أو نفاقتها التحويلية والسبب في ذلك أن النفقات التحويلية تهدف أساسا إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الأفراد للحد من التفاوت بين الطبقات أو لصالح بعض فروع الإنتاج. وحتى يحقق الإنفاق العام آثاره المرجوة في إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع فإنه يشترط أن تكون معظم الإيرادات التي يعتمد عليها الإنفاق العام مستمدة من الضرائب المباشرة وبصفة تصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية من الدخل أكبر بكثير من نصيب الطبقات الفقيرة.

ب) الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية: تنتج هذه الآثار من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بـ"أثر المضاعف" و"أثر المعجل"، وفيما يلي نستعرض هذه الآثار على النحو التالي:

ب.1 أثر المضاعف: يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.

وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف إلاّ أنّ الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسع نظرية المضاعف وأثره ليشمل فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنّه عندما تزيد النفقات العامة فإنّ جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار(يقصد بالميل الحدي للاستهلاك نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل وتسمى بدالة الاستهلاك، أما الميل الحدي للادخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل وتسمى بدالة الادخار). والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق كجزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بـ"دورة الدخل"، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف.

أضف إلى ذلك أنّ الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، في حين في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، إلاّ أنّ أثر المضاعف يكون ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

ب.2 أثر المعجل: ينصرف اصلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أنّ الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. وحقيقة الأمر أنّ زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإنّ منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات

لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.

2.2 الإيرادات العمومية: تعرف الإيرادات العمومية على أنهّا الموارد التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العمومية بهدف إشباع الحاجات العامة. وقد تطورت الإيرادات العمومية بتطور الفكر الاقتصادي والمالي السائد، ففي الفكر الاقتصادي التقليدي كانت مقتصرة على تزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث أصبحت الإيرادات العمومية بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإنّ أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العمومي كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وازدياد نفقاتها العمومية إلى تطور نظرية الإيرادات العمومية الأمر الذي تجلت أثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها، ولقد تعددت في العصر الحديث مصادر الإيرادات العمومية واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها. ويعرض الفكر المالي العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العمومية، حيث حاول بعض الكتاب تقسيم الإيرادات العمومية إلى إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص، ومثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة كالدومين التجاري والمالي والزراعي، وإلى إيرادات متعلقة بالنشاط العام تحصل عليها الدولة باعتبارها صاحبة سلطة ونفوذ ومثال ذلك الضرائب والرسوم والغرامات القضائية والاستيلاء على الأموال التي لا وارث لها.

كما اقترح البعض الآخر التمييز بين نوعين من الإيرادات العمومية، إيرادات اختيارية يدفعها الأفراد دون إجبار من الدولة كإيرادات ممتلكات الدولة الخاصة – الدومين الصناعي والتجاري– والقروض الاختيارية، وإيرادات إجبارية يدفعها الأفراد جبرا إلى الدولة وهي الأكثر أهمية كالرسوم والضرائب والقروض الإجبارية، إلى جانب الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل من جهتها كالإعانات والمنح التي تتلقاها.

وقسم البعض الآخر الإيرادات العمومية إلى إيرادات عادية التي تحصل عليها الدولة سنويا بصفة منتظمة أو دورية كإيرادات ممتلكاتها الخاصة والضرائب والرسوم، والإيرادات غير العادية أو الاستثنائية التي لا تتكرر سنويا وإنّما تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر حسب الحاجة كالقروض والإصدار النقدي الجديد وبيع جزء من ممتلكات الدولة[1].

1.2.2 مصادر الإيرادات العمومية: تشمل على ما يلي:

أ) إيرادات الدولة الاقتصادية: يقصد بالإيرادات الاقتصادية تلك التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد ويحصلون على نفع منها، سواء كان نفعا عاما أو خاصا، وهي بذلك تشمل دخل الدولة من ممتلكاتها سواء العامة أو الخاصة وحصيلة الرسوم.

ب) الإيرادات السيادية (الضرائب): تعد الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة. وقد مثلت الضريبة خلال مراحل طويلة أساس الدراسات المالية، ولا يرجع ذلك لكونها تعد مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة فقط، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية من جهة، ولما تثيره من مشكلات فنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى.

نظرا للأهمية التي تكتسيها الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات العمومية وكأداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، سنخصها بالشرح بنوع من التفصيل فيما يلي:

ب.1 أهداف الضريبة: تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أغراض معينة، يأتي في مقدمتها الغرض التمويلي، باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة، بالإضافة إلى الأغراض المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وقد تطورت هذه الأغراض بتطور دور الدولة.

ففي ظل المالية التقليدية، عندما كانت تسود فكرة الدولة الحارسة، كان الغرض من الضريبة **غرضا ماليا** بحتا، أي تحقيق إيرادات للدولة، تستطيع أن تواجه بها نفقاتها من أجل تسيير المرافق العامة، أي أنّ دور الضريبة كان محايدا كدور الدولة في ذلك الوقت. بمعنى أنّه لا يترتب على

[1]. للمزيد من التفاصيل حول الإيرادات العمومية راجع: شباب سيهام، **"محاضرات في مقياس المالية العامة"**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لفائدة طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2019-2020، ص 09 وما يليها.

فرضها إحداث أي تغيير في المراكز القانونية للأفراد بشأن توزيع الدخول، أو التأثير في قراراتهم الاقتصادية المختلفة التي يجب أن تتخذ فقط وفقا لقوى السوق.

غير أنّه مع تطور دور الدولة، وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة، تطورت أغراض الضريبة إذ أصبحت بمثابة أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهي تمثل أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وإن كان استخدامها لتحقيق أغراض معينة يختلف بحسب طبيعة النظام الاقتصادي، إذ يختلف دورها في ظل الرأسمالية عن الاشتراكية، وفي الدول المتقدمة عن الدول النامية.

كما أنّ للضريبة دورا هاما في البلاد النامية، بصفة أساسية، في تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى المشروعات التي تحقق أغراض التنمية. ولذا فهي تستخدم في تشجيع المدخرات والتأثير على الميل للاستثمار وتوجيهه إلى الأنشطة الاقتصادية التي تمثل البنية الأساسية.

ومن أهم أهداف الضريبة في العصر الحديث بصورة عامة، **الأهداف السياسية**، سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية، ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى وهي بذلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب. أما في الخارج، فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية، مثل استخدام الرسوم الجمركية (كمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها (كرفع سعر الرسوم الجمركية) من أجل تحقيق أغراض سياسية.

أما **الأهداف الاقتصادية** كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية، فتتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الإنكماش لزيادة الإنفاق، وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين، بمنحه فترة إعفاء محددة وإعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية.

وفيما يخص **الأهداف الاجتماعية** ، فإنها تتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة. مثال ذلك أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبة على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كما تستخدم الضريبة أيضا في تطوير بعض الأنشطة الاجتماعية، كإعفاء بعض الهيئات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة (دينية أو أسرية...) من الضرائب. أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على الصحة العامة بفرض ضرائب منخفضة السعر

على سلع الاستهلاك الضروري، كالخبز وفرض ضرائب مرتفعة السعر على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية مثل المشروبات الكحولية والسجائر.

وبالرغم من تعدد أغراض الضريبة في العصر الحديث، إلاّ أنّه ما زال الغرض المالي لها له الأولوية على باقي الأغراض، باعتبارها أداة تمويلية في المرتبة الأولى.

ب.2 الآثار الاقتصادية للضرائب: تنقسم الآثار الاقتصادية للضريبة إلى نوعين سنقوم بدراستهما على النحو التالي:

ب.2.1) الآثار الاقتصادية غير مباشرة للضريبة: يقصد بالآثار الاقتصادية غير المباشرة المتعلقة بالضريبة، المشكلات المتعلقة بنقل العبء الضريبي التي تتمثل في استقرار الضريبة وانتشارها والتخلص من العبء الضريبي كليا أو جزئيا. وسنعرض لتلك المشكلات على التوالي:

- ***استقرار الضريبة:*** يتمثل استقرار الضريبة في تحديد شخص من يتحمل بالعبء الحقيقي لها، فإذا تحمل المكلف القانوني نهائيا بقيمة الضريبة، فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة، ولا تثير هذه الظاهرة صعوبة لأنها تنقص من الداخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها، أما إذا تمكن المكلف القانوني من نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر، فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة، وهذه الظاهرة تثير العديد من الصعوبات.

فالاستقرار غير المباشر للضريبة يعني أن المشرع وفقا للقواعد محددة، قد حدد شخص المكلف الذي يتعين عليه أن يتحمل الضريبة، فهناك علاقة قانونية بين المكلف بدفع الضريبة والخزانة العامة، إلا أن العبء النهائي للضريبة في هذا الصدد يتحدد بواسطة الظروف الاقتصادية المتغيرة، التي تمكن من نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر غير المكلف القانوني، بشرط أن تربطه به علاقة اقتصادية، وهذا الأخير قد يتمكن من نقل عبء الضريبة إلى ثالث وهكذا، ففي هذه الحالة يكون تحمل عبء الضريبة غير مباشر، فيظل المكلف القانوني يدفع الضريبة للخزينة العامة وفقا للعلاقة القانونية بينهما ولكن في النهاية يتحملها شخص آخر هو المكلف الفعلي، عن طريق العلاقة الاقتصادية بينه وبين المكلف القانوني، إلا أن عملية نقل العبء الضريبي بهذه الصورة لا تستمر إلى ما لا نهاية، تنتهي باستمرار فعلي لها محققة ظاهرة انتشار الضريبة.

- ***انتشار الضريبة:*** يتأثر دخل المكلف النهائي بعبء الضريبة بالنقصان بمقدار ما دفعه من دين الضريبة، وذلك يؤثر بصورة حتمية على إنفاقه على الاستهلاك، وبالتالي تتناقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك بالتبعية إلى إقلال إنفاقهم على الاستهلاك، وهذا يمثل

نقصان في دخول من يزودونهم بالسلع الاستهلاكية، وهكذا تنتشر الضريبة بين المكلفين وتؤثر بصورة مباشرة على حجم استهلاكهم.

وبذلك يمكن تحديد الفرق بين ظاهرة نقل عبء الضريبة (استقرارها) وبين انتشارها فيما يلي:

- إن نقل عبء الضريبة (استقرارها) يجعل من غير الضروري أن ينقص المكلف القانوني استهلاكه الخاص، بينما يضع انتشار الضريبة على الفرد الذي تستقر عنده حدًا لاستهلاكه ينعكس بدوره على أصحاب المشروعات التي يشتري منها السلع الاستهلاكية؛
- إن نقل عبء الضريبة يكون ممكنا بالنسبة لبعض الضرائب فقط، أما ظاهرة انتشار الضريبة فتشمل كافة أنواع الضرائب، لأنه لابد أن يترتب على كل ضريبة بعض الإنكماش في الاستهلاك الخاص، كما أنه لا يصيب كل السلع بنفس الدرجة، فأثر الضريبة يتوقف على استهلاك الفرد للسلع المختلفة، وعلى مرونة الطلب على كل سلعة يشتريها، واستهلاك السلع ذات الطلب غير مرن لا يتأثر بالضريبة، بينما استهلاك السلع ذات الطلب المرن يتأثر بدرجات متفاوتة وفقا لدرجة مرونة كل سلعة.

- ***التخلص من عبء الضريبة:*** تمثل الضريبة عبئًا على المكلف بها يدفعه إلى محاولة التخلص منها إما بنقل عبئها إلى شخص آخر أو التخلص من عبئها بصورة جزئية أو كلية.

والذي يدفع الفرد إلى محاولة التخلص من عبئها هو عدم وجود مقابل خاص يعود عليه مباشرة منها، كما أن إحساسه بثقل عبئها بصورة خاصة، عندما يكون محملا بالعديد من الضرائب أو عندما تكون أسعارها مرتفعة، تجعله يسعى بكل الطرق إلى محاولة التخلص منها.

ب.2.2) الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب: تنشأ الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين، واختلفت الآراء بشأن تحديد هذه الآثار على وجه الدقة، فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأنه بالرغم من أن عبء الضريبة قد يكون ثقيلا على المكلف بها، فإن هذا قد يدفع الأفراد إلى زيادة الإنتاج بكافة السبل المتاحة، لتعويض الجزء المقتطع من دخولهم كضريبة، أما البعض الآخر فيرى أن مقدار المبلغ المقتطع من الدخل المكلف هو الذي يحدد أثر الضريبة في نشاط الأفراد وإنتاجهم من حيث الكم والكيف.

وواقع الأمر، أن آثار الضريبة المباشرة على نمط الاستهلاك والإنتاج والادخار، وغيرها من السلوكيات الاقتصادية، يتحدد بأمرين: أولهما مقدار مبلغ الضريبة المستحقة، وثانيهما : الأوجه التي

تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب. وبناء على ما تقدم سنتناول فيما يلي تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار، الانتاج والتوزيع، وأخيرا على الأثمان.

- ***أثر الضريبة على الاستهلاك:*** تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب سعر الضريبة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان التأثير على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره، أي سعر الضريبة، على مستوى الأثمان، فالمكلفون وخاصة ذو الدخل المحدود والمتوسط، يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات، وخاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أثمانها نحو الانخفاض، إلا أن هذا القول ليس صحيحًا بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة أكبر من السلع ذات الطلب غير مرن (السلع الضرورية كالأدوية و المواد الغذائية) كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثر بالضريبة فالدخل المرتفع (الطبقات الغنية) لا يتأثر كثيرًا بالضريبة، ومن ثم لا يقلل من الاستهلاك هذه الطبقات، لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما الدخل المنخفض (الطبقات الفقيرة أو المتوسطة) فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة، إذ يقلل من استهلاك هذه الطبقات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن.
- ***أثر الضريبة على الادخار:*** يتكون الادخار القومي في الاقتصاديات الرأسمالية على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد والادخار العام الذي تقوم به الدولة، فلكي تقوم الدولة بالاستثمارات فإنها تلجأ إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات، ويمكن القول أن أثر الضريبة في الادخار العام (الدولة) يكون أثرًا إيجابيا إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات. ففرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان، وبالتالي تقليل إنفاقهم على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاقات الضرورية وعلى حساب الإنفاقات غير ضرورية.

ولما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا، فإن الادخار يكون أول ضحايا الضريبة ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع سعر الضريبة التي كانت موجودة من قبل أي أن أثر الضريبة في الادخار الخاص يكون سلبيا.

- ***أثر الضريبة على الإنتاج:*** كما رأينا من قبل أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك بالسلب خاصة لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضريبة في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية.
- أثر الضريبة في التوزيع: قد يترتب على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادلة لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير مباشرة، باعتبارها أشد عبئًا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.
- ***أثر الضريبة على الأثمان:*** يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد أن يقل الطلب على سلع ومدخرات معينة من جانب هؤلاء الأفراد وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض الأثمان هذه السلع بشرط أن لا تتدخل الدولة في سداد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأثمان وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال، أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كشراء السلع وخدمات أو دفع مرتبات العاملين، أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين، فإن هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأثمان.

ت) إيرادات الدولة الائتمانية (القروض): يعتبر القرض العام من مصادر الإيرادات العمومية للدولة، وهي من الإيرادات الائتمانية، فقد تحتاج الدولة إلى تغطية نفقاتها المتزايدة، بعد أن تكون قد استنفذت كافة إيراداتها العادية، فتلجأ إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها لتستكمل بها إيراداتها العادية المتحصلة من الدومين والرسوم والضرائب.

وتلجأ الدولة عادة إلى القروض العامة في حالتين أساسيتين:

- في حالة وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، بمعنى أن المقدرة التكليفية القومية أو ما تعرف بالطاقة الضريبية القومية قد استنفدت، فلا تستطيع الدولة أن تفرض المزيد من الضرائب، وإلا

ترتب على ذلك آثار اقتصادية بالغة الخطورة تتمثل في تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة؛

- في حالة عدم وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، أي قبل استنفاذ المقدرة التكليفية القومية، ولكن فرض المزيد من الضرائب ستتبعه ردود عنيفة واستياء عام من جانب المكلفين بها، إذ الضرائب، من هذه الزاوية لها حدود من طبيعة اقتصادية ومن طبيعة نفسية تضع قيدًا على قدرة الدولة في الالتجاء إليها.

ت.1 الآثار الاقتصادية للقروض العامة: للقروض العامة آثارًا واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي في مجموعه، فتعد أداة من أدوات المالية العامة، تغيرت النظرة إليها مع تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى المنتجة، فلم تعد مصدرًا استثنائيًا من مصادر الإيرادات العامة، فأصبحت الدولة تستعين بها لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية، وإن كان مازال يتعين اللجوء إليها في أضيق نطاق ممكن وفي حدود ما يمكن أن تحدثه من آثار مواتية على الاقتصاد القومي.

وواقع الأمر، أن آثار القروض العامة تتداخل مع آثار الضرائب العامة، نظرًا لكون الأولى تعد ضرائب مؤجلة حيث تقوم الدولة بالاقتراض في المرحلة الأولى لعدم توافر الظروف المناسبة لفرض المزيد من الضرائب، ثم تأتي في المرحلة الثانية، وخاصة عند استهلاك القرض العام، وتفرض ضرائب جديدة يستخدم عائدها في تسديد أصل القرض وفوائده.

وتمتد آثار القروض العامة إلى المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد القومي، فتؤثر على مستوى الإنفاق العام ومن ثم فهي تساهم في التوسع في الإنفاق العام والاستثمار العام على حساب الإنفاق والاستثمار الخاص، مما يؤثر بالتالي على مستوى الدخل القومي، كما أنها تؤثر في الكمية النقدية المتداولة، وفي الميل للاستهلاك والادخار، أضف إلى ذلك أنها تؤثر بصورة كبيرة على توزيع العبء المالي بين الأجيال المختلفة.

واستنادا إلى ما تقدم يمكن تلخيص آثار القروض العامة على النحو التالي[1]:

- ***أثر القروض على الاستهلاك والادخار***: تؤثر القروض العامة على الاستهلاك من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل القومي، وعادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، فالقروض تمنح العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين، من أجل

[1]. شباب سيهام، **"محاضرات في مقياس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره**، ص 35-36.

تشجيعهم على الادخار والاكتتاب في سندات القروض العامة، ومن جهة نظر صغار المدخرين يكون توظيف مدخراتهم في السندات الحكومية أكثر سهولة وأمنا وأقل خطرًا من توظيفها في السندات الخاصة، مما يؤدي إلى رفع الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك، وبمعنى آخر، فإن الأفراد عادة ما يفضلون الاكتتاب في سندات القروض العامة من مدخراتهم المعدة للاستثمار على أساس كم المزايا والضمانات التي تغريهم على زيادة الادخار، على حساب الاستهلاك.

ومما هو جدير بالذكر أن انخفاض الاستهلاك في فترة الانكماش يكون ذا آثار خطيرة على الاقتصاد القومي، إذ يؤدي إلى مزيد من الكساد وعدم قدرة الاقتصاد على الخروج من هذه الأزمة، أما في حالة التضخم فإن انخفاض الميل للاستهلاك يترتب عليه حدوث نوع من التوازن والاستقرار الاقتصادي بمرور الزمن.

ويفرق البعض في هذا الصدد، بين القروض الادخارية والتضخمية، فالقروض الادخارية من شأنها زيادة الادخار وتقليل الاستهلاك، لأنها تؤدي إلى سحب قوة شرائية من قطاع الأعمال غير مصرفي والقطاع العائلي، أما القروض التضخمية، فبالرغم من كونها نوعًا من الادخار الإجباري الذي تهدف منه الدولة إلى امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن الحاجة السوق وعودة الاستقرار والتوازن الاقتصادي، إلا أنها قد تؤدي إلى إضعاف الميل للادخار في الزمن الطويل وتخفيض قيمة النقود مما يترتب عليه زيادة في الاستهلاك العام والخاص.

- ***أثر القروض على الاستثمار:*** يترتب على عقد القروض، وما يتبعه من دفع فوائد منظمة وأصل الدين إلى المقرضين، انخفاض الأرباح المتوقعة، ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار، أضف إلى ذلك أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة جذب للأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، وارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في ميل الاستثمار الخاص، فالأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة، مما يمثل ضررًا بالغًا بالاستثمارات الخاصة.

أضف إلى ذلك أن القروض يكون لها تأثير كبير على التوازن الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بإنفاق حصيلة هذه القروض في مجالات التنمية المختلفة، وهل هي نفقات استهلاكية، كانت أم نفقات استثمارية حيث تساهم في تكوين رأس المال القومي ورفع المقدرة الإنتاجية القومية.

- ***أثر القروض على زيادة كمية النقود:*** تقترن القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول، ويترتب على ذلك، أنه في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإنها تحدث آثارًا تضخمية بالغة الخطورة، ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة، فاكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود.
- ***أثر القروض في توزيع العبء المالي العام:*** يوزع القرض العبء المالي له بين المقرضين والمكلفين بالضرائب، كما أنه يرتب عبئين من الأعباء: عبء على الخزينة العامة للدولة أي التزامات الخزانة تجاه المقرضين وتتمثل في دفع فوائد القرض، ورد أصله والامتيازات التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام ويسمى هذا العبء بـ"العبء المالي للقرض"، أما النوع الثاني فهو عبء على الاقتصاد القومي، أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد، ويعرف هذا العبء بـ"العبء الاقتصادي للقرض" فالقرض هنا لا يلقي فقط عبئًا اقتصاديا على الاقتصاد القومي بل يوزعه على الفئات المختلفة والأجيال المختلفة، مما يؤثر على الإنتاجية القومية والرفاهية الاقتصادية (أي على مدى ما يحققه الدخل القومي من منفعة جماعية)، فالعبء الاقتصادي للقروض يرتبط أساسًا بالأفراد الذين يتحملون هذا العبء، ولا يمثل القرض عبئًا اقتصاديًا إلا إذا كانت أضراره تفوق منافعه.

رابعا: تأثيرات السياسة المالية

لم يقتصر دور السياسة المالية على كيفية تحقيق الإيرادات وكيفية إنفاقها والسعي لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، بل تعدى إلى أبعد من ذلك وباتت السياسة المالية تولد آثارا في عدة اتجاهات منها : (اجتماعية ونقدية واقتصادية وتنموية وغيرها).

عموما، يمكن أن نصنف هذه التأثيرات إلى ثلاثة أنواع نعرضها فيما يلي:

1. التأثيرات الاجتماعية: تتمثل التأثيرات الاجتماعية النهائية للسياسة المالية بكيفية وصول المجتمع إلى أعلى مستوى من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانات المتاحة في المجتمع وفي حدود العدالة الاجتماعية، وتندرج ضمن هذا السياق عدة متطلبات يجب على الدولة أن تحققها سعيا لتحقيق الرفاهية العامة، وهذه المتطلبات هي :

1.1 توفير السلع والخدمات العامة: إن آلية السوق الحرة قد تفشل في بعض الأحيان في توفير السلع العامة للأفراد بسب نشوء الاحتكارات أو بسبب التقلبات الاقتصادية، ولهذا فإن الدولة سيكون على عاتقها توفير مثل هذه السلع، وهذه العملية تستلزم تخصيص الموارد الاقتصادية من إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة.

إن عملية اتخاذ القرار في إنتاج السلع العامة عملية ليست سهلة، وإنما تمر بعدة مراحل، فبعد تخصيص الموارد المتاحة بين السلع الخاصة والسلع العامة، يتم توزيع الموارد المخصصة للسلع العامة على مزيج من السلع الواجب توافرها، وهذا التخصيص يجب أن يكون كفؤا يحقق أعلى مستوى الرفاهية، وبعد المفاضلة ما بين السلع واتخاذ القرار في السلعة المنتجة، تأتي مرحلة أخرى هي مرحلة تحليل (المنفعة– الكلفة)، وهنا يتم اختيار السلعة أو المشروع الذي يحقق أكبر نفع للمجتمع والابتعاد عن السلعة أو المشروع الذي لا يحقق نفعا عاما أكبر من نفقاته.

وقد تكون هذه المنافع حقيقية أو نقدية مباشرة أو غير مباشرة أو قد تكون ملموسة أو غير ملموسة، فالمنفعة الحقيقية هي المنفعة التي يستمدها المستهلك النهائي من المشروع العام وتكون على شكل إضافة لرفاهية المجتمع.

أما المنفعة النقدية فهي المنفعة التي يحصل عليها المستهلك جراء تغيرات أسعار السلع نحو الانخفاض.

2.1 معالجة مشكلة البطالة والتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تقتضي النظرية الاقتصادية بأنه في ظل عمل الاقتصاد السليم وآلية السوق الحر، فإن التوازن ما بين العرض والطلب يخلق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ويحقق الاستقرار في مستوى الاستخدام والأسعار، ولكن بعض الأحيان قد تخفق آلية السوق في تحقيق ذلك، وبالتالي سيشهد الاقتصاد حالة عدم الاستقرار وظهور البطالة أو التضخم أو تزامن الاثنين معا بظهور حالة التضخم الركودي. وهنا سوف تظهر الحاجة لتدخل الدولة لمعالجة الحالات السلبية والتخلص منها عن طريق سياستها المالية من خلال:

- ***في حالة وجود فجو انكماشية:*** ناشئة بسبب قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي ، ففي هذه الحالة – كما سبق وأشرنا – فإن الدولة تستخدم سياستها المالية التوسعية، المتمثلة بزيادة الإنفاق العمومي و/أو خفض الضرائب والاعتماد على مبدأ (عجز الموازنة) لتلافي النقص الحاصل في مستوى الطلب الكلي سعيا لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ورفع مستوى

الاستخدام، وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن السياسة المالية التوسعية إذا استمرت بعد حالة الاستخدام الكامل فسيكون لها آثار سلبية؛

- ***في حالة وجود فجوة تضخمية:*** ناجمة بسبب ارتفاع مستويات الطلب الكلي على مستوى العرض الكلي، فإن ذلك يستوجب سياسة مالية مقيدة تسعى لامتصاص الطلب الكلي عن طريق إجراء خفض الإنفاق العام و/أو زيادة الضرائب وبالتالي استخدام مبدأ (فائض الموازنة).

إن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي قد يرتبط مع هدف تخصيص الموارد، بالرغم من وجود تعارض في تحقيقيها، فاستخدام السياسة المالية التوسعية للقضاء على البطالة وزيادة الطلب الكلي وسد الفجوة الانكماشية إذا اعتمدت على زيادة الإنفاق الحكومي في إنتاج السلع العامة كحل مقترح لتحقيق غايتها ستولد مشكلة لم تكن في الحسبان هي مشكلة فائض العرض في السلع العامة، وبذلك سيكون هناك سوء تخصيص في الموارد الاقتصادية بين السلع العامة الخاصة.

ولتلافي مثل هذه المشكلة، فمن الأفضل أن يكون هنالك استعمال لبقية أدوات السياسة المالية في جانب الإنفاق العام (المدفوعات التحويلية) أو (خفض الضرائب) فستكون السياسة التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة وزيادة المدفوعات التحويلية أو خفض مستوى الضرائب وصولا لتحقيق الاستخدام الكامل.

المشكلة الأخرى والتي من الممكن أن تحدث نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي هي حصول ارتفاع في مستويات الأسعار قبل الوصول لحالة الاستخدام الكامل، وهنا سيكون واضعوا السياسة المالية في مواجهة أمرين مختلفين في علاجهما ألا وهما البطالة والتضخم.

لقد اعتقد بعض الاقتصاديين أن تحقيق حالة الاستخدام الكامل هي حالة غير ممكنة بدون أن يصاحبها ارتفاع في الأسعار التي ستدفع بالمنتجين إلى زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة الأيدي العامة المشتغلة، ولعل أبرز الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه الحالة هو الاقتصادي "فيليبس"، إذ بين الارتباط العكسي بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

2. الآثار النقدية: إن معظم الإجراءات المالية المتعلقة بالموازنة العامة أو الدين العام تكون عمليات مالية ذات مؤشرات نقدية، وبالتالي يبرز تأثيرها على الوضع النقدي للبلد، حتى وإن لم يكن لها هدف نقدي محدد، فتغيير حجم الإنفاق وتغيير مستويات الضرائب وطريق تمويل عجز الموازنة أو التصرف بفائض الموازنة كلها عمليات مالية ولكنها ذات آثار نقدية يبرز أثرها على الوضع النقدي رغم الخصوصية التي تميز السياسة النقدية عن السياسة المالية من حيث الأدوات وتحقيق الأهداف.

تبرز الآثار النقدية للسياسة المالية بشكل واضح في حالتين، الأولى هي كيفية تمويل عجز الموازنة والحالة الثانية هي كيفية التصرف بفائض الموازنة، وغالبا ما تكون الحالة الأولى هي الأكثر شيوعا عن الثانية.

1.2 الآثار النقدية في حالة عجز الموازنة: لغرض تغطية عجز الموازنة فإن الدولة تلجأ إلى أحد المصادر الآتية[1]:

- الاقتراض من الأفراد، البنك المركزي أو البنوك التجارية؛
- الإصدار النقدي.

وكل مصدر من هذه المصادر سيُظهرُ أثرا مباشرا أو غير مباشرا على عرض النقود داخل البلد، ففي حالة لجوء الدولة لتمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من الأفراد (القطاع الخاص) فسوف يظهر أثر الإزاحة، وهذا ما يؤثر على انخفاض ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية وبالتالي انخفاض عرض النقد في الأجل القصير.

أما لو لجأت الدولة للاقتراض من البنك المركزي مباشرة، فإن ذلك قد لا يؤثر على عرض النقد في الأمد القصير، لأن هذا الاقتراض سيزيد من حجم الإنفاق العمومي وبالتالي زيادة دخول الأفراد وإيداعاتهم لدى البنوك التجارية وتعويض المبالغ المقترضة من الدولة وهذه الودائع تمنح البنوك التجارية فرصة توسيع إمكانياتهم في منح الائتمان في الأمد الطويل، وقد تزيد من عرض النقد في الأمد الطويل وكذلك الحالة عند اللجوء إلى الإصدار النقدي، فإنه سيؤثر على زيادة عرض النقود.

لذلك يُفترض على صانعي السياسة المالية التنبؤ بحالات التضخم قبل الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل حتى يمكن استخدام السياسة المالية المفيدة في مواجهة حالة التضخم من خلال فائض الموازنة (خفض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب) باعتبار أن خفض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى خفض الطلب الكلي، كذلك زيادة الضرائب ستؤدي إلى خفض الدخل المتاح وبالتالي خفض الاستهلاك، إذ أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى خفض الاستثمار.

[1]. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **"دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق"**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، بدون ذكر البلد، 2017، ص 60-65.

وفي هذا الصدد يؤكد كينز على أن السياسة المالية المقيدة يجب أن توضع وتنفذ قبل حصول التضخم وذلك لأنها لو وضعت مع ارتفاع مستويات الأسعار فإن أثرها سيكون ضعيفا على الأسعار على أساس أن التحليل الكينزي مبني على فرضية أن الأسعار غير مرنة بالاتجاه التنازلي، وعلى هذا الأساس فإن السياسة المالية المعدة لمواجهة التضخم ستولد آثارا سلبية على الناتج.

ولذلك، فإن في مثل هذه الحالات يمكن الاعتماد على مزيج من السياسة النقدية والمالية من خلال اعتماد سياسة نقدية مقيدة تكافح التضخم وتبقيه عند مستوى مقبول واعتماد سياسة مالية توسعية تكافح البطالة، ولكن أيضا دون الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل.

أما لو كان مصدر تمويل العجز الموازني هو الاقتراض من البنوك التجارية فهنالك احتمالان:

- **الأول،** إذا كانت البنوك التجارية مستعدة لمنح القروض للدولة نتيجة لحجم الاحتياطي المتوفر لديها دون الحاجة للتأثير على حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، ففي هذه الحالة فإن عرض النقد سيزداد بسبب التوسع الائتماني ومضاعف الائتمان؛
- **الثاني،** إذا لم تكن هذه البنوك مستعدة لمنح القروض للدولة فإنها ستلجأ إلى:

أ- بيع السندات التي بحوزتها إلى البنك المركزي؛

ب-تقليص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص واستبدال القروض الخاصة بالقرض العام، ففي مثل هذه الحالة لا يتأثر عرض النقد.

2.2 الآثار النقدية في حالة فائض الموازنة: في مثل هذه الحالة فإن الآثار النقدية تعتمد على كيفية استخدام هذا الفائض الناجم عن زيادة الإيرادات والتي يكون مصدرها في الغالب من الضرائب، فإذا استعمل هذا الفائض لزيادة نقد الخزينة وودائعها لدى البنك المركزي ففي مثل هذه الحالة سينكمش عرض النقد لدى الجمهور وانكماش حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك وبالتالي تقليص حجم الائتمان وارتفاع كلفته.

أما لو استخدم هذا الفائض لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية، فإن ذلك سيزيد من نسبة الاحتياطي النقدي لديها ويزيد من قدرتها على منح الائتمان.

3. الآثار الداخلية: تعد مشكلة التوزيع الأولي للدخل وإعادة توزيعه من المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول، حيث أن النظريات الاقتصادية والاتجاهات الفكرية للاقتصاديين حاولت تفسير جانب واحد من المشكلة هو كيفية توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج التي أسهمت في تكوينه ولكنها أهملت التركيز على الجانب المهم وهو العدالة والمساواة في توزيع الدخل بين الأفراد.

إذ أن نظريات التنمية الاقتصادية في بداياتها حاولت البحث في إيجاد تفسير لظاهرة التخلف والبحث عن الطرق السريعة للتخلص منه، وكان هدف عملية التنمية في بداياتها ينصب على زيادة معدلات النمو والتحرك السريع نحو عملية التصنيع وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، لكنها أخفقت في القضاء على التباين في توزيع الدخل وخاصة في الدول ذات النمو السكاني المرتفع.

الفصل الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي بذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف– فكما سبق وأشرنا – فإنه من مكونات السياسة الاقتصادية نجد السياسة النقدية والمالية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين، فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها، وذلك حتى يتسنى للدولة تحقيق ما تطمح إليه من أهداف مسطرة لسياستها الاقتصادية العامة.

أولا: الجدل الفكري حول فعالية السياستين النقدية والمالية

تأدب كل من السياستين النقدية والمالية إلى تحجيم مستوى التقلبات الاقتصادية ولا سيما التقلبات في النمو الاقتصادي معدلات كل من التضخم والبطالة، فإذا كانت السياسة النقدية تعدا عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بكمية النقود وأسعار الفائدة، فأن السياسة المالية هي الأخرى تتناول الإيرادات والنفقات الحكومية وتكون المسؤولة عن توفير السلع والخدمات العامة والرئيسية من خلال تنمية الاقتصاد، وبرامج الرعاية الاجتماعية التي لا يمكن عرضها من قبل القطاع الخاص. لذا فإن مسألة تحقيق سياسة معينة لتخفيض التضخم وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسب ثم التقليل من مستويات البطالة، تبرز تساؤلات عن مدى أهمية الاعتماد بشدة على سياسة معينة دون أخرى على التأثير في تلك المتغيرات وتحقيقها للنتائج المرغوبة؟، ومثل هذا التساؤل يقتضي بالضرورة التمعن وبشكل مناسب لمسألة الفاعليات النسبية للسياستين المذكورتين وجدوى كل منها، ومدى إمكانية وأهمية التنسيق بينهما في ظل القلق الذي يصيب الاقتصاديين ومخططي السياسة الاقتصادية في التركيز على أي منها.

ولم يكن من السهولة الحديث عن اتفاق في الفكر الاقتصادي على دور السياستين النقدية والمالية أو على الأقل بين المدارس الاقتصادية التي تعمل في مجال معين لأي من السياستين المذكورتين، فلما كان النظام الرأسمالي لم يعرف في تاريخه قبل فترة السبعينيات من القرن العشرين إلا أزمة واحدة، إما التضخم عند (الانتعاش) أو البطالة وانخفاض الأسعار عند (الركود)، وإذا كان الفكر الاقتصادي قد نجح في التعامل مع أزمة معينة كأزمة الكساد من خلال ابتكار الآليات الاقتصادية

المناسبة، فإن ذلك النظام قد عجز خلال هذه المرحلة في مواجهة الركود التضخمي، والتي انطوت بظهور تيارات فكرية أخرى وخصوصا ما بعد سبعينيات القرن الماضي تعرض من خلالها الفكر الاقتصادي إلى أزمة فكرية بين الاقتصاديين الرأسماليين وخصوصا ما يتعلق بالجدل حول فعالية السياستين النقدية والمالية على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، كان الأبرز منها في هذا المجال هو الجدل بين المدرسة الكينزية (الكينزيون) والمدرسة النقودية (النقوديون) فضلا عن آراء أخرى[1].

يعد الجدل بين (الكينزيون) و(النقوديون) الأبرز منذ العقود الماضية في الخلافات حول مدى الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، الناتج والعمالة، ففي الوقت الذي يميل فيه الكينزيون بزعامة Walter Heller إلى صالح السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية كوسيلة للتأثير بشكل فعال على تلك المتغيرات، فإن النقوديون بزعامة Milton Fridman يميلون إلى العكس من ذلك ويعتبرون السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فعالية من السياسة المالية في التأثير في تلك المتغيرات.

1. فترات الإبطاء في السياسة النقدية والمالية: يعد عنصر الزمن من العناصر الأساسية المؤثرة في الحكم على مدى نجاح أو فاعلية أية سياسة اقتصادية، فعملية اتخاذ القرار الخاص بسياسة مالية أو نقدية معينة يتخللها فترت زمنية معينة تختلف في مداها في السياستين، ولكي تكون اي سياسة ناجحة وفعالة فلا بد من تخفيض حجم تلك الفجوات الزمنية قدر الإمكان، وسوف نتناول تلك الفترات الزمنية للسياستين مع إجراء مقارنة بينهما فيما يلي[2]:

1.1 فترت الإبطاء في السياسة المالية: وتشمل:

1.1.1 فترة الإدراك: وهي الفترة اللازمة لإدراك الحاجة اللازمة لاتخاذ القرار المناسب لها، وكلما كانت فترة التعرف على حاجة القرار قليلة ساعد ذلك على نجاح السياسة المالية، وعموما فإن التقدم في مجال الاعتماد على النماذج القياسية ونماذج التنبؤ الاقتصادي يساعد على نجاح السياسة المالية في تحقيق غاياتها؛

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكر**، ص 63-64.
[2]. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **"مرجع سبق ذكره**، ص 40-44

2.1.1 فترة التنفيذ: وهي الفترة التي تفصل بين إدراك الحاجة للقرار والتنفيذ الفعلي وتتضمن جميع المعلومات الإدارية والتشريعية التي تواجه عملية التنفيذ بعد اتخاذ القرار واختيار الوسيلة المناسبة؛

3.1.1 فترة الاستجابة: وهي الفترة التي تفصل بين إدخال التغيير اللازم في السياسة المالية وظهور الآثار النهائية على الدخل القومي والاستخدام.

ويختلف طول هذه الفترة تبعا لطبيعة المتغيرات في السياسة، فطول الفترة لسياسة مالية توسعية في الإنفاق يعتمد على أثر الإنفاق على الناتج والأسعار وأثر التوسع الذي يحدث عن طريق المضاعف الحكومي.

2.1 فترات الإبطاء في السياسة النقدية: تواجه السياسة النقدية أيضا فترات إبطاء مماثلة لتلك الموجودة في السياسة المالية ولكنها قد تختلف عنها من حيث أمدها الزمني، وتقسم هذه الفترات ‘لى:

1.2.1 فترة الإبطاء الداخلية: تقابل فترة الإدراك في السياسة المالية، وهي تلك الفترة التي يحتاجها البنك المركزي للتعرف على المشكلة والظرف الملائم لاتخاذ قرار مناسب لمعالجتها، وتقسم هذه الفترة إلى مدتين:

- ***الأولى،*** مدة التعرف على الحاجة؛
- ***الثانية،*** مدة اتخاذ القرار المناسب.

إذ تعتمد الأولى على كفاءة البنك المركزي ومدى قدرته في جمع وتحليل البيانات، أما الثاني، فإنها تعتمد على الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي ومدى استقلاليته.

2.2.1 فترة الإبطاء المتوسطة: وتتوسط هذه الفترة ما بين اتخاذ القرار والتأثير على أدوات السياسة النقدية (كسعر الفائدة أو شروط الائتمان وغيرها)، وهذه الفترة تعتمد على سلوك البنوك التجارية.

3.2.1 فترة الإبطاء الخارجية: وتقابل هذه الفترة (فترة الاستجابة) في السياسة المالية.

وخلاصة لما ذكرناه أن عنصر الزمن يُعدُ عاملا لمدة نجاح السياسة المختارة، فكلما كانت الفجوة كبيرة، كلما زاد احتمال تحقق الغايات المنشودة، ولذلك يصبح من مسؤولية صانعي السياسات مراعاة مسألة الزمن وأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياسة اقتصادية معينة.

ولغرض معرفة صلاحية استخدام السياسة المالية أو السياسة النقدية ومدى سرعة تأثيرهما في معالجة الأزمات الاقتصادية، سوف نجري بعض المقرنة ما بين فترات الإبطاء في كل من السياستين، وحتما تكون السياسة الفاعلة والناجحة هي تلك التي تجعل تأثير عنصر الزمن أقل ما يمكن فيها .

فبخصوص فترة التعرف، تكاد تكون متساوية تقريبا في السياستين على افتراض أن كفاءة البنك المركزي والسلطات المالية متساوية في أي بلد، وبالتالي تكون فترة التعرف على الحاجة التي تدعو لاتخاذ القرار متساوية في كلا الجهتين باعتبار أن الاثنين معا (البنك المركزي والسلطات المالية) لها نفس الكفاءة والقدرة على جمع المعلومات والدقة في تحليل البيانات المتوفرة لها؛

كما تكون فترة التنفيذ الإدارية فيما يتعلق باتخاذ القرار في السياسة المالية أكبر مما عليه في السياسة النقدية وخاصة فيما يتعلق بأسعار الضرائب والرسوم التي تستلزم موافقات السلطات التشريعية.

وقد تكون فترة الاستجابة في السياسة المالية أقصر مما عليه في السياسة النقدية، وذلك لسرعة تأثير سياسة الإنفاق الحكومي المباشر على مشتريات الدولة من السلع والخدمات وبالتالي التأثير السريع على الدخل القومي.

ومما تقدم، نستنتج بأنه على الرغم من تساوي فترة الإدراك والتعرف لكلا السياستين وقصر فترة ا لاستجابة للسياسة المالية عما هو عليه في السياسة النقدية، إلا أن ذلك لا يعني أن السياسة المالية هي الأكثر فاعلية من السياسة النقدية، لأن الوقت اللازم للفترة الإدارية في السياسة المالية في بعض الأحيان يفوق إلى درجة ما فترات الثلاث الكلية.

على الرغم من التقارب والتداخل ما بين السياستين للتأثير في النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك بعض الأمور تختلف في طبيعتها بين السياستين بالرغم من أن بعض الأحيان لا يمكن تميز الآثار المتولدة عن السياسة المالية أو السياسة النقدية، وهذه الأمور هي[1] :

- إن السياسة المالية تكون واسعة المجال في التطبيق المالي، أما السياسة النقدية فتكون محصورة بالقطاع المصرفي بالدرجة الأساس؛
- تكون الإجراءات المالية بطيئة بسبب بطئ الإجراءات الإدارية والتشريعية، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون سريعة ومرنة لسهولة تغيير نسب الاحتياط القانوني وأسعار الفائدة لأنها تُتخذ من قبل البنك المركزي مباشرة؛

[1]. نفس المرجع، ص 45-49.

- تتسم الإجراءات المالية بكونها ذات أثر كبير على التوسع الاقتصادي، فغالبا ما تستخدم السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي كقوة دافعة للطلب الكلي المنخفض، أما تأثيرها في مكافحة التضخم فيكون ضعيف على عكس السياسة النقدية التي تكون ذات أثر قليل في التوسع الاقتصادي ولكنها ذات أثر كبير في معالجة التضخم.

ثانيا: فاعلية السياسة النقدية والمالية وفقا لنموذج (IS/LM)

يستخدم العديد من الباحثين تحليلات نموذج (IS/LM) لتوضيح الفاعلية النسبية للسياستين النقدية والمالية وكيفية تأثر الإنتاج بالتغيرات النقدية والمالية من خلال ميول هذه المنحنيات والتي أصبحت ذات أهمية خاصة في تطبيقها لهذه السياسات. وحسب التحليل الكينزي، فإن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما يكون منحنى (IS) ذو ميل قليل الإنحدار أو مستويا نسبيا ومنحنى (LM) ذوميل كبير الإنحدار، أي أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى تغيرات كبيرة في مستوى الناتج الصافي، إذ يتضح من الشكل (A-11) إن الإنحدار الشديد لمنحنى (LM) إنما ينتج من انحدار شديد في طلب النقود (تفضيل السيولة)، أي عندما يكون (LM) غير مرن بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، وأن الإنحدار القليل في المنحنى (IS) إنما ينتج من دالة الاستثمار قليلة الإنحدار بالنسبة لسعر الفائدة، أي أن رجال الأعمال نسبيا أكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة عند تحديد مقدار استثماراتهم. أما الوضع الذي تكون فيه السياسة النقدية نسبيا غير فعالة كما يوضحه الشكل (B-11)، فإن المنحنى (LM) يكون مستويا نسبيا (قليل الإنحدار)، إذ ينتج من ذلك أن منحنى الطلب على النقود قليل الإنحدار، وأن المنحنى (IS) يكون شديد الإنحدار والذي ينتج من دالة الاستثمار شديدة الإنحدار بالنسبة لسعر الفائدة.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فإنها تكون فعالة نسبيا عندما يكون منحنى (IS) شديد الإنحدار ومنحنى (LM) مستويا (قليل الإنحدار) كما يوضح الشكل (C-11)، وتكون غير فعالة عندما يكون منحنى (IS) مستويا نسبيا، بينما منحنى (LM) يكون شديد الإنحدار كما في الشكل (D-11)، وفي هذه الحالة يكون تأثر الأفراد وقطاعات الأعمال بتغيرات سعر الفائدة كبيرا للغاية وذلك عند قيامهم بالتوجه نحو الاستثمار وتقريره، وبالتالي فإن منحنى (IS) سيكون مستويا نسبيا على أثر التغير بالاستثمار، وهذه الحالة تشير إلى رأي النقوديين لاعتقادهم بقوة السياسة النقدية في مكافحة البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين الذي يشيرون إلى أن المنحنى (LM) شديد الإنحدار والمنحنى (IS) مستوي نسبيا هم النقوديون الذين يرون في السياسة النقدية على أنها السياسة الأكثر فعالية نسبيا، بينما يشير الكينزيون إلى أن المنحنى (LM) قليل الإنحدار و(IS) شديد الإنحدار.

الشكل رقم (11): يوضح فعالية السياستين النقدية والمالية في ضوء نموذج (IS/LM)

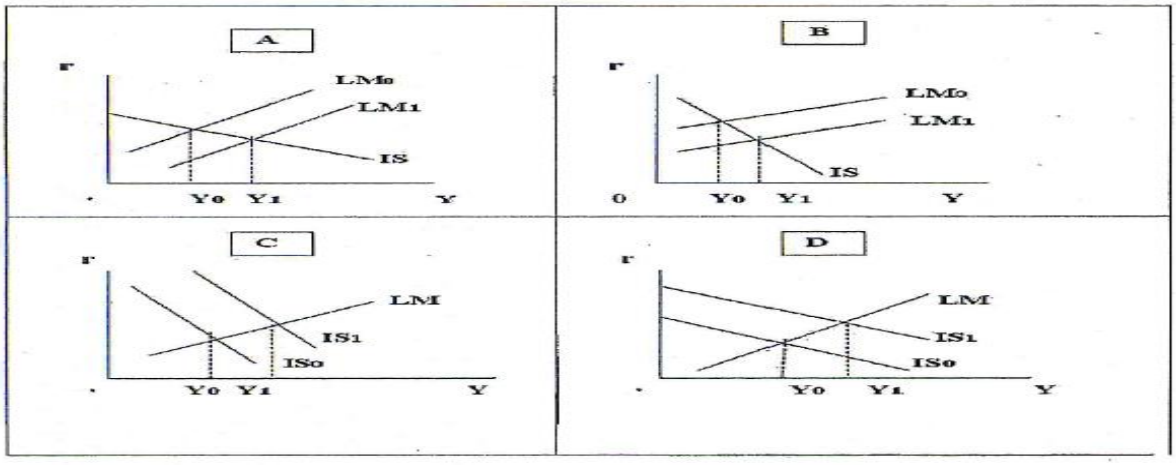

المصدر: نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

ثالثا: الآثار المتبادلة للسياستين النقدية والمالية

تساهم السياستان النقدية والمالية دورهما في إطار السياسة الاقتصادية من خلال سعيهما إلى تحقيق أهداف مشتركة باستخدام الإجراءات أو الوسائل

الخاصة بكل منها، وإلى جانب ذلك توجد آثار وعلاقات متبادلة فيما بينهما يمكن إيجازها فيما يلي:

1. الآثار المالية للسياسة النقدية: ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تقوم به السياسة النقدية من خلال إجراءاتها النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. إذ أن قيام السلطات باستخدام السياسة النقدية لمكافحة التضخم غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وأن مسألة استمرار هذه الأسعار بالارتفاع قد يخلق مشاكل للحكومة خصوصا ما يتعلق بالقروض التي تحتاجها من الجمهور. أي زيادة تكاليف الاقتراض وبالتالي التأثير سلبا على إجراءات السياسة المالية ولا سيما عندما يكون التوسع المالي ضروريا للإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة، إذ أن تقليص الإنفاق العام بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض سيؤدي إلى التأثير سلبا على بنود الطلب الكلي، ومن ثم الإبطاء في معدل النمو الاقتصادي الذي ترغب السياستين المالية والنقدية إلى تحقيقه، ووضع حدود على

إمكانية استخدام السياسة المالية في مكافحة البطالة، فضلا عن الحدود التي يضعها ذلك على إمكانية استخدام الإجراءات النقدية لمعالجة عدم استقرار الأسعار.

2. الآثار النقدية للسياسة المالية: إن أدوات السياسة المالية تلعب دورا متزايد الأهمية ضمن السياسة الاقتصادية، وفضلا عن الآثار التي تتركها على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء المباشرة منها أم غير المباشرة فإنها تترك آثارا نقدية مختلفة تنشأ غالبا من جراء العجز أو الفائض في الموازنة*.

3. الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياستين: بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية فإنه تكون البدائل المتاحة التالية[1]:

1.3 البديل الأول: هيمنة السياسة النقدية، حيث تقوم السلطة النقدية بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية، وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى خفض عجز موازنتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسوية أية ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، ما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه؛

2.3 البديل الثاني: هيمنة السياسة المالية، حيث تقوم وزارة المالية بتحديد حجم عجز الموازنة دون استشارة السلطة النقدية التي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي عجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية أو اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط التضخمية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية؛

3.3 البديل الثالث: استقلال كل سياسة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية والمالية تعملان بطريقة مستقلة، وينتج عن ذلك أن السلطتان قد تضعان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الموازنة في أسواق السندات المحلية والأجنبية.

---

*. سبق وأن أشرنا إلى هذا العنصر في ص 63-64 من نفس المطبوعة.

1. بن قدور علي وبيرير محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 61-62.

فإذا لم يكن سوق رأس المال متطورا فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان متطورا وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق، يتضح أن التنسيق بين السياستين يعطي نتائج أفضل من أي بديل من البدائل الثلاثة، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز موازنتها بأقل التكاليف فحسب، بل سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي.

كما أن التنسيق بين السياستين يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزيج من السياستين النقدية والمالية وهي[1]:

- ***سياسة مالية توسعية مع سياسة إنكماشية:*** وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وبنفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالاستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل، لكن مدى التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار* للتغير في سعر الفائدة؛
- ***سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية توسعية:*** وهذه التوليفة قد تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الإنكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار، وهذا يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة، ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض في الانخفاض في الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل؛
- ***سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية:*** فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة، فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو؛

[1]. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

*. يرتبط الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية، مما يؤدي إلى تغير الاستثمار في اتجاه معاكس لتغيرات أسعار الفائدة، لكن هذا التغير ليس نمطيا، أي إذا تغير سعر الفائدة بنقطة واحدة لا يؤدي إلى نفس التغير في الاستثمار في كل الحالات والأوضاع والمناطق، بل يكون التغير مختلفا، وهذا الاختلاف يتبع مدى استجابة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة، والتي نسميها حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، فمثلا في فترات الرواج يؤدي تخفيض سعر الفائدة إلى استجابة كبيرة للاستثمار فتكون الزيادة كبيرة، فنقول عندئذ الحساسية كبيرة، أما في فترت الكساد فإن تخفيض سعر الفائدة لن يؤدي إلى تغيرات كبيرة في الاستثمار، عندها تكون الحساسية ضعيفة.

- ***سياسة مالية إنكماشية مع سياسة مالية إنكماشية:*** وتستخدم مثل هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

وعلى العموم، فإن التنسيق بين السياستين لا يعني الاستمرار في اعتماد أسلوب محدد من المزيج على الدوام، ذلك أن العلاقة بين أدوات كل منهما قد لا تكون ثابتة عبر الزمن، فهنالك عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند اختيار مزيج معين، من أهمها الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد سواء في حالات مثل الركود أم الإنتعاش وتغير اتجاهات الطلب الكلي، فضلا عن مدى ارتباط الدول بالعلاقات الاقتصادية مع الخارج ومدى تأثير ذلك على اعتماد سياسة ما أو تغييرها أو تعديلها. لذلك وبدون شك، فإن مسألة التسليم بهذه الأمور وفي ضوء اهتمام السياستين بأهدافهما الرئيسية التي تنحصر في تخفيض معدلات التضخم ومعالجة البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة يمكن أن يساهم في تجاوز التعارض بين أهداف السياسة الواحدة، وهنا ستتمكن السياستان مجتمعتان من لعب دور مهم في تحقيق هذه الأهداف خصوصا وأن هناك علاقات متبادلة بينهما.

الفصل الرابع: السياسة التجارية

تعبر السياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف. وتتعدد وسائل تلك السياسة والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة، تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات .

وفي هذا الإطار هذا الفصل لدراسة السياسة التجارية من حيث مفهومها واتجاهاتها، أهدافها ومختلف أدواتها.

أولا: السياسة التجارية، تعريفها واتجاهاتها

سنحاول من خلال هذا العنصر التعريف بالسياسة التجارية وكذا اتجاهاتها وفقا ما يلي:

1. تعريف السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

وعرفها البعض على أنها "وسيلة من الوسائل الأخرى للسياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة".

وعرفها (Maurice Bye) على أنها "الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدول، بغرض الوصول إلى أهداف محددة. والهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى كالتشغيل التام واستقرار الصرف"[2].

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن السياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية للدولة تُعنى بتنظيم التجارة الخارجية باستخدام مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تختلف من دولة لأخرى حسب الأهداف المسطرة من قبل السلطات المعنية.

---

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، **"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)"**، الجزء الثاني، القاهرة، 2003، ص 124.

[2] . Maurice Bye , **« Relation Economique Internationale »,** Dalloz, Paris, 1971, p341.

2. اتجاهات السياسة التجارية: نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة هي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة، إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية، وعلى هذا الأساس نميز بين نوعين للسياسة التجارية:

1.2 سياسة الحرية التجارية* وحججها: إن حرية التجارة الدولية تعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية وترك الحرية لعوامل الإنتاج للتوزع حسب السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية. يعتمد أنصار هذا الاتجاه على جملة من الحجج نذكرها فيما يلي:

- ***منافع التخصص الدولي:*** يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة، يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها داخل اقتصاد هذا البلد، وهذا يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن البلد من زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي، وعليه فإن المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على الرفاه الاقتصادي، وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج العالمي ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا؛
- ***منافع المنافسة:*** إن منافع المنافسة التي تحققها حرية التجارة تؤدي إلى منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات، فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهو أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة، فتعظم بذلك منفعتهم وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة؛

*. يمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774) ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ومن أنصاره "Turgot" الذي تتضمن بعض كتاباته المشهورة على صياغة متطرفة لمبدأ الحرية الاقتصادية.

- ***تشجيع البحث العلمي:*** تساعد حرية التجارة الدولية على نشاط البحث العلمي الهادف إلى رفع مستوى الجودة وتقليل نفقات الإنتاج قدر الإمكان، وهو ما يعني انطلاق قوى التجديد والابتكار في مجالات الإنتاج التي تخدم التجارة الدولية وما يتبعها من ارتفاع مستوى جودة مكوناتها وتقليل تكلفة إنتاجها، حيث سيدخل ساحة الابتكار والتجديد كافة المنتجين الصغار والكبار، المحليين والدوليين كل في مجاله وعلى قدر إمكاناته وظروفه، مما يخلق جوا تنافسيا تنعكس آثاره إيجابا على التجارة الدولية؛
- ***الحد من قيام الاحتكارات:*** سياسة حرية التجارة تُضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية، لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول يؤدي إلى القضاء على الاحتكار، بينما الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية ويضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة المتقدمة أو النامية على حد السواء، ويرى أنصار حرية التجارة أن الطلب الداخلي في كثير من البلدان هو طلب محدد، وعليه فإن المشروعات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل، وبالتالي لا تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، فلو الدولة قامت بحماية السوق المحلي عن طريق فرض الضريبة على الاستيراد جزئيا أو كليا، فإنها تساعد المشاريع الاقتصادية على البقاء والسيطرة الاحتكارية على السوق المحلية دون أن تخشى منافسة المنتجات المماثلة الأجنبية التي تباع بسعر أقل.

2.2 سياسة الحماية التجارية* وحججها : إن أصحاب الحماية لا يعترضون على ما لحرية التجارة من مزايا – كما ذكرنا سالفا– غير أنهم يرون أن هناك أهداف أخرى يتعين على الدولة تحقيقها، حتى ولو اقتضى الأمر التضحية ببعض مزايا الحرية.

يستند أنصار حماية التجارة إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الاستيراد وانخفاض حجم الواردات وبالتالي لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي؛

* . ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين القرن الرباع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في إنجلترا وفرنسا واسبانيا وايطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب هذا المذهب، الكاتب (Thomas Man) الذي نشر كتبه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية.

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية الشديدة من قبل صناعات الدول المتقدمة التي أقيمت منذ فترة طويلة والتي تنتج بكفاءة مرتفعة تجعلها ذا مقدرة أكبر على المنافسة؛
- رفع مستوى التوظف (الحماية لمنع البطالة)، فاتباع سياسة الحماية يؤدى لتشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الانتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة بالدول النامية؛
- حصول الدولة على ما يلزم من موارد مالية منتظم (الرسوم الجمركية)حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة؛
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة، حيث تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة إلى بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة المنتجة وذلك بغرض القضاء على الصناعات المنافسة لها بالدول الأجنبية الأخرى أو بغرض الربح؛
- يرى بعض أنصار الحماية أن عدم تخصيص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمان ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع المركز المالي للدولة، فاقتصار الدولة على إنتاج بعض السلع فقط، التي تتمتع في إنتاجها بميزة فقد يعرضها إلى نكسات كبيرة في حالة كساد أسواق هذه السلع، بينما اعتمادها على الاستيراد في باقي السلع والخدمات، يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها؛
- إن السياسة التجارية الحمائية تسعى إلى تحقيق الأمن القومي والدفاع عن الوطن، وبالتالي فإنه حتى لو كانت الدولة دون مستوى إنتاج الأسلحة ولا تتمتع بالكفاءة في إنتاجها، فإن اعتبارات الأمن القومي والدفاع تقضي بإنتاج قدر منها حتى لا تعتمد الدولة على إمدادات السلاح من الخارج؛
- تحافظ السياسة الحمائية على خاصية الطابع الوطني للدولة، فالعلاقات التجارية الحرة بين الدول قد تفقد طابعها الذاتي وتراثها الحضاري، الأمر الذي يدعو إلى الحدة من هذه العلاقات بغية المحافظة على الاعتبارات الاجتماعية الذاتية الخاصة بالمجتمع.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية نوجزها فيما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- حماية الصناعة الوطنية الناشئة، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة لأنه في بداية عملية التصنيع تكون منتجاتها أقل جودة وأعلى تكلفة مقارنة بمنتجات الصناعات الراسخة لأن طول الفترة الزمنية أكسب هذه الصناعات الراسخة في الدول المنافسة درجة عالية من الكفاءة السعرية في شكل تخفيض التكاليف، وعلى ذلك يجب قيام الدولة بتقديم الحماية لهذه الصناعات الناشئة لحمايتها من المنافسة الضارة من قبل منتجات الصناعات الراسخة القادمة من الدول الأخرى؛
- تحقيق التوازن الخارجي عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات للقضاء على العجز في الميزان التجاري وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العمومية بأشكالها وصورها المتعددة؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حيث تعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكيمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات وفرض رسوم على عمليات التفتيش؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم وكذا حمايته من خطر الإغراق.

2. الأهداف الاجتماعية:تتمثل في التالي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أوالمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة؛
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي، فكما سبق وأن ذكرنا فإن هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية عامة والسياسة التجارية خاصة، سواء الحمائية منها أو الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو مستوى التشغيل، في حين أن السياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

3. الأهداف الاستراتيجية: تتمثل في المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية، وكذا العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر معينة.

رابعا: أدوات السياسة التجارية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، وعليه نميز بين نوعين من الأساليب، نذكرها كالآتي:

1. الأساليب الفنية السعرية للسياسة التجارية: تستخدم هذه الأساليب للتأثير في أثمان الصادرات والواردات بطريقة غير مباشرة عن طريق الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وتخفيض سعر الصرف.

1.1 الرسوم الجمركية: تعرف على أنها: "ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجا في حالة الصادرات". ويطلق عليها أيضا "مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية"[1].

هناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية، حيث تنقسم إلى[2]:

- ***الرسوم القيمية:*** تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة؛
- ***الرسوم النوعية:*** تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن، بغض النظر عن قيمتها، حيث أنه مهما تغير سعر السلعة، فإن قيمة الرسوم المفروضة عليها تبقى ثابتة، كأن تفرض مبلغ 50 دولار على كل طن من اللحوم المستوردة بصرف النظر عن ثمن الطن؛
- ***الرسوم المركبة:*** وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي؛
- ***الرسوم المالية:*** والتي تفرض من أجل تحقيق إيراد لخزينة الدولة؛
- ***الرسوم الحمائية:*** والتي تهدف إلى حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية.

2.1 نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

[1]. زينب حسين عوض الله، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، .الاسكندرية للطباعة والنشر، مصر، ص 297.
[2]. أحمد حشيش وآخرون، **"أساسيات الاقتصاد الدولي"**، درا الجامعة الجديدة للنشر، دون ذكر البلد، ص230-234.

كما يقصد به كأحد أدوات السياسة التجارية "مختلف المزايا والمنح التي تقدمها الدولة للصادرات بهدف المساعدة على زيادة حجمها أو النهوض بمستواها من حيث الجودة ومن ثم تمكينها من المنافسة في السو ق الخارجية. وقد تكون هذه المزايا أو الإعانات التي تمنح لتشجيع الصادرات في شكل مباشر أو غير مباشر.

- ***الإعانات المباشرة:*** تأخذ شكل مبلغ من النقود تدفعها الدولة لتشجيع أو دعم نشاط تصديري معين، ويتحدد هذا المبلغ على أساس قيمة، أي في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة أو على أساس نوعي، أي بحسب الكمية المصدرة عددا أو وزناً؛
- ***الإعانات غير المباشرة:*** تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية، كالإعانات الضريبية، التسهيلات الائتمانية سواء فيما يتعلق بالقروض القصيرة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة والتسامح في آجال الدفع، تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالنفع مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء على الأقل من النفقات اللازمة لذلك.

3.1 الإغراق: هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.

يعرف الإغراق على أنه: "سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية قصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق أو الدخول إلى أسواق جديدة".

كما يعرف على أنه: "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في الأسواق المحلية"

كثيرا ما تلجأ الدول والمؤسسات الراغبة في اكتساب أسواق جديدة إلى الإغراق كأداة من أدوات السياسة التجارية، في محاولة منها لفرض سلعها في البلدان المستوردة بأسعار أقل مما أنتجت به، وفي الحقيقة هناك دوافع عديدة تجعل المؤسسات تتبع مثل هذه السياسة، منها محاولة الاستفادة من الإنتاج الكبير، فقد تجد المؤسسة في الإغراق الوسيلة المناسبة لحل مشكل ضيق الأسواق المحلية. فإذا أصبحت المؤسسة تنتج بأقل من طاقتها القصوى، يصبح اللجوء إلى الأسواق الأجنبية أكثر من ضروري، فتزيد الإنتاج وتستعمل طاقتها القصوى. فزيادة الإنتاج لمواجهة السيطرة على الأسواق

الجديدة بأسعار منخفضة سوف تنقص التكاليف، وتحول الانخفاض في الأسعار من حقيقة مؤقتة إلى حقيقة دائمة. ويعتبر الإغراق المؤقت أكثر أشكال الإغراق خطورة ويوصف في كثير من الأحيان بأنه الإغراق الشرس، لأنه يبدأ متخفيا في صورة انخفاض في الأسعار، ثم ما يلبث أن يظهر في صورة ارتفاع حاد في الأسعار بعد أن يتأكد المنتجون من تمكنهم في السوق وسيطرتهم عليها، لذا فهو يعتبر من السياسات العدوانية الهادفة إلى إضعاف المؤسسات المنافسة وإخراجها من السوق أو منع دخولها للأسواق جديدة، لذا تتجه العديد من الدول إلى مكافحة مثل هذه الأشكال من المنافسة غير الشريفة، وتفرض رسوم جمركية تعويضية أو رسوم لمكافحة الإغراق، وتفرض إجراءات عقابية على الدول أو المؤسسات التي تمارس الإغراق بإخضاع سلع هذه الدول والمؤسسات إلى رسوم جمركية تعويضية أو رسوم مكافحة الإغراق.

4.1 الرقابة على سعر الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها.

يهدف نظام الرقابة على الصرف إلى[1]:

- تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات؛
- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلي وزيادة قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم باتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.
- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاص بالعملات الأجنبية أن تضغط على الواردات، بحيث تتساوى مع الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات.

[1]. الطاهر لطرش، **"الاقتصاد النقدي والبنكي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، الجزائر، ص 214.

2. الأدوات الكمية للسياسة التجارية: تشمل هذه الأدوات ما يلي:

1.2 نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيد كمي على الصادرات أو الواردات من سلعة معينة، ويأخذ هذا القيد الكمي شكل الحد الأقصى، حيث تحدد الدولة حصة معينة(كمية أو قيمية)من السلعة يسمح باستيرادها خلال فترة زمنية محددة ويحظر استيراد ما يجاوز تلك الحصة.

ويُفضل نظام الحصص عن نظام الرسوم الجمركية من حيث الفعالية في مجال تقييد الواردات لأن نظام الحصص يضمن للدولة منع استيراد السلع الأجنبية بعد بلوغها لحد الأقصى الذي تقرره الحصة وهو مالا يمكن أن يتحقق بواسطة الرسوم الجمركية بنفس هذا القدر من الفعالية، فقد يستمر الطلب المحلي على السلعة المستوردة بالرغم من ارتفاع ثمنها نتيجة فرض الرسوم الجمركية عليها وذلك بعد الحد الذي ترغب فيه السلطات المختصة، ويحدث ذلك في حالة الطلب ضئيل المرونة على السلع المستوردة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن نظام الحصص يساعد على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا فيما بينها، وقد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري.

يوجد مجموعة من أنواع الحصص التي تستخدم لتقييد التجارة وهي:

1.1.2 توزيع حصص الاستيراد بين الدول: وتشمل[1]:

- ***الحصص الإجمالية:*** تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة وتقسيمها بين المستودين الوطنيين؛
- ***الحصة الموزعة:*** في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة، حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها منها من السلعة. ويراعى في هذه الطريقة طبيعة علاقات الدولة مع الخارج، فقد تكون ذات علاقات تجارية قوية مع دولة معينة تحقق لها فائض كبير وتكون عملة هذ الدولة غير قابلة للتحويل، فتقوم الدولة بتخصيص حصة كبيرة للاستيراد من هذه الدولة، وقد يكون توزيع حصص الاستيراد بين الدول المختلفة بناء على مصلحتها، فقد تراعي الدولة المستوردة في ذلك حجم الفائض والعجز بينها وبين الدولة المصدرة، نوع الواردات...إلخ.

[1]. محمود يونس، **"اقتصاديات دولية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 134-135.

2.1.2 توزيع حصص الاستيراد بين المستوردين الوطنيين: وهنا يمكن أن نجد طريقتين لتحقيق الهدف:

- ***بناءا على رغبة المصدرين الأجانب:*** يقوم المصدرين الأجانب بتحديد المستوردين المحليين الذين يتعاملون معهم ويؤدي ذلك إلى دعم قوة الاحتكارات الأجنبية؛
- ***بناءا على قرار الدولة المستوردة:*** في هذا النظام تقوم الدولة بتوزيع حصص الاستيراد على المستوردين المحليين بحيث لا يستطيعون الاستيراد بدون الحصول على هذه الرخصة من السلطات الحكومية.

2.2 تراخيص الاستيراد: يقصد بنظام تراخيص الاستيراد عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص(إذن)سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك. وقد يكون الغرض من هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلى من الواردات المنافسة من دول معينة.

3.2 الحظر (المنع):يعرف الحظر على أنه" قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ."ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- ***حظر كلي:*** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي؛
- ***حظر جزئي:*** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3. الوسائل التنظيمية: تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أساليب تنظيمية، أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

- ***المعاهدات التجارية:*** تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري...الخ. يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين فأكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل؛

- ***الاتفاقيات التجارية:*** تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقيات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة؛
- ***اتفاقيات الدفع:*** تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و لالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملية التعامل، تحديد العمليات الداخلة في التبادل...الخ؛
- ***التكتلات الاقتصادية:*** وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية اتجاه دول أخرى غير الأعضاء وتمر هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة كترتيبات التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي النقدي؛
- ***إجراءات الحماية الإدارية:*** تقوم السلطات بتطبيقها بغرض إعاقة الاستيراد حماية للسوق المحلية، والمتمثلة في فرض أجور و نفقات تحكيمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التجديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض الرسوم على عمليات التفتيش...، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية.

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية الهيكلية

يشمل موضوع التحولات الهيكلية نطاقا واسعا من المجالات كونه يشير إلى مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب الإلمام بعلم الاقتصاد، التنمية الاقتصادية، اقتصاديات سوق العمل، الاقتصاد القياسي، الإحصاء وغيره من المجالات الاقتصادية.

لتحقيق التحول الهيكلي بالشكل الأمثل، تلجأ الدول من خلال مؤسساتها المعنية إلى عملية إصلاح واسعة النطاق التي تشمل الإصلاح المؤسسي والاقتصادي ويكون ذلك من خلال تعزيز أو إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية التي تكون بمثابة أساس متين يساعد على تنفيذ القرارات الاقتصادية السليمة. كما تعتبر عملية توظيف الموارد الطبيعية والبشرية عاملا هاما وجوهريا بالنسبة لعملية التحول الهيكلي، بما يساهم في تحقيق النمو المستدام والتنمية الشاملة، وبالتالي تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى إحداث تغييرات في هياكل المجتمع كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل، كما تشير تجارب بعض الدول على أن التغيير يمكن أن يحدث داخل القطاع نفسه، على سبيل المثال تحول القطاع الزراعي من الزراعة اليدوية إلى الزراعة الآلية، أو التحول من قطاع صناعي تقليدي يعتمد على الصناعات اليدوية إلى إدخال التقنيات الحديثة، أو التحول من استخدام النقود التقليدية في شراء السلع والخدمات إلى استخدام نقاط البيع والبطاقات الإلكترونية.

إن هذا النوع من السياسات – كما سبق وأن أشرنا في المحور الأول– مداها الزمني طويل عكس السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، فرغم ذلك يوجد انسجام بين السياستين، فمثلا يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في إنجاح السياسات الظرفية، فالدول التي اعتمدت مثلا على برامج الخوصصة (تعتبر قضية هيكلية) استعملت الأموال الناجمة عن الخوصصة لمواجهة الإنفاق الحكومي الإضافي الموجه لامتصاص التراجع الاقتصادي.

لقد تولدت السياسات الاقتصادية الهيكلية نتيجة الأوضاع التالية:

- انهيار المعسكر الاشتراكي؛
- تفاقم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية؛
- أزمة المديونية.

أما فيما يخص ميادين السياسة الهيكلية، فمن منظور صندوق النقد الدولي، فإنها تشمل المحاور التالية:

أولا : الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام؛

ثانيا: السياسة الصناعية؛

ثالثا: إصلاح نظام الأسعار وتحريرها؛

رابعا: تحرير التجارة الخارجية؛

خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر؛

سادسا: إصلاح النظام المالي والمصرفي.

الفصل الأول: سياسة الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام

من بين ميادين السياسة الاقتصادية الهيكلية، الخوصصة التي تعتبر وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغيير للمصالح الاقتصادية والسياسية.

أولا: تعريف الخوصصة

يتحدد معنى الخوصصة حسب تعدد المفاهيم والاتجاهات وهي كالتالي:

- الخوصصة يقصد بها توسيع الملكية الخاصة، أي أن الخوصصة تقلص حجم الدولة فاتحة المجال لاقتصاد السوق؛
- الخوصصة تعني التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام؛
- الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي وهذا رغبة في التحرير الاقتصادي؛
- الخوصصة هي عكس التأميم؛
- الخوصصة وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الاقتصادية.

لهذا نجد المنظورات بالنسبة للخوصصة متعددة فهناك المنظور الإداري، الاقتصادي والسياسي، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح المنظورات الثلاثة للخوصصة

البيان	المنظور الإداري	المنظور الاقتصادي	المنظور السياسي
الهدف الرئيسي	تحقيق أهداف اجتماعية	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة والرقابة
وحدة التحليل	مشكلة اجتماعية منفصلة	الفرد/المؤسسة	الجماعة/الطبقة
المفهوم	الإدارة	الآلية المفضلة	اللاح

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص238.

ثانيا: أهداف الخوصصة

تهدف الخوصصة إلى تحقيق الأهداف الآتية[1]:

[1]. طيبي حسين والتونسي فائزة، **"واقع الخوصصة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية-"**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، عدد 28 جانفي 2018، ص 143.

1. رفع كفاءة المؤسسات: إن أهم ما ترمي إليه الخوصصة هو كفاءة المؤسسات وذلك بإدخالها إلى وسط تنافسي تجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة. ومن الأمثلة الواقعية عن تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المخوصصة وهذا ما حصل لشركة (JAGUAR) البريطانية، حيث ارتفعت الكفاءة الإنتاجية بأكثر من 80% من سنة 1987 إلى 1988 بدون أخذ التحسن في النوعية بعين الاعتبار وبأكثر من 150% إذا ما أخذت هذه الأخيرة في الحسبان، وكذلك في دراسة للبنك العالمي تبين أنه من بين 12 مؤسسة تمت خوصصتها في بريطانيا، ماليزيا، المكسيك، التشيلي، فإن مؤسسة واحدة هي شركة الطيران المكسيكية قد حققت نتائج سلبية بعد خوصصتها، أما المؤسسات الأخرى فقد حققت نتائج إيجابية للغاية وصلت في بعض الحالات إلى مستويات غير متوقعة؛

2. تخفيض التكاليف: يعتبر مستوى التكاليف بصفة عامة من المؤشرات الجيدة في تحديد ربحية المشروع، لهذا تعمل الخوصصة على تخفيض التكاليف في المؤسسات المخوصصة قدر الإمكان؛

3. تحسين نوعية المنتجات والخدمات: تماشيا مع نظرية المستهلك الذي يريد سلع ذات جدوة عالية وأسعار منخفضة، فإن المؤسسات المخوصصة تعمل جاهدة على تحسين توعية خدماتها ومنتوجاتها المقدمة للمستهلك، كما أن الوسط التنافسي يرغمها على تقديم أفضل ما عندها وبأسعار معقولة، وهذا ما يقرر النجاح أو الإنسحاب؛

4. تطوير الأسواق: ساهمت الخوصصة في تنمية وتطوير الأسواق المالية، لأن هذه الأخيرة وسيلة لتسويق وتداول الأسهم (المطروحة من قبل الشركات المخوصصة)، كما أنها توفر السيولة لتلك الأسهم مما يجعل المستثمرون يقبلون عليها.

ثالثا: مراحل تطبيق الخوصصة

إن تطبيق الخوصصة بعد فترة طويلة من سيطرة القطاع العام ليس عملية سهلة، بل أنها تصطدم بعدد من المشاكل والصعوبات التي تتطلب المواجهة والعلاج، وتشمل مراحل التطبيق الخطوات التالية[1]:

1. تعيين هيئة مكلفة بعملية الخوصصة: من الخطوات الهامة والضرورية لنجاح عملية الخوصصة هي إنشاء هيئة رسمية تحافظ على توفير الشروط اللازمة لإتمام تلك العملية في الشفافية الكاملة وتتجلى أهمية هذه الهيئة في تعظيم إيرادات عملية الخوصصة وإتمامها في ظروف تمتاز بالشفافية والانضباط تفاديا للمحسوبية والتلاعب واستبدال احتكار الدولة باحتكار أفراد مُعينين؛

[1]. نفس المرجع، ص 141-142.

2. اختيار وتصنيف وحدات القطاع العام: إن تباين وعدم تجانس وحدات القطاع العام الذي يظهر في أرباحها وديونها ومدى مساهمتها في الإيرادات والمصروفات العامة للدولة، وبالتالي وجب تصنيف وحدات القطاع العام المراد تصنيفها إلى:

- مؤسسات استراتيجية وقابلة للبقاء، وهذه تبقى في يد الدولة؛
- مؤسسات استراتيجية ولا تحقق نتائج إيجابية، تحافظ عليها الدولة مع محاولة إصلاحها؛
- مؤسسات غير استراتيجية وغير قابلة للبقا، وهذه تصفى؛
- مؤسسات غير استراتيجية وتحقق نتائج إيجابية وهي التي تشملها عملية الخوصصة.

وهذا يبين بأنه هناك نوعا محددا من المؤسسات الذي يخضع للخوصصة، وهي المؤسسات التي تتذيل التصنيف السابق.

3. عملية تقييم الوحدات المراد خوصصتها: بعد تحديد الشركات ذات الجدوى التي يمكن خوصصتها، لا بد من وسائل التنفيذ الفعلي وتتمثل خاصة في تحديد رأس مال الشركة، وعدد الأسهم العادية المراد إصدارها، وبالتالي سعر السهم الواحد، بالإضافة إلى معالجة هيكل تمويل المؤسسة؛

4. دراسة جدوى إندماج عدة شركات متكاملة: إن الإندماج هو عملية تجميع كل الوسائل والنشاطات لعدة مؤسسات عن طريق خلق مؤسسة جديدة، وتؤدي العملية إلى تكامل قدرات الشركة الناتجة، وتحقيق وفرات تشغيلية بالإضافة إلى وفرات إنتاجية، وقد تكون الخوصصة مناسبة لدمج شركتين أو أكثر لتحقيق مزايا الإندماج؛

5. الإجراءات المصاحبة لتطبيق سياسة الخوصصة: لا بد لنجاح عملية الخوصصة أن يقدم المستثمرين المحليين وحتى الأجانب على شراء الأوراق المالية الصادرة عن هذه الشركات، ويكون ذلك حال وجود ثقة لدى المستثمرين بأن تحقيق الأوراق المالية عائدا متوقعا مقبولا، ولإيجاد جو ثقة يجب إعادة النظر في تعديل الأنظمة والقوانين المؤثرة في مناخ الاستثمار العام وخاصة المتعلقة بكفاءة الأسواق المالية، وكذلك الرقابة على تدفقات الأموال الأجنبية والتسعير والنظام الضريبي.

رابعا: شروط نجاح برنامج الخوصصة

من أهم الشروط التي تعتبر ضرورية قبل الشروع في عملية الخوصة نوجزها فيما يلي:

- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها الإدارية قبل خوصصتها لتسهيل عملية تحويلها إلى شركات مساهمة؛

- الصياغة الجديدة لخطة الخوصصة ومراقبتها من طرف مختصين في جوانبها الاقتصادية والقانونية؛
- تحديد أهدافها بدقة قصد التقليل من المخاطر وتعزيز فرص النجاح؛
- تهيئة المحيط وإرساء مناخ تنافسي من خلال إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية في مختلف المجالات المالية، الضريبية، حقوق الملكية وغيرها؛
- القيام بتقييم اقتصادي للمؤسسات المعنية بالخوصصة (السعر، اختيار الأجهزة المكلفة بذلك بالاشتراك مع بنوك الاستثمار ومحافظي الحسابات)؛
- الالتزام الصارم للدولة اتجاه برنامج الخوصصة؛
- إثراء الشفافية على الإجراءات وعملية اتخاذ القرار عند تطبيق برنامج الخوصصة؛
- إنشاء جهاز خاص يعمل على تنفيذ ومتابعة برنامج الخوصصة.

الفصل الثاني: السياسة الصناعية

تعتبر السياسة الصناعية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية تستخدمها الدولة من أجل تعديل الهياكل الصناعية.

أولا: مفهوم السياسة الصناعية وأنواعها

لقد ارتبط مفهوم السياسة الصناعية تاريخيا بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة الذي كن سائدا في إطار الفكر الكلاسيكي والتحول إلى الفكر القائم على فكرة الدولة المتدخلة في إطار الفكر الكينزي.

لقد تعددت تعاريف السياسة الصناعية عند عدة باحثين و مفكرين فقد عُرفت على أنها: "مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة، وبالتالي لا تؤخذ ضمن السياسة الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية، سواء كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز".

كما عرفت على أنها: "مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة، ذلك عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية أو الرسوم وسعر الصرف، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي و الدعم سعر الفائدة بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره ...، وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة".

يمكننا التمييز بين السياسة الصناعية العامة والسياسة الصناعية النوعية، حيث تهدف الأولى إلى خلق الظروف الملائمة للتنمية الصناعية على العموم فهي لا تميز بين فروع أو مناطق النشاط الصناعي، ويتعلق الأمر بالمساعدة على البحث والتطوير، الاستثمار والتصدير. في حين لا تتوجه السياسة النوعية إلا إلى جزء من المؤسسات تبعا للفرع أو تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة. وفي العادة تكون السياسة النوعية مؤقتة (لأن هدفها ضمان الانتقال)، في حين تكون السياسة الصناعية العامة دائمة.

يمكننا أيضا التمييز بين السياسات الصناعية تبعا للجهة التي تقوم بوضعها هل هي السلطات الوطنية أم السلطات الإقليمية أو السلطات فوق القومية؟ ويمكن أن يقود هذا التعدد في مصادر وضع

السياسة الصناعية إلى مزيد من الالتباس، ذلك أن التدابير المتخذة في مختلف المستويات ليست دائما أو بالضرورة متكاملة[1].

ثانيا: أهداف السياسة الصناعية

يمكن إيجاز أهداف السياسة الصناعية فيما يلي:

1.إحلال الواردات: حيث يمكن اعتبار سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح المهمة في تحديد معالم اقتصاد وطني إيجابي، بحيث يكون قادراً على مواجهة المخاطر الاقتصادية بكل ثقة. ويقود الإحلال إلى تحقيق ما يصبو إليه الاقتصاد المحلي في قضية تنويع مصادر من خلال دعم الصناعات المحلية الناشئة، والتي نمت حتى أصبحت صناعات قوية ناضجة قادرة على تجاوز التصنيع لسد الحاجات المحلية إلى التصدير ومنافسة السلع العالمية، ولضمان نجاح سياسة إحلال الواردات، يجب أن تمر بعدّة مراحل، أولها أن يبدأ الإحلال في السلع البسيطة ذات الطابع الاستهلاكي كالمواد الغذائية والملابس وغيرها، بعد هذه المرحلة والتي يصل فيها الإنتاج المحلي إلى مرحلة التشبع ووجود فوائض في الإنتاج يتطلب تصدير هذه الفوائض، تبدأ الدولة بتطبيق سياسة الإحلال في السلع الرأسمالية والإنتاجية، كالآلات والمعدات والسيارات وغيرها، عند تطبيق سياسة الإحلال بشكل مرحلي سيعطي ذلك للصناعات المحلية وقتاً زمنيا للنضوج والقدرة على مجابهة تلك الصناعات المستوردة، ومن جهة أخرى أيضا، ولنجاح عملية الإحلال لابد من حماية الصناعات المحلية الناشئة التي ستحل محل الواردات، وذلك بفرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة التي يوجد مثيل محلي لها، فبالتالي تستفيد الدولة من مدخول هذه الضرائب ويستفيد المنتج المحلي من ارتفاع سعر السلعة المستوردة، مما يعني زيادة فرص البيع لديه. بالمقابل، يجب أن تقوم الدولة بتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة كالآلات والمعدات، وذلك لتشجيع المنتج المحلي على الاستيراد وتوسيع خطوط الإنتاج المحلية لتصل مرحلة الاكتفاء والنضوج، واللجوء من بعدها إلى التصدير. ويجدر بنا الإشارة إلى أنّه يجب ألا تستمر الضريبة الجمركية على نفس الوتيرة، بل يجب أن تنخفض تدريجياً مع نضوج الصناعات المحلية، وذلك لتجنب خلق احتكارات محلية تقوم برفع الأسعار لتكون مقاربة للسلع المستوردة وبجودة أقل؛

[1]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

2. ترقية الصادرات: يعتبر التصدير خيار مهم يمكن الاعتماد عليه لتأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي، حيث يتوجب الأمر على الدول تنويع هيكلها الصناعي ورفع كفاءته، بالتركيز على الصناعات التي تتوفر فيها مؤشرات النجاح لا سيما نمو قدرتها التصديرية، من جهة أخرى وفي ذات السياق لابد من تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، وذلك من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية، ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها، ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وإمداد المستثمرين المنتجين بالبيانات والمعلومات اللازمة، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية وتحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة[1]؛

- تسريع الصناعة والتكيف مع المتغيرات الهيكلية؛
- توفير بيئة ملائمة للتعاون بين الشركات؛
- تعزيز أفضل نتائج الابتكار والبحث والتكنولوجيا واستغلالها؛
- التنمية الصناعية على نحو يتلاءم مع الحفاظ على الطاقة والاهتمام بالبيئة؛
- تسريع عملية التغيير الهيكلي نحو الإنتاج بأعلى نشاط؛
- ضمان الفعالية من حيث التكلفة والإنتاج عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العامة؛

ثالثا: أدوات السياسة الصناعية

تتعدد الأدوات التي تتوفر عليها السلطات العمومية للتأثير على نمو الهياكل الصناعية وأهمها[2]:

1. المساعدات المالية: تتم مساهمة السلطات العمومية في دعم الصناعات والاستثمار الخاص عن طريق المساعدات المالية التي تأخذ في العادة شكل نفقات ضريبية أو إعانات لفوائد وعلاوات رأس المال. وتهدف هذه الإعانات إلى جعل المشاريع ذات مردودية؛

2. الأسواق العمومية: يمكن للسلطات العمومية عن طريق مشترياتها ممارسة التأثير على التطور الصناعي، إذ يمكن لسياسة الشراء لدى الإدارات العمومية أن تؤدي دورا مؤثرا، فالدولة الساعية إلى الضبط الاقتصادي والوصية على الاقتصاد القومي تنظر إلى الأشياء من زاوية واسعة، وبالتالي لا

[1]. شباب سيهام، **"تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة (دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016)"،مرجع سبق ذكره**، ص 242-243.
[2]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص245- 246.

تركز على السعر في اتخاذ قرار الشراء، ويمكن لسياسة الشراء العمومية إنقاذ المؤسسات الصناعية عند كساد سلعها بفعل المنافسة الأجنبية؛

3. سياسة المنافسة: تعتبر سياسة المنافسة ذات طبيعة مركبة وتحمل معها مفارقات، مما يصعب وضعها حيز التنفيذ. ذلك أن المنافسة لا تعني المواجهة والصراع بين المؤسسات دون ضوابط أو قيود، ولهذا تعمد الحكومات إلى تبني سياسة منافسة تهدف إلى : (مراقبة التحالفات، مراقبة الوضعية الاحتكارية، محاربة أشكال المنافسة غير المشروعة، ومحاربة الإغراق)؛

4. المبادرات العمومية: أدى ظهور فكرة الدولة المتدخلة إلى تحول الدولة في الكثير من الأحيان إلى دولة مقاولة بفعل عدة عوامل. فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية كان هم الحكومات هو بناء ما هدمته الحرب، وهو ما قاد الحكومات آنذاك إلى تأسيس الكثير من المؤسسات العمومية، خاصة في مجال الطاقة والقرض، وهو ما مكن السلطات العمومية من توجيه ودفع الأنشطة الصناعية. وأدت كذلك أزمة السبعينيات بالكثير من الحكومات، بالنظر إلى القيود التي واجهتها السياسات الاقتصادية الكلية، إلى إنشاء المؤسسات العمومية الصناعية المختلفة؛

5. التشريع: تستخدم الأداة التشريعية في المجال الصناعي لوضع المعايير والقواعد الإجبارية المتعلقة بالصحة، الأمن وبالمجال التقني، وتهدف هذه المعايير إلى حماية المنتجات المصنوعة في الخارج أين تكون المعايير غير مطابقة للمعايير المحلية، وبالتالي فإن نظام المعايرة يشكل إحدى الأدوات الحمائية.

الفصل الثالث: سياسة إصلاح نظام الأسعار وتحريرها

تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمها وحركتها بإلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري، قصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق، وإلى ضغط الطلب الكلي وترشيد استخدام الموارد وتصويب توجيهها وتوظيفها وإلى زيادة الإنتاج المحلي والصادرات وتقليص الواردات بما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، وإلى تعبئة الموارد المالية للدولة لخفض العجز الموازني وزيادة مخصصات التنمية وصولا في النهاية إلى السيطرة على التضخم.

إن غياب حرية تحديد الأسعار يمكن أن يقود المؤسسات إلى كبح استثماراتها وعدم التفكير في التجديد والإبداع باعتبارها لا تستطيع تقدير أرباحها بشكل سليم، وبالمقابل فإن تحرير الأسعار من شأنه أن يولد سلوكيات عقلانية، لأن المؤسسة تعتمد على معلومات غير محرفة وتعكس في ذات الوقت حجم الندرة في المجتمع، وتشجع المؤسسات على الاستثمار والإنتاج قصد تحقيق أرباح أفضل.
وتعتمد سياسة تحرير الأسعار على:

أولا: إلغاء التحديد الإداري للأسعار

لكون الإدارة ليس لديها المعلومات الكافية عن طبيعة العرض وطبيعة الطلب ودرجة الندرة في المجتمع، مما يجعل تخصيص الموارد لا يتم وفق قواعد الكفاءة؛

ثانيا: إلغاء كافة أشكال الدعم الممنوحة للأسعار

تهدف فلسفة الدعم إلى تقليل الفوارق الاجتماعية، وخلق توازن بين مصالح الأفراد في إطار سياسة اجتماعية عامة. وهي آلية ليست مرتبطة بدول العالم الثالث فحسب، بل تطبق كذلك على الدول الرأسمالية التي قامت على أساس مفهوم دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ما نجده في النموذج الألماني والنموذج الفرنسي، وكذا في العديد من دول العالم، غير أن الاختلافات تَكمُن أساسًا في حدود التدخلات الدولية الخارجية في الشأن الاقتصادي ومعايير المبادرة والحرية والشفافية والرقابة والمحاسبة، وهي شروط ترتبط بظروف النظام السياسي في هذه الدول ومسألة الشرعية وحدود الممارسات الديمقراطية واستقلالية وحيادية المؤسسات المُنظّمة للشأن العام، حيث يعتبر دعم الأسعار أبرز مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد، والهدف من هذه السياسة هو تصحيح الاختلالات التي تعجز الأسواق التعامل معها وتضمينها في السعر، ويشمل الدعم أوجه عديدة للحياة الاقتصادية الاجتماعية

كالصحة، التعليم، المياه، الطاقة وبعض السلع الغذائية، حيث ينتج عن هذه السياسة العديد من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الآثار[1]:

- ***الآثار الإيجابية لسياسة الدعم:*** وتتمثل فيما يلي:

- حماية الفقراء ومحدودي الدخل والمساهمة في تخفيف العبء المالي عليهم، من خلال تحسين المداخيل ودعم القدرة الشرائية لهم، وكذا توفير لهم الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لحمايتهم من سوء التغذية؛
- مساعدة الأفراد والعائلات على التغلب على عواقب الصدمات؛
- تسهيل الإصلاحات الحكومية وتحقيق الاستقرار السياسي؛
- زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين وكذا حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية؛
- خلق استقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الإبقاء على أسعار المواد الأساسية خاصة الطاقة منخفضة، حيث أن ارتفاع أسعار الطاقة يتسبب في ارتفاع باقي أسعار السلع والخدمات.

- ***الآثار السلبية لسياسة الدعم:*** وتتمثل في:

- يؤثر الدعم على إنتاج واستهلاك المواد المدعمة، حيث يشجع انخفاض أسعار المواد المدعمة على الإفراط في استهلاكها ويصاحب ذلك مجموعة واسعة من الآثار السلبية على نواحي عدة، كالتبذير والإسراف والاستهلاك الكثيف وغير الفعال في هذه المواد، فمثلا فيما يخص استهلاك الطاقة في الدول العربية لوحظ ازدياد معدلات استهلاك الطاقة بشكل لافت في العقود الأخيرة، الأمر الذي وإن كان يُعزى في جانب منه إلى تطور مستويات النشاط الاقتصادي والزيادة في عدد السكان، إلا أنه يُعزى من جانب آخر إلى أثر زيادة مستويات الطلب على الطاقة نتيجة دعم في العديد من هذه الدول مقارنة بالعديد من دول العالم، وفي المقابل هذا التزايد في الاستهلاك عرف إنتاج الطاقة في البلدان العربية النفطية تذبذبا ملحوظا؛
- يؤثر الدعم على توزيع الدخل، حيث على عكس ما يروج به بأن الدعم وسيلة لمساعدة الفقراء، إلا أن الدعم بالصورة المطبقة في الدول العربية حاليا يفتقد كليا للكفاءة، حيث لا يستهدف محدودي الدخل في صورة جيدة، إذ أن استهلاك الأغنياء أكبر من استهلاك الفقراء وبالتالي فالأغنياء هم

[1]. شباب سيهام وبلجيلالي أحمد، **"تحديات ومتطلبات نجاح مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي العمومي في الجزائر"**،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: " المالية العامة للدول العربية"، المنظم من قبل كرسي الألكسو في الضرائب والمالية العامة للدولة والجماعات المحلية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، يومي 30 -31 مارس 2022، ص 4-5.

أكثر استفادة منه، وتشير دراسات منظمات دولية على رأسها صندوق النقد الدولي بمحدودية برامج الدعم في تلبية حاجيات الفقراء في العديد من الدول العربية، ففي الجزائر مثلا تستهلك أغنى الأسر 61% من الكهرباء المدعومة و58% من المياه المدعومة و18% من المنتجات الغذائية المدعومة أكثر من الأسر الأفقر، وبالتالي فإن من تداعيات أنماط الاستهلاك هذه هي أن الأسر الأكثر ثراء تستحوذ على معظم فوائد الإعانات، وتتفق هذه النتيجة مع الطبيعة العالمية لمعظم الإعانات التي لا تفرض أي قيود على الدخل؛

- تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية من خلال الإفراط في مستويات استهلاك المواد المدعمة وكذا إزاحة الأموال العامة لصالح الدعم بدلا من توجيهها لتحسين جودة خدمات قطاعات أخرى كالصحة والتعليم...؛
- ينتج عن التحويلات الاجتماعية في دعم الأسر والسلع واسعة الاستهلاك فوارق واسعة في أسعار هذه السلع والمواد المستوردة، مقارنةً بأسعارها في الدول المجاورة، ما ينتج عنه تمدّد لظاهرة التهريب عبر الحدود، وحتى في حالات أخرى تصدير منتجات مصنّعة بمواد مدعومة، وهو ما يشكل نزيفًا مزمنًا لاقتصاد الدولة؛
- الضغط المتزايد والمتراكم على موازنة الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي يخلق بدوره أثرًا سلبيًّا على ميزان المدفوعات، ويتسبب في أزمات الندرة وارتفاع الأسعار لعديد من المواد الغذائية في الأسواق العالمية وفي عجز الخزينة العمومية عن تغطية الفوارق في الأسعار.

ولامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن سياسة تحرير الأسعار، تلجأ الحكومات في الغالب إلى إقامة شبكة أمان اجتماعي واعتماد سياسة دعم المداخيل (الدعم المستهدف) لتمكين المستحقين فقط من الاستفادة منه، ولإنجاح الأمر، فإنه يتطلب تبني جملة من الإجراءات نعرضها في التالي[1]:

- ***التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي:*** إن التحويلات النقدية هي النهج المفضل لتقديم المساعدة الاجتماعية، فهي تسمح للمستهلكين باختيار ما يحتاجونه ومتى، كما أنها لا تشوه الأسواق ولا تخفض الحوافز للاستثمار، كما تخلص الحكومات من المشاركة في توزيع السلع المدعومة، فذلك أمر مكلف وغير كفؤ وعرضة لإساءة الاستخدام.

[1]. شباب سيهام وبلجيلالي أحمد، **" آليات إصلاح سياسة الدعم المعمم والتوجه نحو الدعم المستهدف في الجزائر"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق وتجارب دولية" المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران 2، يومي 23-24 نوفمبر 2022، ص 5-7.

فبالرجوع إلى تجارب بعض الدول التي تحولت إلى الدعم النقدي المشروط كالبرازيل والمكسيك وكولومبيا..، وجد أن هذه السياسة حققت قدرا كبيرا من النجاح من حيث زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه، وتحسين الرعاية الصحية الوقائية، وزيادة استهلاك الأسر الفقيرة من السلع الغذائية الأساسية، والحد من عمالة الأطفال، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية بفضل وجود سعر واحد معلن ومعروف لكل سلعة أو خدمة يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق، كما تبين أن هذه السياسة تحقق مزيدا من العدالة الاجتماعية، حيث أنها تساعد على حصول أفقر 40% من السكان على 60% و80% من القيمة الإجمالية لبرنامج الدعم، وهو عكس التمام لسياسة الدعم المعمم.

لكن ما تجدر الإشارة إليه، لا بد أن تتميز قيمة الدعم النقدي بالمرونة، حيث تواكب التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار وتكلف المعيشة وكذا الحد الأدنى للأجر، وللمحافظة على القيمة الحقيقية للدعم من التآكل مع الارتفاع المحتمل في معدل التضخم، يتم مواءمة قيمة الدعم النقدي مع معدل التضخم سداسيا أو سنويا

ننوه أيضا أن في ذات السياق أن بناء نظام التحويلات النقدية أمر في غاية الصعوبة، إلا أن نتائجه وآثاره تدفع الاقتصاد والمجتمع خطوات إلى الأمام، فالأمر يتطلب نظام لجمع وتحليل البيانات، أي توفر منظومة إحصائية عصرية، دقيقة وشفافة، بالإضافة إلى توفر موارد مادية و وبشرية على درجة كبيرة من التطور، وهو الأمر الذي سيساهم في حل مشكلات قطاعية كثيرة سواء بالنسبة للغذاء، الطاقة، التعليم، الصحة... وهذا النوع من التحول الذي تحتاجه الحكومات التي تتبنى نظام الدعم المعمم.

- ***توفير آليات لاستهداف المستحقين من الدعم:*** حيث يساعد تحسين عملية استهداف الدعم إلى مستحقيه على ضمان وصوله لمستحقيه وعدم تسربه لغير المستحقين لهم، مما يؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وزيادة قدرة الدولة على تخفيض عجز الموازنة وتمويل الإنفاق العام على المشاريع الاجتماعية لتحسن جودة الحياة. حيث تشير التجارب الدولية إلى وجود آليات عديدة لتحديد المستحقين الدعم، منها ما يعتمد على دخل الأسرة، وهي الآلية المطبقة في دول أمريكا اللاتينية وبعض دول شرق ووسط أوروبا كالمجر وبولندا ورومنيا، ووفقا لهذه الآلية تستحق الأسرة الدعم عندما يقل دخلها عن مستوى معين محدد مسبقا، أما الآلية الثانية التي يمكن الاعتماد عليها، وهي مطبقة في شيلي والمكسيك والبرازيل وروسيا وتركيا ومصر وبعض دول

شرق ووسط أوروبا وإندونيسا، فعندما يصعب تحديد الدخل الحقيقي للأسر بدقة، يتم استخدام بعض المؤشرات الدالة عليه والتي تساعد على تحديد مستوى معيشة الأسرة ويكون من الصعب التلاعب فيها، مثل: حجم الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، الموقع السكني ونوعيته، فاتورة استهلاك الكهرباء، وباستخدام أساليب التحليل الإحصائي يتم تحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر، ثم حساب مؤشر مجمع يتم مقارنته بمعيار محدد مسبقا لتحقيق مدى استحقاق الأسرة للدعم. أما بخصوص الآلية الثالثة، فهي وهي القائمة على تفعيل اللامركزية في تطبيق برامج الدعم، حيث يمكن الاستعانة فيها بالمسؤولين في المجتمع المحلي ومشاركة المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشاديه بأسماء الأسر المستحقة للدعم، والحصول على معلومات حول الظروف المعيشية للأسر بهذا المجتمع، وقد طبقت بعض الدول هذه الآلية منها أمريكا اللاتينية، والمكسيك، إضافة إلى هذه الآليات، توجد آليات أخرى يمكن الاعتماد عليها في التحديد الدقيق لمستحقي الدعم، كآلية الاستهداف الجغرافي للأسر المستحقة للدعم في حالات التركز الجغرافي للفقر أو في المناطق التي تنتشر بها عمالة الأطفال، أو الاستهداف الديمغرافي للأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات معينة مثل: سن رب الأسرة وعدد أطفالها، وتستخدم هذه الآلية عادة في دعم السل الغذائية في حدود حصص معينة كالبطاقات التموينية.

في ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أن جل الآليات السالفة الذكر تتميز بتكلفتها المالية والإدارية المرتفعة، فكلما اتسمت الآلية بالدقة والمصداقية في استهداف الفئات المعنية ارتفعت تكلفتها، نظرا لما تتطلبه من حشد وتسخير امكانات مالية، بشرية، مادية وحتى تقنية كبيرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن الاعتماد على آلية واحدة لتحقيق الغرض المطلوب، وإنما يستدعي الأمر الاعتماد على مزيج من الآليات التي تتميز بتكلفتها المنخفضة، ونتائجها الايجابية وأكثر من ذلك أن تحظى بالقبول العام.

- ***تعزيز الشفافية في الإبلاغ عن الدعم في الموازنة***: فعلى السلطات أن تبذل قصارى جهودها لتشرح للمواطنين مشاكل الدعم المعمم والتكلفة التي يحملها لخزينة الدولة وكذا تسربه لغير مستحقيه، وكيف يمكن أن يستفيد الفقراء من إصلاح الدعم؛
- ***التركيز على العدد الكافي من المؤسسات الاقتصادية الحقيقية الناشطة***: التي توفر الشغل وتصنع الثروة وترفع من مستوى الناتج المحلي الاجمالي، ليشمل أثر ذلك فيما بعد الرفع من الإنتاجية ورفع مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي معالجة معضلة توسع دائرة الفقر بمراجعة سياسة الأجور، وبالتالي تقليص تدخل الدولة عن طريق الدعم الاجتماعي سواء المعمم أو المباشر.

الفصل الرابع: سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام. هذا، وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشاريع جديدة في العديد من القطاعات مثل البنية التحتية والطاقات المتجددة، أو من خلال إعادة شراء الأصول بشكل كلي أو جزئي لبعض الشركات القائمة في الدولة المستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤثر عوامل عديدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تساعد بعض منها في استقطاب الاستثمارات، في حين يُشكل بعضها عائقا رئيسيا لها، وتؤدي إلى تراجعها وعدم تفكير المستثمرين بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في الدول المضيفة، خاصة إذا لم تكن البنية التحتية مناسبة لإقامة المشاريع، مع عدم توفر حوافز ومزايا تقدمها الدولة للمستثمرين لإقامة مشاريعهم.

خلق البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعتبر غاية تسعى إليها الدول، حيث يتطلب إجراء العديد من الإصلاحات وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين وتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ وبيئة الأعمال، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية المناسبة، بالإضافة إلى قيامها بعقد الاتفاقيات مع الدول بما يساهم في حرية حركة التجارة الدولية واتخاذ كل التدابير التي تعمل على تحفيز المستثمرين للقيام بالمشاريع الاقتصادية.

أولا: المصطلحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي "ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

هناك عدد من المصطلحات ذات الصلة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتطلب التعرف على معانيها وتمييزها عنه، نذكر منها[1]:

[1]. محمد إسماعيل وآخرون، **"الاستثمار الأجنبي المباشر"**، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 41 صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2022، ص5-9

1. ***استثمار المحفظة:*** هو معاملات ومواقف عبر الحدود تتضمن ملكية أو سندات دين، بخلاف تلك المدرجة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية. وتقوم الشركات بالاستثمار في بلد ما بعمليات تجارية أجنبية لمصالح تجارية تقع خارج حدودها؛
2. ***الاستثمار الأجنبي المباشر – الوارد:*** تتمثل التدفقات الاستثمارية الواردة من كيانات أجنبية تقوم بالاستثمار في الاقتصادات المحلية وتجلب رأس مال أجنبي إليها. يتألف الاستثمار من عمليات الإندماج والاستحواذ أو إنشاء عمليات جديدة للشركات القائمة، بحيث تعمل هذه الاستثمارات الداخلة (الواردة) على تحسين الاقتصادات المحلية من خلال جلب الثروة مصحوبة بالتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية. هذا، وتعتبر الأموال الأجنبية التي تدخل الاقتصاد المحلي استثمارات داخلة (أو واردة)؛
3. ***الاستثمار الأجنبي المباشر – الخارج:*** عادة ما تتخذ التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي العديد من أشكال الاستثمارات، منها على سبيل المثال، قيام الشركات بإنشاء شركة تابعة للشركة الأم في بلد أجنبي، كما يمكن أن يحدث الإندماج أو الاستحواذ أيضا في بلد أجنبي (وبالتالي يمكن اعتباره استثمارا خارجيا مباشرا). الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يعتبر استراتيجية تقوم فيها شركة محلية بتوسيع عملياتها إلى بلد أجنبي، وتلجأ إليها تلك الشركات إذا أصبحت أسواقها المحلية مشبعة وتوفر فرص استثمارية أفضل في الخارج. هذا، وتقوم العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية وغيرها باستثمارات مكثفة خارج أسواقها المحلية؛
4. ***الشركات المتعددة:*** تسمى أيضا شركات متعددة الجنسيات، وهي شركات دولية تتوزع أنشطتها التجارية بين دولتين على الأقل، كما تعتبر بعض الدول (السلطات المعنية) أن أي شركة لها فرع أجنبي هي شركة متعددة الجنسيات. في حين يقصر البعض تعريف الشركات المتعددة تلك التي تجني ما لا يقل عن ربع إيراداتها خارج البلد الأم.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد العوامل الرئيسة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة، حيث تسعى الدول إلى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات، حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري

في الدول المضيفة، أن تكون تلك الدول بيئة حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع. ويمكن إيجاز أهم العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي فيما يلي[1]:

1. حجم السوق: أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان أو بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلعب كبر حجم السوق دورا هاما في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، وكذلك إمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساعد حجم السوق على استقطاب المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواء التجارية، الصناعية، الزراعية والخدمية، وهذا يعني أن اقتصادات السوق الكبيرة تجذب المستثمرين. إضافة إلى أن الأسواق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعي، وبالتالي إمكانية توفر المزيد من فرص الربح؛

2. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: وتشمل:

1.2 التضخم: يرى الاقتصاديون أن ارتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للاستثمارات، حيث يعطي ضبابية حول مستقبل الأسعار في الدولة المضيفة؛

2.2 الكتلة النقدية: تعتبر الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية، كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات لأجنبية.

3. مؤشرات القطاع الخارجي: وتتمثل فيما يلي:

1.3 درجة الانفتاح: أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات، خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الخارجية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمية خارج حدود الدولة المضيفة. وبالتالي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري مؤثرا ايجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

[1]. نفس المرجع، ص 10-13.

2.3 عجز ميزان المدفوعات: يشير عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى أن الدول تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي إلى أن المستثمرين يتقيدون في حركة المال والأرباح.

4. مؤشرات الحرية الاقتصادية: تلعب مؤشرات الحوكة الرشيدة المرتبطة بمتغيرات الحرية المالية والمصرفية وحرية حقوق الملكية وتعزيز الحوكمة الإدارية ومدة فعالية الحكومة دورا هاما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية البيئة الاستثمارية والقانونية والمصرفية. تختلف درجة مؤشرات الحرية الاقتصادية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفيما يلي بعض هذه المؤشرات:

1.4 مؤشر الحرية المالية والمصرفية: يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة المصرفية، حيث أن المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات المالية للأفراد والشركات، تكون لها مطلق الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع وإجراء عملياتها بالعملات الأجنبية، لذلك يرغب المستثمر الأجنبي أن يتم معاملته من قبل الدولة المضيفة كشركة محلية، وأن تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي. في حين أن الدول التي تفرض سيطرتها بالكامل على ملكية البنوك والمؤسسات المالية، تقلل من المنافسة بما يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المتوفرة، والعكس تماما في بيئة مصرفية وتمويلية مثالية، من خلال تدخل الحكومة بالحد الأدنى لعمل القطاع المصرفي كإشراف السلطة النقدية في تنظيم المؤسسات المالية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية ومنع الغش التجاري؛

2.4 مؤشر حرية الاستثمار: في بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال، حيث يسمح للأفراد والشركات بتحويل الموارد المالية دون أية قيود عبر حدود الدول، وبالتالي يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية. في بعض الحالات تفرض الدول بعض القيود على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، حيث يؤدي ذلك إلى تقييدها في الحصول على النقد الأجنبي، مما تضطر تلك الصناعات الأجنبية في بعض الأحيان إلى الإغلاق. إضافة إلى أن لوائح العمل وضعف الحوكمة والروتين الحكومي في بعض الدول يؤثر بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛

3.4 ضعف الحوكمة: يؤثر ضعف الحوكمة والبيروقراطية من الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمر في العلاقات الاقتصادية، حيث أن تفشي الفساد الإداري داخل دوائر الدولة يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على تنفيذ العقود، مما يدفع المستثمر الأجنبي إلى التفكير في جدوى إقامة الاستثمارات في الدول التي يتفشى فيها ضعف الحوكمة؛

4.4 حرية حقوق الملكية: يعتبر تقييما لقدرة الأفراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكيته مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة. في حين يقيس المؤشر قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية الخاصة والدرجة التي تفرضها الحكومات على تلك القوانين. أمل في حالة انعدام حرية حقوق الملكية، فإن هذا يعني مصادرة الملكيات الخاصة.

إضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى قد يكون لها تأثير إيجابي أو عكسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المستقبلة للاستثمارات، مثل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ومؤشرات بيئة الأعمال التجارية.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول فيما يلي:

- حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسيات، فإنه سوف يحصل على أحدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية؛
- تعاني البلدان النامية عموما من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها أنها أصبحت غير قادرة على تسديد فوائد الديون، فضلا بالطبع على أصل الديون. وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال التمويلي أو الإقراضي وبما يفاقم من أزمتها، فإن الخيار الآخر المجدي لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركة الأم، وبما يؤدي إلى إنتاج مشترك بين البلد النامي والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالمية ووفورات الحجم الكبير، الأمر الذي يفتح أمام البلدان النامية آفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، بما في ذلك أسواق البلدان المتقدمة، وهذا ما يعد مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية؛
- يشكل الحصول على أقصى الأرباح الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما ينعكس على البلدان المضيفة بالمنفعة، وذلك عن طريق

إعادة استثمار وتوظيف قسم من هذه الأرباح داخل هذه البلدان، وبما يؤدي إلى تطوير المشاريع التي تقوم بها تلك الشركات الأجنبية، إضافة إلى إسهام ذلك في زيادة تكوين رأس المال على الصعيد المحلي، الأمر الذي يعزز من المقدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة وشركاتها الوطنية. ولا يقف الأمر عند الاستثمار المباشر في القطاعات الانتاجية، إنما يتعداه إلى بناء رأس المال الاجتماعي أو ما يعرف بـ"البنى الارتكازية"، إذ تساعد الاستثمارات الأجنبية في تحديث وتطوير مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، فضلا عن مشروعات الخدمات كالمساكن والمدارس والمستشفيات، وهذا ما يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي؛

- تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة، وإذا كان متاحا أمام البلدان المتقدمة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، فإن المعظلة أعمق وأكثر تعقيدا في الدول النامية، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار. وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الأجور. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهذا الاستثمار يساعد كثيرا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على تضعه هذه الدولة المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق تلك المنافع.

مما سبق، يبدو واضحا أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع معينة، لكن بالمقابل هو يحمل معه العديد من المساوئ والتي تصل إلى حد الأخطار على البلدان المستقبلة له.

وعليه في هذا الصدد نطرح جملة من الأفكار التي من المعتقد تعود بالفائدة على صعيد التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر وتجعل منه أهم أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية التي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول النامية، نعرضها كالآتي:

- حينما يتعامل أي بلد نامي مع الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون لدية استراتيجية واضحة حول موضوع نقل التكنولوجيا. وهذا يشمل دراسة متكاملة لمدى المقدرة في اكتساب التكنولوجيا وتطويرها، والآليات المعدة للتطور التكنولوجي، والأجهزة والمؤسسات الإدارية المعنية بهذا الأمر، والخطط الموضوعة لذلك، وكل ذلك يجب أن يستند إلى فلسفة واضحة.

فعلى البلد انتقاء ما يتلاءم ومستوى تطوره من الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي يسعى فيه بالمقابل إلى تطوير المهارات والخبرات والمستلزمات الضرورية للتعامل مع المستويات الأحدث من التكنولوجيا.

تشكل التجربة اليابانية نموذجا رائعا للتقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر، فهي عبرت عن استراتيجية موفقة ملائمة لظروفها التنموية، حيث سارعت في الاستفادة مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها عملت في الوقت نفسه على الإضافة إليه وتعزيزه بما هو جديد. علاوة على استفادتها من ظروفها الخاصة وإمكاناتها الذاتية في تدنية التكاليف ورفع الإنتاج، ومن ثم تخطي العقبات التي واجهتها، لتنطلق في أفق واسع وتبني قاعدة تكنولوجية هائلة.

- في إطار النظرة الاقتصادية السليمة، بل وحتى السياسية، وجب انتهاج سياسة التنويع فيما يتعلق بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يعني بإمكانية جلب الاستثمارات من بلدان أخرى نامية علاوة على البلدان المتقدمة. فقد تكون الاستثمارات التي مصدرها البلدان الأولى أكثر فائدة وآثارها التنموية أفضل من تلك القادمة من البلدان الأخيرة.

إن مسألة التفضيل هنا نابعة من ضرورة تعامل البلدان النامية مع الشركات التي يكون لديها قوة تساومية معقولة معها، بحيث تحقق فوائد تحفظ مصالحها وتجنبها السلبيات (خاصة السيادية).

- تقدم الآن العديد من الدول، سواء أكانت متقدمة أم نامية حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية لديها. وهذه الحوافز قد تكون تمويلية كالقروض، أو مالية كتخفيف العبئ الضريبي، أو حوافز أخرى غير مباشرة كتوفير الأرض للشركات الأجنبية أو وضع البنى الأساسية في خدمتها. فضلا عن رفع القيود القانونية عنها.

تشكل هذه الحوافز عاملا ثانويا نسبيا في قرارات التوطن للاستثمارات الأجنبية مقارنة بالمزايا التي يوفرها الموطن المراد الاستثمار فيه (من وجه نظر الشركات المستثمرة) مثل حجم السوق، تكاليف الإنتاج، مستويات المهارة، الاستقرار السياسي والاقتصادي...، إلا أنه على الرغم من ذلك يلاحظ أن الحكومات وبخاصة في البلدان النامية، تتسابق فيما بينها في مسألة تقديم الحوافز خشية من عدم كفاية المزايا الوطنية لوحده، وذلك لأن بلدانا أخرى تقدم حوافز فضلا عما يتوافر لديها من مزايا وطنية لجلب الاستثمارات.

في هذا الصدد، وجب التعاون والتنسيق بين البلدان النامية (وكذلك فيما بين الدول العربية) في إطار التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل لها جميعا ويمنحها قوة تساومية ويحقق لها مكاسب، تفوق بكثير حالة التنافس التي تحصل بينها جراء تقديم الحوافز والتي تصل حد التنازلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم تؤدي إلى نقل الدخل المتحقق من هذه الاستثمارات من البلد المضيف باتجاه الشركات المستثمرة.

- يعد ما حصل من أزمات مالية في بعض البلدان النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينيات القرن الماضي كالمكسيك وماليزيا وتايلاند، تجارب وجب الاستفادة منها، حيث يجب على أي بلد نامي أن يسعى إلى التقييد أولا بمستوى معين من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيا من مقدار التدفق السنوي من هذا الاستثمار، وذلك تجنبا للآثار السلبية التي حصلت البلدان المذكورة، وهي نتيجة طبيعية لانفتاحها الكبير في التعامل مع هذا النوع من الاستثمار، والذي جعل من اقتصاداتها أكثر حساسية تجاه الصدمات الاقتصادية العالمية وأصبحت تابعة تماما للمتغيرات على صعيد الاقتصاد العالمي.

الفصل الخامس: سياسة إصلاح القطاع المالي والمصرفي

يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم. وتتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل التخصيصات للموارد[1].

تشكو الدول النامية في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، فبالرغم ما حققته من تغيرات في قطاعها المالي والمصرفي، إلا أنه لا زال يعاني من مشاكل عديدة، ولا زال بحاجة إلى تطوير وتحديث لكي يجاري التطورات التنظيمية والتقنية للأسواق المالية وأداء الصناعة المصرفية العالمية.

أولا: المكونات الأساسية للقطاع المالي والمصرفي

إن المكونات الأساسية للقطاع المالي والمصرفي تتكون من جانبين، الأول يضم القطاع المالي الرسمي قنوات مباشرة لتدفق رؤوس الأموال مثل المعونات الثنائية وعددا من مؤسسات الوساطة كالبنك الدولي وبنوك التنمية الأخرى المتعددة الأطراف، أما الجانب الثاني فيشمل المصارف أو البنوك، مؤسسات الائتمان المتخصصة وأسواق رؤوس الأموال والنقود، ويمكن التطرق إليها فيما يلي[2]:

1. المصارف: للمصارف والمؤسسات المالية دورا مهما في الاقتصاد الوطني كونها الأساس في قيام الأسواق المالية بعملها، وبدونها فإن تلك الأسواق لا تستطيع تحويل الأموال من الأفراد الذين لديهم فائض إلى الآخرين الذين لديهم نقص بالأموال ويمتلكون فرص استثمارية. وعادة ما توفر المصارف التجارية الموارد المالية ورؤوس الأموال العاملة قصيرة الأجل مقابل الودائع قصيرة الأجل، وبما أن الدول النامية سعت إلى إعطاء دور للحكومة في تشجيع تنمية الأنظمة المالية، أنشأت مؤسسات مالية جديدة مملوكة للدولة أو أصدرت توجيهات للمصارف التجارية لإتاحة الائتمان طويل الأجل لمؤسسات القطاع العام وقطاعات الاقتصاد ذات الأولوية، مما أدى إلى ازدياد حجم الديون المدعومة، وبالتالي أسفرت تلك المصارف عن نتائج غير مرضية وانطوى عملها على قدر كبير من المخاطر.

إن إعسار المصارف يؤدي إلى انعكاسات سلبية بالنسبة للاقتصاد الكلي وفي نظام المدفوعات مما يؤدي إلى الاستغناء عن الوسطاء الماليين وبالنتيجة هبوط مستويات تعبئة الموارد المالية وتوفرها لغرض الاستثمار، ولتجنب حالات إخفاق المصارف، نفذت العديد من الدول النامية برامج إصلاح

---

[1]. عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 260.

[2]. مايح شبيب هدهود، **"القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح (دراسة في أقطار عربية مختارة)"**، مقال متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/17/1/1/3129، إطلع عليه بتاريخ: 24 فيفري 2023، على الساعة 17:30.

لتنشيط الجهاز المصرفي، من حيث تقليل مستوى التدخل الحكومي وإعطاء فرصة للقطاع الخاص وتهيئة التشريعات وظروف البنية الاقتصادية المناسبة من أجل زيادة فعالية الجهاز المصرفي.

2. المؤسسات المالية غير المصرفية: وهي المؤسسات المالية التي تساهم في توفير رؤوس الأموال ومتطلبات الاستثمار والتنمية دون ممارسة عمليات الصيرفة الشاملة وتشمل ما يلي: مؤسسات التمويل الإنمائي، مؤسسات الإدخار التعاقدي، شركات التأجير، شركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار.

3. أسواق الأوراق المالية: تمثل أسواق الأوراق المالية الحجر الأساس بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي ويشمل ما يلي:

1.3 أسواق النقود: تعد من الأسواق المالية التي يتم بها التداول بأدوات الدين قصير الأجل "مدة الاستحقاق أقل من سنة"، والذي غالبا ما تكون أوراق مالية حكومية.

توفر أسواق النقود أسلوب لتمويل العجز الحكومي دون حدوث تضخم، كذلك يعد مصدر من مصادر الموارد المالية للبنوك التجارية والمؤسسات الأخرى بما في ذلك شركات التأجير ومؤسسات التمويل الإنمائي.

2.3 أسواق رؤوس الأموال: وتمثل الأسواق المالية التي يتم بها التداول بأدوات الدين طويل الأجل "مدة الاستحقاق أكثر من سنة"، أي أنها بشكل عام تشمل أدوات (الأسهم، الرهن العقاري، سندات الشركات المساهمة والسندات الحكومية طويلة الأجل)، ويلعب الوسطاء الماليون (شركات التأمين، صندوق التقاعد) دورا هاما في هذه الأسواق.

توفر أسواق رؤوس الأموال الموارد المالية عن طريق طرح أسهم ملكية الشركات وعن طريق القروض طويلة الأجل من خلال إصدار السندات للقطاع الحكومي وقطاع الشركات على حد السواء. إن هذه الأسواق تؤدي إلى تفعيل تعبئة الموارد المالية القابلة للاستثمار عن طريق مجموعة من الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين من جانب، وتؤدي إلى تخفيض تكلفة الوساطة المالية، وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي من الجانب الآخر.

3.3 بنوك الاستثمار: من مهام بنوك الاستثمار المساهمة في إصدار الأوراق المالية وطرحها للجمهور للاكتتاب، كما تعمل كوسيط بين جمهور المستثمرين الذين يحملون أوراق مالية معينة والجهة التي قامت بإصدارها.

إن بنك الاستثمار لا يمارس نشاطا مصرفيا بالمعنى المعروف، كما أن تمويله لشراء الإصدار لا يمثل استثمارا دائما، بل هو مؤقت ينتهي بمجرد بيع الإصدار.

ثانيا: متطلبات إصلاح القطاع المالي والمصرفي

ما يلاحظ على الأنظمة المالية والمصرفية لمعظم الدول النامية أنها لازالت تعرف قصورا في تأدية أدورها، وهو ما يؤثر سلبا على اقتصادات تلك الدول ويعطل عجلة تنميتها الاقتصادية. أمام هذا الوضع يستدعي الأمر تبني جملة من الإصلاحات لرفع العراقيل والمعضلات التي يشهدها هذا القطاع. وفيما يلي يمكن إيجاز بعض متطلبات إصلاح القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول كالآتي:

1. تطوير الأسواق المالية: وذلك في اتجاهين، **الأول** يخص التوسع الأفقي، من خلال تنمية رأس مال هذه الأسواق وزيادة عدد الشركات والمؤسسات والأفراد الداخلين فيها، لا سيما وأن أسواق المال الدول النامية تتصف بشكل عام بقلة عدد الشركات المدرجة فيها، وهذا يتطلب تحديث الأطر القانونية والمؤسسية والإجراءات الإصلاحية، وتوفير الظروف والمستلزمات المادية والتشريعية لإنشاء شركات مساهمة وتوفير حماية أكبر لكل من المساهمين والمستثمرين، أما الاتجاه **الثاني**، فهو التوسع الرأسي، من خلال زيادة عدد الأسهم والقيمة السوقية وحجم التداول، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تطوير أساليب الاستثمار واستخدام نظم متطور مثل استخدام نظام التداول الإلكتروني ورفع كفاءة تنفيذ الصفقات وسرعة إنجازها والشفافية وتبسيط إجراءات المقاصة والتسوية بهدف تعزيز الثقة وتحسين الإطار المؤسسي.

إن من الأمور المهمة في تطوير أسواق المال في الدول النامية هو فصل الدور الإشرافي عن التنفيذي من خلال إقامة هيئات تنظيمية مستقلة، إضافة إلى تخصيص البورصات بهدف خلق مناخ سليم لتشجيع الابتكار والمنافسة، ناهيك عن تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيق والإفصاح الدولية من أجل تحقيق العدالة والحماية من أساليب الغش والتلاعب بالمعلومات الحقيقية.

2. تطوير الجهاز المصرفي: إن سياسة القطاع المصرفي للدول النامية لا تزال خاضعة للإدارات الحكومية، وبذلك فإنها بحاجة إلى نوع من الاستقلالية وكذا بحاجة إلى توسيع القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية. وعلى العموم يمكن تحديد أهم النقاط المهمة لإصلاح سياسة القطاع المصرفي فيما يلي:

- ***إعادة هيكلة المصارف العامة:*** تعد عملية الخصخصة – كما سبق وأشرنا– نقطة الانطلاق في تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، وضمن هذا التوجه الإصلاحي، تحتل عملية تحسين كفاءة النظام المصرفي وخفض كلفة الوساطة المالية وتحسين وضع سيولة المصارف العامة المتعثرة أهمية كبيرة وذلك من خلال تحقيق استقلالية البنوك العامة وخفض مساهمة الحكومات في ملكيتها، إضافة إلى إعادة رسملتها وتحويلها من مؤسسات عامة إلى شركات قابضة وطرح أسهم الحكومة للاكتتاب العام في الأسواق المالية؛
- ***تحديث تشريعات أسواق المال والجهاز المصرفي:*** بما يتلاءم مع آلية السوق لغرض تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية وكذا تفعيل دور السلطات الرقابية والإشرافية في قطاع البنوك؛
- **تحرير أسعار الفائدة:** لغرض إيقاف سياسة الكبح المالي من الضرورة بمكان تحرير أسعار الفائدة على مراحل بصورة متوائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي، ومع التقدم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يجب رفع أسعار الفائدة الاسمية ويتبع ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع وتحرير معدلات الإقراض بصورة تدريجية؛
- ***الابتعاد عن الائتمان الموجه:*** إن إزالة ضوابط الائتمان الموجه يجب أن تتزامن مع تحرير أسعار الفائدة تدريجيا. كما يجب إزالة المعايير والأسس التي تحدد هيكل أصول المصارف مثل نسبة القروض للودائع ومتطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان والشراء الإلزامي لأدوات الدين العام وكذلك الائتمان المخصص لبعض القطاعات ذات الأولوية؛
- ***اعتماد آلية السوق في تمويل الخزينة:*** إن تحقيق الأمور التي سبق ذكرها يتطلب تعزيز وضع المالية العمومية للدولة والتوجه نحو آلية السوق في تمويل الخزينة، وذلك من خلال إصدار أذونات خزينة يتم بيعها بالمزاد، ويمثل ذلك تحول نوعي في القطاعات المالية والمصرفية في القطاع المالي والمصرفي؛
- ***استخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية:*** إن الانفتاح التدريجي والانتقال لآلية السوق يتطلب وجود سياسة نقدية مرنة تستخدم أدوات غير مباشرة للتأثير على أسعار الفائدة وكمية النقود. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح هذا الإجراء مرتبط بتوفر سيولة كبيرة لدى القطاع المصرفي بالإضافة إلى وجود أسواق نقد وأسواق ثانوية متطورة؛

- ***تحرير الصرف الأجنبي:*** من أولويات تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي هو التخلص من قيم العملات المبالغ فيها وتحديد سعر الصرف وفق آلية السوق، وذلك من أجل تحسين أوضاع موازين المدفوعات والسماح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية والاتجار بها من أجل خلق سوق للصرف الأجنبي بين البنوك والتي بموجبها يتحدد سعر الصرف من خلال عوامل العرض والطلب.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

- أحمد حشيش وآخرون، **"أساسيات الاقتصاد الدولي"**، درا الجامعة الجديدة للنشر، دون ذكر البلد.
- أحمد زهير شامية، **"النقود والمصارف"**، الطبعة الأولى، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1993.
- بن قدور علي ويبرير محمد، **"السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي"**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ الاقتصاد العام**"، الطبعة الرابعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1979.
- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، "**دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، بدون ذكر البلد، 2017.
- خالد عبد القادر، **"ما هي السياسات الهيكلية"**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2013.
- خالد محمد السواعي،"**الاقتصاد النقدي: النظريات والسياسات**"، الطبعة الأول، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- زينب حسين عوض الله، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، .الاسكندرية للطباعة والنشر، مصر.
- طارق الحاج، **"المالية العامة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- *الطاهر لطرش، "**الاقتصاد النقدي والبنكي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.*
- عبد الله خبابة، "**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**"، مطبعة الرابط، الجزائر، دون ذكر السنة.
- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، **"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2013
- قحطان السيوفي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار طلاس، دمشق، 1989.
- كمال أمين الوصال ومحمود يونس، **"اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
- محمود يونس، **"اقتصاديات دولية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- مصطفى جاب الله، **"السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم"**، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، 2018.
- نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي (مبدئ وتطبيقات)**"، الطبعة الأولى، درا الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسسوي، "**السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

II. الأطروحات:

- بودخدخ كريم، **"اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي : بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض"**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- شباب سيهام، **"تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)"**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019.

III. المقالات:

- حمداني معمر وبناي مصطفى، **"السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017"**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية"، المجلد 05، العدد 02، جامعة ، 2021.
- طيبي حسين والتونسي فائزة، **"واقع الخوصصة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية-"**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 7، عدد 28 جانفي 2018.
- عبد الكريم أحمد قندوز، **"اقتصاديات جانب العرض ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية"**، صندوق النقد العربي، العدد 22، سبتمبر 2021.
- محمد إسماعيل وآخرون، **"الاستثمار الأجنبي المباشر"**، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 41 صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2022.

IV. الأوراق البحثية:

- شباب سيهام وبلجيلالي أحمد، **"تحديات ومتطلبات نجاح مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي العمومي في الجزائر"**،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: " المالية العامة للدول العربية"، المنظم من قبل كرسي الألكسو في الضرائب والمالية العامة للدولة والجماعات المحلية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، يومي 30 -31 مارس2022.
- شباب سيهام وبلجيلالي أحمد، **"آليات إصلاح سياسة الدعم المعمم والتوجه نحو الدعم المستهدف في الجزائر"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق وتجارب دولية" المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران 2، يومي 23-24 نوفمبر 2022.

V. المطبوعات البيداغوجية:

- أحمد نصير، "**محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي**"، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لفائدة طلبة السنة أولى ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2019–2020.
- شباب سيهام، **"محاضرات في مقياس المالية العامة"**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لفائدة طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2019-2020.

- وراد فؤاد، **"محاضرات في مقياس نظرية المؤشرات الاقتصادي"**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020-2021.

VI. المواقع الإلكترونية:

- آمال علي ابراهيم، "**دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام المربع السحري**"، ص132، مقال متاح على الرابط الإلكتروني: https://jsst.journals.ekb.eg/article_61398.html
- مايح شبيب هدهود، **"القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح (دراسة في أقطار عربية مختارة)"**، مقال متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/17/1/1/3129

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Maurice Bye , **« Relation Economique Internationale »,** Dalloz, Paris, 1971.

-Marie Delaplace, **« Monnaie et Financement de l'économie** », édition DUNOD, Paris.

الملخص

تجسد السياسة الاقتصادية مجال تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل العمل على تحقيق المصلحة العامة كهدف رئيسي شامل، فهي تعبر عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي لغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية باستخدام مجموعة من الوسائل والأساليب.

لهذا حاولنا من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـ"**السياسات الاقتصادية**" التطرق بالتفصيل لموضوع السياسات الاقتصادية بتبسيط المفاهيم حتى تصل الفكرة إلى أغلب الطلبة، ولقد استهدفت المطبوعة طلبة العلوم الاقتصادية بشكل عام وطلبة السنة الثانية ماستر تخصص: اقتصاد صناعي بشكل خاص، حيث قدمت شرحا مبسطا للموضوع، من خلال حصيلة لمراجعات وأبحاث في موضوعات ذات الصلة بالمقياس.